

ⵎⵓⵏⵉ ⵏ ⵓⵎⴰⵣⵉⵖⵉⵏ



ⵎⵓⵏⵉ ⵏ ⵓⵎⴰⵣⵉⵖⵉⵏ

ⵎⵓⵏⵉ ⵏ ⵓⵎⴰⵣⵉⵖⵉⵏ

ⵎⵓⵏⵉ ⵏ ⵓⵎⴰⵣⵉⵖⵉⵏ

Le Monde
Amazigh

ⵎⵓⵏⵉ ⵏ ⵓⵎⴰⵣⵉⵖⵉⵏ

العالم
الأمازيغي

ⵎⵓⵏⵉ ⵏ ⵓⵎⴰⵣⵉⵖⵉⵏ

www.amadalpresse.com

المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ الإيداع القانوني 2001/0008 الترخيم الدولي: 1114/1476
العدد: 187 - 13 يوليوز - Juillet - 2016 / 2966 ⵎⵓⵏⵉ ⵏ ⵓⵎⴰⵣⵉⵖⵉⵏ الثمن: 5 دراهم / Euro 1.5

60 سنة

على اختيال
عباس مساعدي

حقائق

تنشر لأول مرة



www.amadialpresse.com

• المديرية المسؤولة:

أمينة الحاج حماد أكدورت

ابن الشيخ

• هيئة التحرير:

رشيد راخا

رشيدة إمرزيك

سعيد الفرواح

منتصر أحوي (إثري)

• المتعاونون:

سعيد باجي

خير الدين الجامعي

يونس لوكيلي

كمال الوسطاني

• الإخراج الفني:

رشيدة إمرزيك

• ملف الصحافة:

* الإيداع القانوني:

2001/0008

• وكيل تجاري:

محمد ابن الشيخ

* الترقيم الدول: 1476-1114

* رقم اللجنة الثنائية

للصحافة المكتوبة أ.م.ش

06-046

• الإدارة والتحرير:

5 زنقة دكار الشقة 7 الرباط

Tél/Fax: 05 37 72 72 83

E-mail:

amadalamazigh@yahoo.fr

Web:

www.amadialpresse.com

• السحب:

GROUPE MAROC SOIR

• التوزيع:

ATLAS PRESS

• الجريدة تصدر عن شركة

EDITIONS AMAZIGH

• Editeur

Rachid RAHA

• R.C.: 53673

• Patente: 26310542

• I.F.: 3303407

• CNSS: 659.76.13

• Compte Bancaire:

BMCE-Bank - Rabat centre

011.810.00.00.01.210.00.20703.58

• سحب من هذا العدد:

10.000 نسخة

حدث مع العمل الاستباقي لمنع إجراء إحصاء رسمي خارج المعايير الأممية الذي أضر لاحقاً بالأمازيغ، أو التفاعل مع مبادرة التفعيل الشعبي لرسمية الأمازيغية أو العمل من أجل إحداث لجنة ملكية توكل إليها مهمة صياغة قانون الأمازيغية حين قمنا بالعودة إلى ذلك قبل سنة، وحتى التفاعل مع كل الاحتجاجات التي تهم أولويات العمل الأمازيغي.

ثمة خلل واضح، ولا يمكن التغاضي عن كون الخمس سنوات الماضية كشفت على نحو جلي أن الحركة الأمازيغية تتفاعل وتهب من أجل ما هو ذاتي لحظي أكثر من ما هو قومي استراتيجي، وهذا خلل كبير في الفعل الأمازيغي وجبت معالجته مستقبلاً عن طريق تعزيز الحس القومي الغائب والمغيب، والموازنة بين المصلحة القومية الإستراتيجية وما هو ذاتي مقتصر على الحركة داخلياً، طبعاً مع الثبات الدائم على أولويات وأهداف كبرى يستمر العمل من أجلها في كل وقت وحين.

لقد وجب الانتقال إلى نضال النتائج، ولا يصح أن نستمر بالدوران في حلقة مفرغة ونبذل الجهد من دون تحقيق أي شيء، والسنوات الماضية تفرض على الحركة الأمازيغية أن تتوقف من أجل التقاط الأنفاس، وتشخيص مكانم الخلل لمعالجته، فإدراك الداء نصف الدواء.

وقديما قال الحكيم الأمازيغي:

Nnk Ur agh ttighzangh ar imal

ⵏⵏⵓ ⵓⵔ ⵏ ⵓⵔ ⵏ ⵓⵔ ⵏ ⵓⵔ ⵏ ⵓⵔ ⵏ ⵓⵔ

اكثرت، ولا الأحزاب اهتمت، بل أكثر من ذلك كله حدثت تراجعات حتى في مسلسل إدماج الأمازيغية الذي انطلق مع تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية سنة 2001، ومع ذلك فلا زال البعض من سياسيينا يرددون بلا خجل أو وجل كون الأمازيغية مسؤولية وطنية وقضية تهم كل المغاربة، رغم أننا في السنوات الماضية من حياة هذه الحكومة لم نعش وطنية مع نواب الأمة بأغلبتهم ومعارضتهم أو نلمس مسؤولية في حكومتنا وتبث أن كل أقوالهم حول الأمازيغية كانت مجرد كلام للاستهلاك الإعلامي لم يترجم أبداً على أرض الواقع بقرارات وخضوات سياسية حتى بعد شرعنة الدستور قانونياً للأمازيغية بترسيمها.

ولكن مع ذلك، لا يستقيم أن نتوجه فيما حدث باليوم لمؤسسات الدولة والأحزاب السياسية فقط لأن الحركة الأمازيغية بدورها تتحمل مسؤولية غير يسيرة فيما حدث، فالأمازيغ الذين يخرجون مناسباتياً في قضايا ثانوية ويثيرون ضجة إعلامية وينظمون احتجاجات حولها مثلما هو الشأن فيما يتعلق بعنصرية «أبو زيد» أو تصريحات «الفيزاوي» وغيرهما، لا نراهم يهبون بنفس القوة حين يتعلق الأمر بقضاياهم الإستراتيجية بما فيها كل ما يرتبط بالحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية، وحتى لو كان الأمر هو التراجع عن تدریس الأمازيغية.

لقد تبث أن الحركة الأمازيغية تتأخر كثيراً في الانسجام مع المتغيرات واستيعاب المبادرات في سياقاتها المناسبة، وحتى لو استوعبتها فلا تتفاعل معها أبداً على النحو المطلوب، مثلما

خضنا في السنوات الخمس الماضية معارك كبرى وبذلنا الجهد الجهد من أجل تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وطوي ملف الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية بشكل منصف ونهائي، ولكن النتيجة التي نراها ماثلة أمامنا اليوم تدفعنا لطرح تساؤلات مرتبطة بالحركة الأمازيغية، خاصة ما يتعلق بمدى وحدود تأثير تلك الحركة وطبيعية عملها.

قامت الحركة الأمازيغية طيلة الخمس سنوات الماضية بالعديد من المبادرات من أجل تفعيل رسمية الأمازيغية، بدءاً بالأنشطة المكثفة المنظمة من طرف إدارتها، مروراً بمبادرة التفعيل الشعبي لرسمية الأمازيغية التي تضمنت التواصل مع مؤسسات الدولة التي جرت محاولات لدفعها من أجل الانسجام مع مضمين الدستور المغربي فيما يخص الأمازيغية، وانتهاءً بمراسلة المؤسسة الملكية من طرفنا في شهر أكتوبر من السنة الماضية في موضوع الجهة التي ستخول لها صياغة القانون التنظيمي للأمازيغية، وطلبنا بعد تماطل الحكومة على مدى أربع سنوات أن تكون لجنة ملكية درءاً لأي حسابات حزبية سياسية ضيقة قد تفرغ ترسيم الأمازيغية من محتواه.

لكن مع كامل الأسف، نرى النتيجة التي وصلنا إليها بعد تلك السنوات العجاف محبطة جداً، وكأن الحركة الأمازيغية كانت تصب الماء على الرمل، فسياسيونا الذين أثاروا الزوابع في الفناجين حول مسائل أقل أهمية كالنفايات الإيطالية أو «زيرو ميكا» مؤخرًا، لم يلقوا بالاً للأمازيغية، فلا مؤسسات الدولة



أمينة ابن الشيخ

مقدمة

إهداء

منا

المغرب يعود رسمياً إلى الإتحاد الإفريقي بعد 32 سنة من الغياب



الساحة الدولية، كطرف فاعل وجدير بالاحترام في النقاش الدائر حول الحكامة العالمية.

ومن هذا المنطلق، يؤكد الملك "وفيما يتعلق بقضية الصحراء، فإن إفريقيا المؤسساتية لا يمكنها بعد الآن، أن تتحمل أوزار خطأ تاريخي، وإرث ثقيل." وتساءل الملك "اليس الإتحاد الإفريقي في وضعية تعارض واضح مع الشرعية الدولية؟ فهذا الكيان المزعوم ليس عضواً في منظمة الأمم المتحدة، ولا في منظمة التعاون الإسلامي، ولا في جامعة الدول العربية، ولا في أي هيئة أخرى، سواء كانت شبه إقليمية أو إقليمية أو دولية." مضيفاً "غير أن ما يهمني هنا بالدرجة الأولى، هو موقف قارتنا. فهل سيظل الإتحاد الإفريقي، هو مخالفة المواقف الوطنية للدول الأعضاء، حيث لا تعترف 34 دولة على الأقل، أو لم تعد تعترف بهذا الكيان؟"

وختم الملك محمد السادس رسالته بالتأكيد على أن المغرب "وهو يتق في حكمة الإتحاد الإفريقي، وقدرته على إعادة الأمور إلى نصابها، وتصحيح أخطاء الماضي. وكما يقال: "إن الحقيقة لا تحتاج إلى دليل على وجودها، فهي معيار ذاتها."

تفكير عميق، هو قرار صادر عن كل القوى الحية بالملكة. ومن خلال هذا القرار التاريخي والمسؤول، سيعمل المغرب من داخل الإتحاد الإفريقي، على تجاوز كل الانقسامات." وأشار الملك محمد السادس في رسالته إلى أن "المغرب، رغم انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية، فإنه لم يغادر أبداً إفريقيا؛ وإنما انسحب، سنة 1984، في ظروف خاصة، من إطار مؤسساتي قاري". مشيراً إلى كون "العلاقة الوشيحة التي تربطه بإفريقيا تفسر الشعور المشروع، بأنه من المؤلم أن يتقبل الشعب المغربي الاعتراف بدولة وهمية. كما أنه من الصعب أيضاً القبول بمقارنة المملكة المغربية، كأمة عريقة في التاريخ، بكيان يفتقد لأبسط مقومات السيادة، ولا يتوفر على أي تمثيلية أو وجود حقيقي". مضيفاً "وقد كنت أتمنى، منذ سنوات، أن أبوح لكم، وبكل صدق، بأن ذلك سبب للمغرب جرحاً عميقاً. وها هي الفرصة تتاح اليوم، للتعبير لكم عن ذلك. وإني لواقف بأن هذا الجمع النبيل، سيتلقى هذا الشعور الصادق بما يستحقه من إصغاء واعتبار."

وقال الملك مخاطباً رؤساء الدول والحكومات الإفريقية، "لقد حان الوقت للابتعاد عن التلاعب وتمويل النزعات الانفصالية، والتوقف عن دعم خلافات عفى عليها الزمن، وذلك بالتوجه لتدعيم خيار واحد، هو خيار التنمية البشرية والمستدامة، ومحاربة الفقر وسوء التغذية، والنهوض بصحة شعوبنا، وتعليم أطفالنا، والرفع من مستوى عيش الجميع."

واعتبر الملك "إن الرهان الذي يتعين على قارتنا ربحه اليوم، بعد مرور أكثر من عقد من الزمن على ميلاد الإتحاد الإفريقي، هو رهان الوحدة والتماسك بين أفراد عائلتنا الكبرى. ولتحقيق هذا الهدف، لا بد لنا أن ننبع سبيل الحصافة والشجاعة. وهي السبيل التي كانت الاختيار الأول لأسلافنا، من دعاة الوحدة الإفريقية."

فإفريقيا، يقول الملك، "التي طالما تم إهمالها، أصبحت اليوم فاعلاً لا يمكن تجاهله. لقد وفي الزمن الذي لم تكن فيه إفريقيا أكثر من مجرد موضوع على مصداقية الدولة، بل إنها صارت قارة تؤكد وجودها، وتتقدم وتتحمّل مسؤولياتها على

بعد 32 سنة من الغياب، أعلن الملك محمد السادس يوم الأحد 17 يوليوز الجاري، قرار المغرب بالعودة إلى شغل مقعده داخل منظمة الإتحاد الإفريقي الذي انسحب منه عام 1984 بقرار من الملك الراحل الحسن الثاني.

وقال الملك محمد السادس، في رسالة سامية إلى القمة الـ 27 للإتحاد الإفريقي التي عقدت بالعاصمة الرواندية كيغالي "إن أصدقائنا يطلبون منا، منذ أمد بعيد، العودة إلى صفوفهم، حتى يسترجع المغرب مكانته الطبيعية، ضمن أسرته المؤسسية. وقد حان الوقت لذلك". وأضاف "بعد تفكير عميق، بدا لنا واضحاً أنه يمكن علاج الجسم المريض من الداخل بنجاعة أكبر من علاجه من الخارج."

"لقد ولى زمن الأيديولوجيات، وصارت شعوبنا في حاجة للعمل الملموس. فالجغرافيا لا يمكن تغييرها، كما لا يمكن التنصل من ثقل التاريخ." يقول الملك محمد السادس قبل أن يضيف "ومن هذا المنطلق، لا يمكن للمغرب أن يظل خارج أسرته المؤسسية، ولا بد له من استعادة مكانه الطبيعي والشعري داخل الإتحاد الإفريقي، بحيث يمكنه، بفضل تحركه من الداخل، أن يساهم في جعله منظمة أكثر قوة، تعزز بمصداقيتها، بعد تخلصها من مخلفات الزمن البائد."

وفي إطار هذه العودة، يعزّم المغرب حسب الرسالة الملكية "مواصلة التزامه بخدمة مصالح القارة الإفريقية، وتعزيز انخراطه في كل القضايا التي تهمها. كما يلتزم في هذا السياق بالمساهمة، وبشكل بناء، في أجندة الإتحاد وأنشطته."

وأشار الملك إلى أن "المغرب، الذي يستعد لاحتضان قمة المناخ في دورتها 22، خلال شهر نونبر المقبل، سيكون خير مدافع عن مواقف قارتنا، التي تعاني بشكل كبير من القضايا المرتبطة بالمناخ والتنمية المستدامة. كما أن التعاون - الذي ما فتئ يتعزز على الصعيد الثنائي مع العديد من الدول - سيزداد قوة وثراء. ويمكن للخبرة والتجربة التي راكمهما المغرب أن تصبح أكثر تنظيماً وتشمل مجالات أوسع. وهو ما ينطبق بشكل خاص، على قضايا الأمن ومحاربة الإرهاب." على هذا الأساس أكد الملك "أن قرار العودة، الذي تم اتخاذه بعد

التجمع العالمي الأمازيغي يدين حصيلة الحكومة ويستنكر تمديد عيد ولادها لعطلة العيد ورفضها لإقرار السنة الأمازيغية

من عمر الحكومة الحالية وبعض النظر عن مضمونه، فلن يتم الشروع في بحث آليات تنفيذه إلا مع الحكومة القادمة، وبالتالي تكون ولاية الحكومة الحالية قد مضت دون تحقيق أي إنجاز يذكر في الواقع للأمازيغية، وهو ما جعل التجمع العالمي الأمازيغي يسجل خيبة أمه الكبيرة بسبب عدم وفاء الدولة بمختلف مؤسساتها بوعودها والتزاماتها الدستورية خاصة فيما يتعلق بالحقوق اللغوية والثقافية والأمازيغية، وهو الأمر الذي من دون شك سينعكس على مصداقية الدولة ويمس بهيبتها لدى القواعد الواسعة من الأمازيغ، ويوسع الهوة بين مكونات المجتمع المغربي.

في السياق ذاته أدان بيان التجمع العالمي الأمازيغي انفراد الحكومة بصياغة عدد من القوانين التنظيمية بما فيها قانون الأمازيغية الذي تم تأخيرها إلى غاية نهاية الولاية الحكومية، وهو ما أضعف خمس سنوات كاملة، كانت الأمازيغية في أمس الحاجة إليها للرفق بها وإنصافها، وهكذا ساهمت الحكومة الحالية على غرار سابقتها في سياسة التمييز والتهميش الموجهة ضد كل ما هو أمازيغي على مدى ستة عقود من الزمن، على حد تعبير بيان التجمع الذي استنكر التغييب الكلي للأمازيغية في المشاريع الاستراتيجية للدولة وقوانين الإصلاح

أدان التجمع العالمي الأمازيغي المغرب في بيان له إقدام الحكومة على تمديد عطلة العيد وتجاهل الحقوق الأمازيغية على مدى خمس سنوات، وعبر عن استغرابه لقرار الحكومة القاضي بتمديد عطلة عيد الفطر بإضافة يوم كامل عن المدة المحددة سلفاً للعطلة ذاتها. ورغم أن الأمازيغ ظلوا طوال السنوات الماضية يطالبون بإقرار رأس السنة الأمازيغية عيداً وطنياً بعبء، فطوال تلك المدة ظلت الدولة حسب التجمع العالمي الأمازيغي، تستنكر على الأمازيغ يوم عطلة واحد لتخليد سنتهم الجديدة، وهو التخليد الذي دأب عليه الأمازيغ منذ مئات السنين، وبالمقابل لم تتردد الحكومة في الإعلان عن إضافة يوم إلى عطلة رسمية. وجدد بيان التنظيم الدولي الأمازيغي الذي حمل توقيع رئيسه في المغرب أمينة ابن الشيخ، جدد تأكيد على وجوب إقرار السنة الأمازيغية عيداً وطنياً.

في السياق ذاته، وبمناسبة مرور خمس سنوات على ترسيم الأمازيغية وقرب نهاية الولاية الحكومية اعتبر التجمع العالمي الأمازيغي حصيلة الحكومة الحالية صفرًا فيما يتعلق بالحقوق الأمازيغية، مرجعاً ذلك إلى أنه وحتى لو تم الإفراج عن قانون الأمازيغية في الأسابيع القليلة المتبقية

BMCE AGENCE DIRECTE

Marocains Citoyens du Monde

Là où vous êtes,
ouvrez **directement**
votre compte
sur Internet !

N'attendez pas d'être au Maroc pour créer votre compte bancaire !
Désormais, Grâce à **bmceagencedirecte.ma**, ouvrez votre compte
où que vous soyez et à tout moment.

En plus, bénéficiez **gratuitement** d'un **package** complet
de services durant la première année
(carte bancaire, banque à distance,
privileges et réductions...)

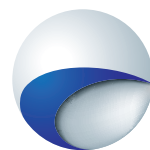


212 520 393 030
bmceagencedirecte.ma
140 avenue Hassan II - Casablanca



BMCE BANK

NOTRE MONDE EST CAPITAL



كثيرة هي المناسبات التي أعلنت فيها الحركة الأمازيغية عن امتدادها التاريخي للمقاومة وجيش التحرير، رافعة بذلك شعارات وصور زعمائه وقادته، معلنة بذلك عن ربط ذاكرة هذا الجيش بمصير الحركة، من حيث بناه وذهنياته ونظمه وقوانينه ومعالجه.

وجريدة العالم الأمازيغي، منذ صدورها، قدمت لقراءها الأمازيغ، الكثير من الملفات المتعلقة بجيش التحرير وزعمائه، وسلطت الضوء على حقيقة اغتيال زعيمه عباس لمساعد، بإنجاز ملفات وتنظيم ندوات. ولأجل ذلك إرتأت هذه السنة الإحتفاء بالذكرى الستين لاستشهاده في 27 يونيو 1956، والتي تتصادف مع الذكرى الثامنة عشر لاستشهاد الضان والمناضل المتمرد معتوب لونس (25 يونيو 1998).

والجدير بالذكر أن جيش التحرير ارتبط بقائدين بارزين وصل صيتهما فكريا وتنظيميا إلى مختلف بلدان شمال أفريقيا، ارتبط هذا الجيش الشعبي بالزعيم المغتال عباس لمساعد وعبد الله الصنهاجي.

ظهرت على الساحة الإعلامية العديد من المقالات والمذكرات، تناولت قضايا الإغتيالات والتصفيات الجسدية التي استهدفت مقاومين وقادة سياسيين، وحظي من بينها ملف اغتيال زعيم جيش التحرير المغربي عباس لمساعد، بلحظ الوافر. ويمكن إجمال هذه المدونات في صنفين، صنف الشهادات، وشهادات رفاق الدرب، والصنف الآخر يعتمد على تقارير استخباراتية ودبلوماسية. منها تلك التي أثارها عضو المخابرات المغربية السابق أحمد البخاري، معتمدا على وثائق وتقارير سرية محفوظة في أرشيفات «الكاب 1»، ومذكرات المحجوبي أحرسان التي صدرت السنة الفائتة بفرنسا. ويبدو أن تقارير دبلوماسية دولية تم تجاهل مضمونها، مع العلم أن البعض منها تشير بصريح العبارة إلى الجهة الأقرب إلى الجريمة، وتدايها السياسية والإيديولوجية، سيما التقريرين الصادرين عن السفارتين الفرنسية والأمريكية، وهي تقارير تم تغييبها إلى حد الآن، من طرف الباحثين والإعلاميين الذين تناولوا الملف ذاته. فإلى أي حد يمكن اعتبار هذه الوثائق مصدرا موثوقا منها لدراسة فترات تاريخ المغرب المعاصر، فيما يخص مسألة اغتيال عباس لمساعد؟ ومن هي الجهة المسؤولة عن هذا الإغتيال؟

هل جيشت فرنسا حزب الإستقلال ضد جيش التحرير ودعمت المهدي بنبركة لاغتيال عباس لمساعد؟

تحدث عنها بألغاز، دون تحديد المسؤول الأول عن هذا الإغتيال، ماعدا تربة حجاج من التهمة، وتقديم أسماء آخرين، البعض منهم لا يزال على قيد الحياة، منفذين للعملية بأمر من المهدي بنبركة.

* هل دعمت فرنسا المهدي بنبركة لاغتيال عباس لمساعد؟

في مداخله له مساء يوم 25 يونيو 2015، خلال الندوة المنظمة من طرف جريدة العالم الأمازيغي، اعتبر الباحث محمد اشطاطو عباس لمساعد رمزا من رموز المقاومة وجيش التحرير، رمز من مستوى محمد بن عبد الكريم الخطابي. واعتبره كذلك لغزا بحكم أن التاريخ المرتبط بشخصه مزور وملفق، بل إن التاريخ لا يتذكره. الدراسات التي قام بها اشطاطو، حسب قوله، اعتمد فيها على أرشيف المخابرات الأمريكية والفرنسية، سيما المتواجد بجامعة إيكس-أون-بروفونس، وبريستون، فالأرشيف يعطي دلالات قوية عن حياة الرجل، ويظهر رمزيته التاريخية. والحال أننا «نتحدث دائما عن عباس لمساعد كرجل سلاح، مقاومة أو ربما عصابة، إلا أنه أكبر من ذلك»، يقول اشطاطو. عباس لمساعد، حسب نفس الأرشيف، كان يشكل خطرا على فرنسا بنفس الحجم الذي كان يشكله محمد بن عبد الكريم الخطابي على إسبانيا، وكانت فرنسا، وهي إلى حدود الآن، تتخوف من الحركات التحررية. كانت تتخوف من عباس لمساعد، من أن يدخلها في حرب مع جيش التحرير، وسيكون لها نفس مصير الإستعمار الإسباني في معارك عديدة أشهرها معركة دهار أوبران، التي خلقت تداعيات وتغييرات جذرية داخل إسبانيا.

فالأرشيف ذاته يشير، إلى أن عباس لمساعد كان ضد مهزلة إيكس-لي-بان. فما هي هذه المهزلة؟ يتساءل اشطاطو، مؤكدا على أن المغرب لم يحصل على الإستقلال عن طريق المقاومة، بل تم تضييع تلك المقاومة، والمفاوضات التي دارت في إيكس-لي-بان، كانت عبارة عن مسرحية. بدأت هذه المسرحية بلقاء محمد بن يوسف لوحده مع الفرنسيين، واستمر هذا اللقاء من الثامنة صباحا إلى حدود الثامنة مساء. وخلال هذا اللقاء المطول تم الإتفاق على كل الشروط المضمنة بنص «المعاهدة» المعروفة تاريخيا ب إيكس-لي-بان، وبعد اللقاء ذاته، فتح النقاش للمفاوضات والتي انتهت إلى مسرحية إيكس-لي-بان، على إثرها حصل المغرب على الإستقلال. ولغز هذا الإستقلال، يقول اشطاطو، هو أن عباس لمساعد ورفاقه، وكان والده ضمنهم (ضمن الحركة المسلحة بكنزانية)، كانوا جميعا ضد هذه الفكرة، أي ضد الإستقلال بهذا الشكل. لماذا كانوا ضد

المصريين، وللنظام الجمهوري على حساب الملكية. لكن يبدو، من خلال الكتابات التي تناولت هذه المرحلة، أن عباس لمساعد اخترق حدود الوطنية، وأصبح رمزا من رموز التحرير بشمال أفريقيا، وكان يريد لجيش التحرير أن يتحول إلى المناطق الصحراوية لحاربة الإستعمار الإسباني، وتأمين علاقة جيش التحرير المغربي بجهة التحرير الجزائرية، من أجل انضمام مقاومين مغاربة إلى صفوف المقاومة الجزائرية. فما هي الأطراف التي اجتمعت مصالحها للقضاء على جيش التحرير المغربي، إذا عرفنا أن هذا الجيش انتقل لتحرير المنطقة الجنوبية بعد تغييب زعيمه عباس لمساعد؟

اغتيال عباس لمساعد وتباين مضامين تقارير المخابرات الغربية مقارنة مع نظيرتها الدولية

أثارت كتابات، عضو الباحث المغربية، أحمد البخاري، ضجة إعلامية وسياسية، كان لها مفعول كبير داخل المجتمع المغربي بكل فئاته وشرائحه الإجتماعية. وتساءلت بعض الكتابات عن مصداقية تصريحات البخاري، والحال أن البخاري لم ينطق عن الهوى، بل اعتمد على تقارير مخابراتية، منها تقارير «الكاب 1»، إلا أنه اكتفى بالإشارة إليها دون إطلاع الرأي العام على مضمونها، من خلال نشرها، لإمكان الباحثين والمتخصصين من مضمونها. و أضاف إليها تأويل (تأويل هذه التقارير) وقراءته الشخصية



لها. وهو ما جعل بعض الباحثين يتحفظون على اعتمادها مصدرا ومرجعا موثوقا به، بل حاولوا الإستئناس والإسترشاد بما ورد فيها.

والحال أن أحمد البخاري، اعتمد نفس الأرشيفات التي جمعتها مصلحة مكافحة التجسس الفرنسية بالمغرب، قبل أن تنضم إلى أرشيفات «الكاب 1». ووثائق الدبلوماسية غالبًا كانت ما تستقيها من أجهزتها المخابراتية، وكتابات البخاري تتناقف ومضمون التقرير الخاص الذي بعته أندري لويس دوبوا سفير فرنسا بالمغرب إلى بلاده، والذي يشير إلى مسؤولية المهدي بنبركة في اغتيال عباس لمساعد، يوم 27 يونيو، 1956، في حين براته مذكرات أحمد البخاري، إن لم نقل الوثائق السرية «للكاب 1».

السفير أو مقام سفير، كما جرت العادة، يعتمد تقارير دبلوماسية لا تقل أهمية عن التقارير المخابراتية، يعيّن بها إلى حكومته، غالبا ما تكون سرية جدا، وتحترق الموضوعية والصدق، وفيها من الدقة ومن المصداقية أكثر بكثير مما يورد في تقارير مخابراتية. فالتقرير، على سبيل المثال، الذي بعث به السفير أندري دوبوا إلى حكومته الفرنسية، حول الخبر المتعلق باغتيال عباس لمساعد، والذي يشير فيه بكل وضوح إلى تورط المهدي بنبركة وعلال الفاسي في هذا الإغتيال، يدعمه مضمون رسالتين إضافيتين في نفس التاريخ، من حيث اتهامهما للمهدي بنبركة، إلا أن التقرير لم يتضمن الأسباب الحقيقية لهذا الإغتيال. كلها وثائق دبلوماسية بعثت من طرف مصالح الإدارة الفرنسية إلى الحكومة الفرنسية أو إلى من يهمهم الأمر، وخاصة إلى وزارة الخارجية.... وهي لا تقل أهمية من حيث صدق المعلومات ودقتها. وقد صنفها الدكتور زكي مبارك ضمن التقارير الدبلوماسية ذات الطابع الرسمي والجدي، في حين صنف التقارير التي اعتمدها البخاري، في كتاباته، ذات طابع مخابراتي حررها مخبرون ورجال مخابرات من مختلف الاتجاهات، فتمت قراءتها وتحليلها وتلخيصها وقدمت للدوائر المختصة المغربية وهي التقارير التي يشير إليها أحمد البخاري، والتي أنجزت تحت وصاية محمد الغزاوي المسؤول عن الإدارة العامة للأمن الوطني والشرطة السياسية، أثناء اغتيال عباس لمساعد، وكان الغزاوي، في نفس الوقت، عضو مسير للمشييات حزب الإستقلال التي كان يشرّف عليها المهدي بنبركة والتي كانت مدعومة ماديا ومعنويا من قبل الشرطة السياسية، وهي أرشيفات ذات الجهاز التي حصل عليها أحمد البخاري والتي اعتمدها في رواياته، والتي أشارت بأصابع الإتهام للمحجوبي أحرسان، واعتبرته قاتل عباس لمساعد، مبرئا المهدي بنبركة من التهمة التي أكدتها تقارير المخابرات الفرنسية والأمريكية.

المحجوبي أحرسان، في مذكراته، هو الآخر، عاد إلى هذه المرحلة، إلا أنه

سعيد باجي

* اغتيال عباس لمساعد ونهاية جيش التحرير المغربي

لقد ساهم جيش التحرير، بما فيه الكفاية، في صنع الحدث التاريخي المغربي، ومع ذلك يبقى من التنظيمات الأمازيغية العسكرية الحديثة التي طاولها صمت رهيب فيما يتعلق بمجموعة من حقائقه التاريخية، ورغم الأضواء التي سلطت عليه، فإن ذلك لم يكن كافيا لاستجلاء أمره بشكل مقنع، إذ تعرض هذا الجيش للكثير من المغالطات والتطاولات أدت في نهاية المطاف إلى طمس جملة من معالمه التاريخية وتزييف ملامحه ووقائعها، بل كاد هذا الجيش أن يتعرض إلى عملية مسح حقيقية فيما يتعلق بإيديولوجيته. ويقدر ما اختلف المدونون، حول تاريخ نشأته وعلاقته بجهة التحرير الجزائري وبالحرركات التحررية الشمالية أفريقية والعالمية، بقدر ما تباينت رؤاهم، إلى حد القطيعة، عن نهايته، بعدما تمت تصفية قاداته السياسيين والعسكريين. حملنا سؤال متى تأسس جيش التحرير إلى صديق عباس لمساعد وهو المقاوم اسماعيل الساسي، الذي لقبه عباس بالساسي الأبيض مقارنة مع زعيم المقاومة التونسية الساسي الأسود، فاعتبر أن تأسيس جيش التحرير جاء على يد عناصر المقاومة الأمازيغية إلى الشمال المغربي، أي المنطقة الخليفية الخاضعة آنذاك للحكم الإسباني، بعدما تمت مطاردتهم من طرف السلطات الفرنسية في الدار البيضاء. ويتذكر أن تلك الهجرة الجماعية تمت قبل منتصف عام 1955، أي ما بين مارس ويونيو من نفس العام، حيث التجأوا إلى مدينة الناظور، للإلتزام بمقاومين جزائريين الذين التجأوا في وقت سابق إلى المنطقة هربا من سجون القوات الفرنسية بالجزائر، وشكل الفريقان مركزا موحدًا للمقاومة من هناك. والحال أن هذه المرحلة التي يقال بأنها شهدت ميلاد جيش التحرير، لا يزال يكتنفها غموض والتباس، سيما وأن مضمون هذا القول، لا يميز بين مرحلة التأسيس وتاريخ مباشرة جيش التحرير لأولى عملياته العسكرية، والتي يتفق الجميع على أن أول عملية قام بها هذا الجيش تمت يوم 2 أكتوبر 1955، بعدما تعذر عليه ذلك قبل هذا التاريخ. بعض الكتابات تقول أن جيش التحرير، تكون قبل هذا التاريخ بكثير، ولم يظهر إلى الوجود إلا بعد التحاق مقاومين آخرين به، وعلى رأسهم عباس لمساعد وعبد الله الصنهاجي، في إطار تجميع القوى الوطنية، واختيار الجبال الوعرة للريف والأطلس للقيام بالهجوم على معسكرات الفرنسيين، لأن أمر الهجمات المنفذة في حق بعثات وأتباع فرنسا في المدن، خلق مواقف متباينة بشأن مدى شرعية الجماعات التي نفذت ذلك، والتي أودت بحياة مغاربة أبرياء، ولأن الجيوش الفرنسية اتخذت مغاربة ذروعا بشرية، وقتل مغاربة أكثر من الفرنسيين.

عمر جيش التحرير، اعتمدا على مختلف الكتابات، كان قصيرا، بالنظر إلى العمليات التي قام بها والدور الذي لعبه هذا الجيش في إخضاع فرنسا، بعدما حوصرت جيوشها في مراكز معزولة، ولا يتم التواصل مع هذه المراكز إلا عبر الطائرات، سيما بعد انضمام مغاربة مجندون في الجيش الفرنسي إلى جيش التحرير معززين صفوفه الأمامية، ومكونوا هذا الجيش من خرائط ومخططات دقيقة عن كل مركز فرنسي بالمنطقة. بدون شك، إن هذا الإنضمام لم يكن يخلو من قلاقل، فدخل عناصر من الجيش النظامي الفرنسي في صفوف من جيش التحرير أثر بشكل إيجابي على دقة عملياته، إلا أنه سجل كذلك سلبيات، لأن المنضمين خضوعا للتجريب والمراقبة من قبل عموم المقاومين لأشهر، لإظهار مدى صدق نواياهم، في حين كان ينظر حاملي سلاح فرنسا في الحرب العالمية الثانية والحرب الهند-الصينية، والذين كانوا يملكون مهارات حربية عالية، إلى متطوعي جيش التحرير بنوع من الشفقة، بالنظر إلى جهلهم لتقنيات حمل السلاح العصري، لأن زمن الأسلحة التقليدية قد ولى، وأن الأسلحة التي كان يتوصل بها جيش التحرير من حلفائه، كانت عالية الجودة ولا يمكن لأي مبتدئ استعمالها. كلها عوامل، بقدر ما صنعت جيش التحرير، بقدر ما ستساهم في تفكيكه، سيما بعد نداء محمد بن يوسف الذي دعى فيه المقاومين إلى وضع السلاح والانضمام إلى صفوف القوات المسلحة الملكية، معلنا عن انتهاء المقاومة، وضرورة التزام المغرب بتعهداته لفرنسا في مباحثات إيكس-لي-بان. وهو أمر بدون شك، سيؤثر على هيكلية جيش التحرير، سيما وأن عناصر قيادية تم الإستغناء عن خدماتها، وتعرض بعض مؤسسي هذا الجيش لتصفية جسدية. حزب الإستقلال، من خلال خلاياه، دخل إلى الخط، واستمال بعض المقاومين، وصنع قيادة أخرى بتطوان، حتى أصبح لجيش التحرير رأسين حيث جيش تحرير المناطق الريفية الراض لتحزيب جيش التحرير، وجيش تحرير تطوان المسيس والداعي إلى فتح حوار مع السلطات الفرنسية، هذا الأخير تضمن عناصر من الحزب الوحيد. واستعمل اسم هذا الجيش للقضاء على المؤسسين الحقيقيين له، وخلق إشاعات حولهم، من أجل عزلهم ومن تم القضاء عليه، وقد كان عباس لمساعد وعبد الله الصنهاجي ضحية هذه المناورات. وروجت إشاعات حول علاقة عباس لمساعد بمحمد بن عبد الكريم الخطابي وبالمخابرات المصرية، حتى قيل أن عباس لمساعد خليفة جمال عبد الناصر في المغرب، وينتصر لأفكار الضباط الأحرار

تكريم قاضي جيش التحرير إلى جانب معتقلي القضية الأمازيغية في الذكرى 60 لاستشهاد عباس مساعدي



تاريخي للمقاومة وجيش التحرير، وأكد باجي في أرضية النقاش على ارتباط جيش التحرير بقائدين بارزين هما «الزعيم المغتال عباس مساعدي والزعيم الكبير عبد الله الصنهاجي»، ليتساءل باجي عن يكون هذين الزعيمين الذين ترأسا جيش التحرير المغربي، ووصل صيتهما فكريا وتنظيميا إلى مختلف بلدان تامزغا، واضعا بذلك المسار الذي يفترض أن يتجه فيه النقاش. من جهته أكد المؤرخ المغربي الدكتور زكي مبارك على أن عبد الله الصنهاجي التحق أولا بالناظور، ثم بعد ذلك التحق به عباس مساعدي، للإشراف على تأسيس جيش التحرير بالريف، فكونا عنصرين أساسيين لتأسيس هذا الجيش، «وتطورت بعد ذلك العلاقة بينهما وتوطدت لدرجة أنهما كانا يسكنان في بيت واحد».

الشهيد عباس مساعدي لغزا ورمزا في الوقت نفسه، وقال أنه رمز بحجم عبد الكريم الخطابي وكل القادة التحرريين في ذلك الوقت وحسب الأرشيف الفرنسي فقد كان مساعدي خطرا بمستوى خطر الخطابي، لكنه يظل لغزا لأن التاريخ يتفادى التحدث عنه، مضيفا «كتب التاريخ كلها لا تتحدث عن عباس مساعدي تماما».

وأكد اشطاطو على أن معاهدة إكس لبيان التي على أساسها أخذ المغرب استقلاله عن فرنسا كانت عبارة عن مسرحية، إذ أنه تم الاتفاق مع محمد الخامس على أهم نقاط المعاهدة قبل موعد مفاوضات إكس لبيان، لذا فقد كان موقف عباس مساعدي واضحا من هذه المعاهدة وبالتالي سعت السلطات الفرنسية لتصفيته باستعمال حزب الاستقلال خاصة المهدي بنبركة بعد أن وعدته بوعود كاذبة، وحسب اشطاطو، فيحكي أرشيف المخابرات

وقدم زكي مبارك مجموعة من الأدلة والوثائق التي تدل على تلك العلاقة الوطيدة التي كانت تجمع قاضي جيش التحرير لمساعدي والصنهاجي، من بينها رسالة بعثها لمساعدي إلى عبد الله الصنهاجي بخصوص أحوال المقاومين بتييزي وسلي.

ويحكي رفيق درب عباس مساعدي اسماعيل الساسي كيف اتصل بعباس مساعدي أول مرة، بعد استقراره بالريف قادمًا إليها من غريم الزرقطوني بالدار البيضاء، ويقول الساسي «لما جاءوا إلى الناظور وجدوا الأيواء والأنصار، من تجار بني بويحيى وقلعية الذين قاموا بكل ما يحتاجون إليه من أجل تأسيس جيش التحرير». وعن أول لقاء له بلمساعدي يضيف الساسي «عندما جاء عباس مساعدي إلى عين زورا من أجل التوحيد بين قبيلة لمطالسة وباقي

أجمع عدد من المؤرخين وفعاليات إعلامية ومدنية إلى جانب معتقلي القضية الأمازيغية حميد أعضوش ومصطفى أوساي، على أن استمرار الدولة المغربية في تهمة رموز المقاومة المسلحة وجيش التحرير، وكذا استمرارها في اعتقال وتصفية مناضلي الحركة الأمازيغية إنما يدل على سياسة الدولة القديمة الجديدة الرامية لإقبار الصوت الأمازيغي.

وأكدت أمينة بن الشيخ، مديرة جريدة «العالم الأمازيغي»، أثناء تسييرها لأشغال مائدة مستديرة حول قائد جيش التحرير «عباس المساعدي» نظمها جريدة «العالم الأمازيغي» مساء السبت 25 يونيو 2016، بقاعة هيئة المحامين بالرباط، على أن هذه المبادرة تأتي بمناسبة مرور 60 سنة على اغتيال عباس المساعدي، «في الوقت الذي كان من المفروض على الدولة المغربية بمختلف مؤسساتها السياسية والإعلامية أن تخلد ذكرى رحيل واحد من خيرة مقاومينا»، وشددت بن الشيخ لومها للمندوبية السامية للمقاومين وأعضاء جيش التحرير نظرا لكون الموضوع من اختصاصها.

وأضافت بن الشيخ خلال أشغال المائدة المستديرة التي نظمت بمشاركة عائلتي المقاومين عباس مساعدي وعبد الله الصنهاجي وعدد من الفعاليات المدنية والسياسية، أن جل هذه المؤسسات التي كان من الأجر بها الوقوف عند هذه الذكرى المهمة في تاريخ المغرب المعاصر، تحركها إيديولوجيات معادية لرموز الوطنية الحقة، «لكن باعتبارنا استمرارا لجيش التحرير» تؤكد ابن الشيخ «فإننا لا بد من أن نقف عند هذه الذكرى عن طريق تكريم عائلتي المقاومين عباس المساعدي وعبد الله الصنهاجي. ومن أجل ربط الحاضر بالماضي والتأكيد على أننا استمرار للمقاومة وجيش التحرير تضيف ابن الشيخ «فإننا نكرم معتقلي القضية الأمازيغية حميد أعضوش ومصطفى أوساي»، وأكدت ابن الشيخ على أن اللقاء مناسبة أيضا لتكريم روح شهيدتي القضية الأمازيغية عمر خالق ومعتوب لونس «الذي يصادف اليوم الذكرى 18 لاغتياله».

وقام الإعلامي سعيدي باجي بتقديم أرضية للنقاش جاء فيها: أن جيش التحرير ساهم بما فيه الكفاية في صنع الحدث التاريخي



الأمريكية الموجود بجامعة Aix-en-Provence أن مساعدي كان يشكلا تهديدا حقيقيا للتواجد الفرنسي بالمغرب والجزائر معا. ومن جانبه أكد خليل مساعدي نجل عباس مساعدي على أن حجم المهمة التي أقيمت على عاتق والده كانت تستدعي منه كل تلك المدة التي قضاهما خارج المغرب (حوالي 3 أشهر)، وقال أنها مدة معقولة نظرا للنتائج التي حققها وكمية الأسلحة التي زود بها جيش التحرير (حوالي 3 باخرات من السلاح)، قال ذلك في رده على مداخلة لمحمد الخواجة استغرب فيها طول المدة التي قضاهما مساعدي خارج المغرب.

أما محمد مناضل الصنهاجي، ابن أخ عبد الله الصنهاجي، فقد اعتبر هو الآخر غياب مساعدي لتلك المدة معقولا، وقال «ما الغيب إذا غاب السي عباس لأن الحركة كانت تتميز بالسرية، وقال أن عائلة الصنهاجي لا تزال تتوفر على وثائق «مستعدين لإخراجها لحيز الوجود».

فيما استنكر الصنهاجي على الدكتور زكي مبارك بعض تصريحاته لجريدة المساء بخصوص عبد الله الصنهاجي، وطالب محمد مناضل الدكتور مبارك بنشر بيان حقيقة وتكذيب ما ورد في ركن «كرسي الاعتراف» قبل تسعة أشهر بجريدة المساء.

وفي ختام اللقاء تم تكريم عائلتي قاضي جيش التحرير عبد الله الصنهاجي وعباس مساعدي بمعية معتقلي الحركة الأمازيغية حميد أعضوش ومصطفى أوساي، كتعبير عن استمرار الحركة الأمازيغية للمقاومة المسلحة وجيش التحرير.

وقد قام رشيد الراخا بتسليم درع التكريم لكل من خليل مساعدي نجل عباس مساعدي، ومعتقل القضية الأمازيغية حميد أعضوش، فيما سلم ميمون الشرقي درع التكريم لعبد الله مناضل الصنهاجي نجل المقاوم عبد الله الصنهاجي، واستلم المعتقل الأمازيغي مصطفى أوساي درع تكريمه من الدكتور أحمد الحمداوي، أما الدكتور زكي مبارك فقد قدم هدية لعائلة الصنهاجي عبارة عن جواز سفر يعود لعبد الله الصنهاجي استلمه محمد مناضل الصنهاجي.

قبائل الريف، قاموا باستدعائي رفقة محمد التجاني والسي عباذ إلى سوق الخميس حيث أدينا قسم الثورة، وذهبنا بعد ذلك إلى دار بوزلماط بولاد حقون، حيث التقينا بسي عباس وأمرنا بإحضار خرائط لمراكز المعسكرات الفرنسية، قبل أن نلتحق بالناظور للتدريب على حمل السلاح وحرب العصابات».

وعن الثقة الكبيرة التي كانت تربطه بلمساعدي يقول الساسي «اتصل بي مساعدي وقال لي أن له في ثقة كبيرة وأمرني بإحضار عائلته من فاس، وكتب لي رسالة حملتها إلى زوجته غيتة، وبعد قراءتها للرسالة رافقتني بمعية أختها زبيدة ووالدتها التي كانت كبيرة في السن».

ومن جانبه، أكد الباحث والمؤرخ محمد لخواجة على أن تأسيس جيش التحرير بالريف جاء بعد عدة محاولات باءت بالفشل، وجاء كذلك بعد سقوط الزرقطوني واشتداد الخناق على المقاومة في الدار البيضاء، فكان عباس مساعدي إلى جانب مقاومين آخرين قد قرروا تأسيس جيش التحرير في الأطلس المتوسط الجنوبي والكبير، قبل تأسيسه في الريف بثمانية أشهر.

ويضيف الخواجة، «عباس لم يأت إلى الريف لزرع الثورة، بل كانت هناك خلايا ثورية بالريف منذ سنة 1951، وكان قد مهد بهذا المقاوم عبد القادر اشطاطو»، وعند تأسيس جيش التحرير بالريف، يضيف الخواجة «كان عبد الله الصنهاجي مكلفا بالأمر الداخلي والإدارة، بينما تكلف مساعدي بالأمر الخارجي والعلاقة مع مساندي جيش التحرير». أما الباحث محمد اشطاطو، فيعتبر

المغربي، ومع ذلك يبقى من التنظيمات الأمازيغية العسكرية الحديثة التي طالها صمت رهيب، فيما يتعلق بمجموعة من حقائقه التاريخية، وأضاف أنه رغم الأضواء التي سلطت عليه فإن ذلك لم يكن كافيا لاستجلاء أمره بشكل مقنع، «إذ تعرض هذا الجيش إلى كثير من المغالطات والتطاولات التي أدت إلى طمس جملة من معالمه التاريخية وتزييف ملاحمه ووقائعه، وكاد هذا الجيش أن يتعرض لعملية مسخ حقيقية فيما يتعلق بإيديولوجيته».

وقال باجي أن جريدة العالم الأمازيغي قدمت لقرائها الكثير من الملفات المتعلقة بجيش التحرير وزعمائه وسلط الضوء على حقيقة اغتيال زعيمه عباس مساعدي من خلال ملفات وندوات نظمتها الجريدة، كتأكيد منها على أن الحركة الأمازيغية بمثابة امتداد



عباس المساعدي بين الخطاب والمصريين وعبد الكريم الخطيب

اللوجيستية، أما تدبير شؤون الثورة وتسييرها، فيجب أن يعود إلى أبناء شمال إفريقيا... أغاض الجواب هذا القيادة المصرية، وازداد نفورها من الخطاب، ونقلت العدوى إلى عباس الذي عول عليه المصريون حينما أقام بينهم أكثر من شهرين، وكذا قبلهما... لكن توقيع وثيقة الاستقلال في 2 مارس 1956 خيب آمالهم. وسيصبح مستقبل عباس بعدئذ على كف عفريت، خاصة بعد أن عاد الدكتور الخطيب إلى المغرب وترك عباس بمصر. فأشاع أن المصريين حاولوا معه ولم يفلحوا، ولا شك أنهم فعلوا نفس الشيء مع عباس... ومما لا ريب فيه أن هذه الإشاعة هي من حدد مال عباس، لاسيما وأن الخطيب قبل شهر من مقتل عباس سيجب عن سؤال وجهه إليه المقاوم عبد السلام الجبلي عما تلوكه الأسن حول عباس المساعدي، فقال (أي الخطيب): "أقول لك الحق وبصراحة، هَذَا وَلَدٌ لِحُرَامٍ، ولا توجد أي إمكانية للتفاوض معه، ولا ينتظر منه أن يتراجع عن معاداته للنظام الملكي، الآن، لأن الذي يهيمه ليست الأحزاب وإنما هو النظام، ولذلك لا يوجد أي حل معه سوى تصفيته"، (أنظر مذكرات عبد السلام الجبلي: "أوراق من ساحة المقاومة المغربية"، ص 127).

تعني عمليات جيش التحرير المغربي تبدأ بقولهم: "قامت قواتنا المقاتلة في الريف والأطلس بهاجمة الجيش الفرنسي" أو ما شابه ذلك. وكان المغرب أصبح مقاطعة مصرية، وجيش التحرير لعبة في يد المصريين. ويعود الموقف المتشنج لعباس إزاء الخطاب إلى إملات المصريين الذين كانوا يجدون في البحث عن مد أذرع الناصرية والعروبة إلى كل شمال إفريقيا، الذي لم يستسغه الخطاب لما اجتمع به فتحي الديب يستطلع رأيه في كيفية تنظيم سبر الثورة في شمال إفريقيا، فكان أن أجابه الخطاب بأن دور المصريين يتجلى في تقديم المساعدات



محمد لخواجة

الخطابي بعد مرور سنة أشهر، أي بعيد التحاقه بمصر في الأسبوع الثاني من يناير 1956، صحبة بنعبود والدكتور الخطيب. بدون شك سيحتار المرء أمام موقف عباس هذا، وهنا أقول أن المساعدي لم ينج هذا المنحى إلا نزولا عند رغبة المصريين الذين أثروا فيه، منذ لقاءاته التي بدأت سنة 1954 مع عبد المنعم النجار الملحق العسكري المصري بالسفارة المصرية بمديري، في إطار البحث عن السلاح لتزويد المقاومة المغربية به في المدن. وسيطور الأمر مع المصريين حتى عند انطلاق جيش التحرير في أكتوبر 1955، حيث كانت مراسلاتهم الحربية التي

كثيرا ما نجد بعضهم لا يفرق بين الحقائق التاريخية وبين ما يتمنى أن تتمه لرغبة في نفسه. نقول هذا لأن بعضهم يعتقد أن تبوأ الخطاب لصدارة المقاومة الشرسة للاستعمار، والدعوة لدره من جهة، وقيادة عباس لمساعدى لجيش التحرير الذي انطلق يوم 2 أكتوبر 1955، من جهة أخرى لا يمكن أن يتمخض الأمران إلا عن علاقة وطيدة بين الرجلين المكافحين. وهذا محض افتراض أو أمنية، لأنه لم يثبت إلى اليوم وجود أية علاقة بينهما، أو ما يفيد أنهما التقيا أو توافقا على العمل التحريري بالمغرب وغيره.

الوثيقة الوحيدة بين أيدينا (أنظر كتابي: عباس المساعدي، الشجرة التي تخفي غابة جيش التحرير، ص 324) تؤكد العكس تماما، كما تؤكد نفور عباس من الخطاب، وتحامله عليه، والوثيقة هذه كتبت بخط يد عباس المساعدي يوم 16 يوليوز 1955، ويتحامل فيها بشكل واضح على الخطاب إلى حد أنه اتهمه بعدم اكرامه بمستقبل الأمة (!). وإنني أستغرب كثيرا أن يكون عباس قد تراجع عن موقفه هذا إزاء



عباس المساعدي: مسار نضالي واغتيال سياسي



عبد العزيز بوذرة

اللحظة فخرت رصاصة طائشة أردت عباس المساعدي قتيلًا، واعتقلت السلطات المقاوم حجاج الذي اعترف بمكان دفن عباس سرا بمنطقة الريف، وأن حجاج تم إطلاق سراحه بعد ثلاثة أيام من اعتقاله. وحسب المقاوم التهامي نعمان فقد تم نقل جثة عباس إلى مدينة فاس حيث دفن في جنازة رسمية. كما أن هناك من يقول أن الاغتيال تم يوم 27 يونيو 1956 عندما كان المساعدي في طريقه إلى فاس للقاء المهدي ببنركة.

وتقول رواية أخرى أيضا أن كبار الدولة كلفوا الغزوي أول مدير لجهاز "الأمن" بعد "الاستقلال" بأن يكلف حجاج بتصفية عباس المساعدي (...). بينما يقول أحمد البخاري ضابط المخابرات السابق بالمغرب أن "المساعدي... ولاحقا تم اعتقال حجاج الذي اعترف بمكان دفن عباس وتم نقل جثته إلى مدينة فاس حيث دفن. ويقول التهامي نجار بجريدة الأسبوع في ركن "على هامش الحقيقة الضائعة" أن أربعة من المتورطين في عملية اغتيال عباس المساعدي اجتمعوا كلهم في حي بالدار البيضاء بكراج علال بالقرب من سينما شهرزاد، اثنان منهما أصبحا من الأثرياء بين ليلة وضحاها. واثنان لم يفوزا إلا بالفئات، وهم: رزق عبد الرحمان التتاني (أحد أغنياء الدار البيضاء)، محمد كريم الملقب حجاج المزاجي (ترأس فريق الرجاء البيضاوي)، أبو زكرياء محمد الملقب بالعدي، وامبارك مرزوق، وهذان الأخيران كانا يعملان مراقبان لتذاكر الدخول للسينما.

في ظل اختلاف الروايات وتعدد القراءات بخصوص قضية اغتيال عباس المساعدي أو "اغتيال" جيش التحرير، تظل الدولة المغربية مطالبة بالكشف عن حقيقة وملابسات هذا الحادث المأساوي، فالأمر يتعلق بشخصية غير عادية، شخصية تركزت كل ما تملك وانطلقت صوب منطقة الريف لتتسعل حربا تحريرية سرعان ما أرغمت فرنسا على الجلوس لطاولة المفاوضات والاعتراف باستقلال المغرب. كما يجب على الباحثين والمهتمين تعميق البحث عن الجهات التي كانت لها مصلحة من وراء هذه الجريمة الشنعاء وعن علاقة المساعدي بالأحزاب و"جماعة تطوان" وبالنظام القائم بعد "الاستقلال" وباقي الأطراف، ومواقف المساعدي وارتباطاته بقيادة الثورة الجزائرية أيضا.

* المراجع
- بلمودن حسن، من ذاكرة مقاوم «والآن أتحدث»، إعداد التهامي نجار، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ط 2، 2012، ص 161.
- أحمد المشارين، في تأسيس النواة الأولى للمنظمة السرية، وأحد المقاومين الذين واجهوا الاستعمار ببسالة.
- بلمودن حسن، من ذاكرة مقاوم «والآن أتحدث»، مرجع سابق، ص 164.
- لخواجة محمد، جيش التحرير المغربي 1951 - 1956 .. ومذكرات للتاريخ أم للتصويه ؟، دار أبي زرقاق، ط 1، 2007، ص 161-160.
- يشتمل هذا المثلث مناطق: أكنول، بور، تيزي وسلي.
- لخواجة محمد، المرجع السابق، ص 161.
- العرافي الغالي، من ملفات تاريخ المغرب الحديث، وجوه وأحداث من ذاكرة المقاومة وجيش التحرير بالمغرب، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ص 69.
- العواتري عبد العزيز أقضاض، مذكرات مؤسس وقائد مقاتل في صفوف جيش التحرير، إعداد وتقديم محمد لخواجة، دار أبي زرقاق، ط 1، ص 238.
- لخواجة محمد، جيش التحرير المغربي 1951 - 1956 .. ومذكرات للتاريخ أم للتصويه ؟، مرجع سابق، ص 162.
- لخواجة محمد، جيش التحرير المغربي 1951 - 1956 .. ومذكرات للتاريخ أم للتصويه ؟، مرجع سابق، ص 162.
- عبد الرزاق السنوسي معني، مسارات مائة شخصية فاعلة في تاريخ المغرب من القرن 19 إلى 21، ط 1، 2010، ج 1، مطبعة ليموريا، ص 82-81.

عرف عباس المساعدي بروح المسؤولية في نضاله الثوري، وجدية وحزم عاليين، بحيث لم يكن يسمح لأي كان بالاقتراب من قادة جيش التحرير في الميدان، وحاول بكل ثقله منع تسرب مبعوثي كل الأحزاب، للاتصال بالثوار في الجبال، وعن علاقته بـ "السياسيين" يقول الغالي العرافي: "التحقنا بمنزل السي عبد الكبير الفاسي في مديري ... وعندما حضرنا الاجتماع وجدنا شخصين إضافيين، هما السي المهدي بن بركة والسي عبد العزيز العلمي ...

فيما يتعلق بالسي عبد العزيز لم يطرح حضوره مشكلة، لأنه كان يدعنا ويساعدنا ويمدنا بالدعم المالي ويسهل تحركاتنا وتنقلاتنا ويعطف على حركة المقاومة وجيش التحرير بصفة عامة.. أما فيما يتعلق بالسي المهدي ببنركة، كوجه سياسي بارز، فقد أثار حضوره نوعا من البلبلة... ترأس الاجتماع السي علال الفاسي ... وما أن افتتح الجلسة حتى نهض السي عباس المساعدي ليتدخل بنبذة وبصيغة لم يكن ينتظرها منه أحد على كل حال ... قال: نحن هنا مجتمعون كمقاومين وكأعضاء جيش التحرير.. والأشخاص "السياسيين" ليس لديهم ما يعملوه معنا، يجب أن ينصرفوا لحالهم ويخرجوا من هنا... وفي هذا الصدد أيضا يقول عبد العزيز أقضاض: "... هذه الحقيقة التاريخية التي ينبغي تسجيلها هنا ليعرفها القارئ ويعيها، وهي أننا المجاهدون الجزائريون بعدما وفقنا الله في تأسيس الثورة الجزائرية ضد الاستعمار على أساس القسم على مصحف القرآن العظيم.. بالإخلاص في العمل بعد نفي الملك.. ما كنا آنذاك نتتبع سياسة ولا سياسيين، بل كنا نخوض المعارك تلو المعارك في ميدان الشرف (...). كنا نحاهد لإظهار الحق وإسقاط الباطل بنيران الثورة المشتعلة التي يستجيب لها العدو". حاول عباس المساعدي أيضا مرارا تسريب بعض ثقته من خارج المنطقة لقيادة فرق جيش التحرير في الجبال، احتياطا منه لما ستأتي به الأيام. خاصة وأن كل قادة جيش التحرير كانوا من أبناء المنطقة: "لم يستطع عباس وغيره سبر أغوار نفوسهم، بالإضافة إلى أن قوة شكيمتهم واعتدادهم بالنفس وثقتهم فيها، بعد إحرار انتصارات كبيرة على المستعمر، جعلت عباس يشعر بالخوف من انقلاب الأمور وانفلاتها من بين يديه".

بعد الإعلان عن "الاستقلال"، وفي اجتماع مع بعض أعضاء جيش التحرير/ رؤساء المراكز، حاول تكوين قيادة موحدة بقبيلة اكزناية وتفويض أمر جميع القادة لـ "الغابوشي" أحد ضباط الصف في الجيش الفرنسي الذي استقطبه المؤسسون الأوائل لجيش التحرير في الأيام الأخيرة قبل اندلاع الثورة، لعله يضمن بهذا مخاطبا واحدا موثوقا به لترمسه على الانضباط العسكري. لكن لم يجد أذانا صاغية. فانفض الاجتماع، وعاد كل رئيس إلى فرقته، وكانت نكسة كبيرة لحظة عباس المساعدي. لم يستتب الأمر له في الحقيقة إلا بعد "الاستقلال" عند تكوين مركز قيادة عامة لجيش التحرير في ربيع 1956، وأصبح زعيما بلا منازع، يأتمر كل القادة بأوامره ويفاوض باسمهم كل الجهات، واشتدت شوكرته خاصة وأنه قد عاد للتو من القاهرة في أواخر فبراير 1956، حيث كانت له لقاءات مع محمد بن عبد الكريم الخطابي الذي كان جيش التحرير يكن له كل التقدير ويستنبر به في كل تحركاته، كما كانت له لقاءات مع القيادة المصرية التي كانت تجتهد لترسيخ أقدامها في كل صغيرة وكبيرة وسط البلدان المكافحة من أجل الاستقلال، وعلى رأسها المغرب.

أعلن عباس المساعدي بأن مناطق جيش التحرير محرمة على غير المسلحين خاصة السياسيين، ودخل في سلسلة من الخلافات والصراعات المسلحة حتى وجد نفسه محاصرا، وحسب ما كتبه الكاتب والصحفي عبد اللطيف جبرو، فقد استدعت قيادة المقاومة عباس للاستماع إثر تعرض المهدي ببنركة لاختطاف في محاولة لاغتياله بمنطقة جيش التحرير، وأن المقاوم حجاج من أقرب الناس إلى المساعدي تكلف بإقناعه بالجاء إلى الدار البيضاء، ولأجل ذلك أخرج مسدسا واضطرب في تلك

إسمه الحقيقي محمد بن عبد الله الناصري، اختار لنفسه إسما حركيا (عباس المساعدي)، نشأ بمنطقة "تزريت" بآيت عطا إقليم زاكورة، تلقى تكوينه الأولي في الكتاب، وبعد أربع سنوات من مولده انتقل مع أسرته إلى منطقة مولاي بوعزة آيت إسحاق بإقليم خنيفرة، وفيما بعد أصبح يدرس أبجديات اللغة العربية لأبناء منطقة زيان وتمكينهم من حفظ القرآن. ثم انتقل إلى الماس ليشغل ككاتب خاص لدى والد المحجوبي أحرصان الذي كان آنذاك قائدا بنفس المنطقة.

استهل عباس المساعدي مشواره السياسي بعد استقراره في الدار البيضاء مع حزب الاستقلال، "واستطاع بفضل ثقافته وثورته ومثابرتة على العمل الوطني أن يصبح من أبرز مسيري الحزب، وتم اعتقاله في نهاية سنة 1952 بسبب نشاطه السياسي". خرج من السجن مباشرة بعد استشهاد محمد الزرقطوني، والتحق بعمله الذي كان يشتغل فيه قبل اعتقاله (منصب مديري)، ثم التحق بقيادة المقاومة، وفي هذا الصدد قال حسن بلمودن: "بدأنا أنا والمديني لعور نجلس مع عباس المساعدي في مكتبه لمناقشة مشاكل العمل، بحكم أنه مدير المعمل والمسؤول عن تسييره خلال غياب إبراهيم الروداني، فانسجمنا معه بسرعة ورويدا رويدا بدأت مناقشتنا تنتقل إلى المواضيع السياسية والوسائل الكفيلة بمحاربة المستعمر الفرنسي، وبدأنا نتأخر في مكتبته بعد انتهاء العمل ليلا وانصراف العمال، وبدأت أكتشف ثورته واشتياقه لممارسة العمل الفدائي، لأنه كان يهيج نفسه لهذا قبل إلقاء القبض عليه ... لم أخبره بحقيقة علاقتي بمحمد الزرقطوني أو شهادته في حقه، لأنني كنت أنتظر فقط الطرف المناسب، بعدما علمت بأنه تربطه صداقة قوية بمحمد بالحسين الطالعي.

حل عباس المساعدي بمدينة الناظور في شهر يوليوز 1955 بعد أن وضعت جميع الأسس لبناء حركة مسلحة بالريف، أي بعد أن مر على ميلادها حوالي أربع سنوات، واستطاع الاتصال بجهات متعددة، يبحث عن منفذ لإبراز طموحاته العسكرية التي لم تتبلور في الدار البيضاء وغيرها. فوجد بقبايل الريف الجنوبية الخاضعة للسيطرة الفرنسية ضالته المنشودة، وكانت سرعة تنقلاته وسط قبائل الريف والاتصالات المختلفة بالشخصيات النافذة فيها، إلى جانب استفادته لبعض زعماء التنظيمات الموجودة بالأطلس المتوسط إلى الناظور (ميمون أعقا لياس - الدخيسي - بنقدور ...) خير معين له على إبراز مواهبه القيادية. "وحرص كذلك على عدم تسرب أي منافس له في هذه الجهة. كما حرص على إبعاد كل من يحاول التشويش على هذه الحركة الفتية والواعدة".

وبعد انطلاق عمليات جيش التحرير في 2 أكتوبر 1955 بالاعتماد على قياديي هذه المنطقة دون غيرهم، كنت توجساته كبيرة إزاء ما حققه بعضهم من انتصارات في الميدان. وطيلة أيام الحرب التحريرية كان عباس ينتقل بين المراكز القريبة من الحدود الإسبانية من حين لآخر، ولم يثبت وصوله إلى المواقع الأمامية الساخنة، كما لم تثبت مشاركته في أية معركة، ويؤكد المحاربون في جبال الريف أن عباس المساعدي لم يصل جهات مثل الموت ومرموشة، إلا بعد الإعلان عن "الاستقلال" في 2 مارس 1956 بعد أن تركزت قوات جيش التحرير في أكنول وأجدير وبورد وتيزي وسلي، محتلّة المواقع التي كانت في يد القوات الفرنسية.

ولكن تأثير عباس المساعدي على جيش التحرير كان بارزا للبيان، وعنه يقول محمد لخواجة: "لا ينفي التقدير العميق والوفاء الحق الذي كان يكنه كل أعضاء جيش التحرير لعباس المساعدي حتى من جانب أولئك الذين كان يتوجس خيفة منهم... لماذا؟.. في تقديري أن السبب راجع إلى أن وصول عباس صادفه إشهار بعض قطع السلاح، التي وعدهم بها كثيرون من قبله دون جدوى، إلى جانب هذا ظل عباس محتكا بهم إلى حد ما، منذ يوليوز 1955 إلى يونيو 1956".

قالوا عن اغتيال عباس المساعدي

إعداد: خيرالدين الجاهي

خلال عدة شهور، قبل وبعد الاستقلال، ظلت الهجومات وتصفية الحسابات في جدول أعمال التشكيلات السياسية المغربية، بما فيها حزب الاستقلال... لقد أراد بن بركة أن يجعل من حزب الاستقلال التنظيم السياسي الوحيد بالمغرب، ولتحقيق هذا الهدف، لم يتردد في دفع الحزب إلى صراع دموي ضد المقاومة وجيش التحرير، في هذا الصدد يندرج اغتيال عباس المساعدي مسؤول جيش التحرير في الريف... ينتمي قادة المقاومة إلى مناطق مختلفة، ولم يضعوا أبداً ثقتهم الكاملة في قادة الحزب: بوعبيد وابن بركة وابن الصديق. وقويت شكوكهم بعد اغتيال عباس المساعدي بفاس في 27 يونيو 1956، الذي تم حسب ما قيل بأمر من ابن بركة، لم تكن لهذا الأخير علاقات جيدة بالمقاومة. وقد ازداد التوتر بينهما بعد مفاوضات إيكس ليبان.



جون واتربوري - أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية المغربية. ص 154/157/181

كان من مقتضيات «اتفاقية إيكس ليبان» التي سخرتها فرنسا لحماية مصالحها في المغرب تصفية جيش التحرير، وسعى حزب الاستقلال الذي كان أبرز الموقعين على الاتفاقية وعلى تنفيذ مقتضياتها، على اعتبار أن جيش التحرير أبدى رفضه لخيار المهادنة، مما أجد الصراع بين الطرفين وجعل الهوة بينهما تزداد اتساعاً، خاصة وأن «حزب الاستقلال» كانت له الرغبة في السيطرة على مقاليد الأمور، وعلى هذا الأساس راح حزب الاستقلال يؤيد فكرة إدماج جيش التحرير في القوات المسلحة الملكية، وسعى إلى تفعيل هذه الفكرة، وقد قام زعماء هذا الحزب بعدة زيارات إلى مركز كتائب جيش التحرير قبل أن تنتهي بصفة تامة المفاوضات بين المغرب وفرنسا. وهكذا فقد ألحق الملاحظون موقف «مولاي موحد» بأفكار كولونيل جيش التحرير «عباس المساعدي».

بالوقوف عند محطة تصفية جيش التحرير وقائده البطل عباس المساعدي، نكون قد وقفنا عند مرحلة تميزت بالإحراج الحزبي المتجسد في الاغتيالات والتعذيب الذي طال مجموعة من المقاومين والمناضلين. وبخصوص اغتيال عباس المساعدي، فالعديد من المؤرخين والسياسيين الذين عاشوا المرحلة، يشيرون بأصابع الاتهام إلى المهدي بن بركة كمهندس ومدبر عملية الاغتيال المشؤومة.

سناوول هنا أن نقدم نظرة ميكروسكوبية حول ظروف اغتيال عباس المساعدي ومدى تورط المهدي بن بركة مستعنيين في ذلك بمجموعة من الباحثين والسياسيين.

أثناء إدماج جيش تحرير الشمال... اختطف الكولونيل عباس المساعدي أحد رؤساء الفيلق لجيش الريف المنصبة في إقليمي الناظور وتازة واغتيال بصفة سرية. وليمكن الاطلاع على أسباب هذا الاغتيال يمكن الرجوع إلى تلك الزيارات التي قام بها بعض زعماء حزب الاستقلال إلى مراكز كتائب جيش التحرير وذلك لإقناعهم بإنهاء المعارك مع العدو، وعلى إثر رجوع محمد الخامس والتوقيع على معاهدات الاستقلال مع فرنسا وإسبانيا ثم لمحاولة توظيفهم في صفوف الحزب. وقد قام بالخصوص أحد زعماء الاستقلاليين، وهو المهدي بن بركة أستاذ سابق لتعليم الحساب في الرباط، بانجاز «روبورتاج» صوري وديج مقالات متسلسلة في أسبوعية الاستقلال الصادرة بالفرنسية نشرته في شهر يونيو 1956، وكان «الروبورتاج» قد خصص في الغالب إلى فيلق التحرير القاطن بتاونات ويرأسه المدعو كريم حجاج، رئيس سابق لخلية من المقاومة بالدار البيضاء.

عبد الرحيم الوردغي - الخفايا السرية في المغرب المستقل 1960-1965

... أما في ما يخص عناصر المقاومة وجيش التحرير، فقد تعرض معظمهم للقتل والتصفية، خاصة أولئك امتنعوا عن وضع أسلحتهم... والواقع أن رغبة حزب الاستقلال آنذاك في السيطرة على الوضع السياسي قد اصطدمت مع طموحات ج ت وبعض المنظمات الفدائية السرية، كمقاتلي الهلال الأسود الذين احتجوا على لقاء إيكس ليبان. وقد شهد المغرب في تلك الحقبة تصفيات جسدية عدة، كمقتل مصطفى الحداوي - أحد رموز جيش التحرير في إحدى شوارع الرباط - ثم مقتل لحبيب القدميري المعروف بأعماله المسرحية والسخرية على حزب الاستقلال، وقد وجد لحبيب القدميري في كيس مجزوءة أضلاعه، ومقتل عباس المساعدي قائد المنطقة الشمالية لجيش التحرير...



كمال الغزالي - الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، المسيرة والاختيارات 1965-1997

... فبمجرد القبض عليه (الحجاج) اعترف لنا بأنه قتل عباس المساعدي، وهدانا على المكان الذي دفن فيه وقال: «قتلته بأمر من ابن بركة»، وسجل اعترافه كل من وزير العدل وعامل فاس. وثررت غضبا كما كانت عادت في تلك الفترة، وكلمت أبي هاتفيا مخبرا إياه بعودتي إلى الرباط. وفعلا عدت في طائرتي وكان اليوم يوم أحد. وحطت الطائرة في مطار العاصمة. وعند وصولي إلى القصر نظر إلي «المعلم» وعليه أمانة الاندهاش وقال لم جئتم؟.. وتقمصت شخصية «فنغان لا توليب» المعروف بحماسة وقلت له: «المسألة بسيطة، جئت لألقي القبض على ابن بركة» فنظر إلي غير مصدق، وقال: «كيف»، فسلمته اعتراف حجاج. وقلت «اقرأ» فتأمل الورقة على مهل. ثم أخذ يحدث نفسه مرة بهدوء وأخرى بلهجة حادة: «ليست هناك متابعة ضد ابن بركة» تصورا الظرف آنذاك، لقد كنا بصدد إدماج عشرة آلاف شخص من جيش التحرير في القوات المسلحة الملكية الذين كانوا يتجولون أحرارا طلقاء.

الحسن الثاني - ذاكرة ملك

أما قصة اغتيال عباس، فهناك روايات عديدة، لكن ما احتفظ به بخصوص هذه المسألة، أن حزب الاستقلال لما أراد الاستحواذ على المقاومة، كان قادته يقومون بجولات في مناطق جيش التحرير، وقد جاء المهدي بن بركة مع مجموعة أخرى (الفقيه البصري وغيره) للاتصال بقيادة جيش التحرير، ومن أجل استقطابهم، وتمكن من عقد لقاء مع هؤلاء، فالتحق بهم عباس المساعدي وخاطب المهدي بن بركة، أين كنت غائبا عن هذه المنطقة من قبل... أما الحكاية الثانية، أنه انعقد في بيت علال الفاسي بمدينة طنجة، حيث تقرر تنفيذ الاعتقال وكلف بالقضية بنسعيد اب تيدر هذا الأخير الذي كلف بدوره الحجاج.

بنعبد الله الوكوتي - في حوار مع جريدة المستقل - العدد 326

في جواب له عن دور القصر في اغتيال عباس المساعدي يورد الحسين براءة: «... وصلتني معلومات مفادها أن المهدي بن بركة أخبر وني العهد بأن عباس المساعدي ذهب إلى مصر للاقابلة فتحي الديب، رئيس المخابرات المصرية، والحال أن عباس كان مرفوقا بكل من الخطيب وبنعبود، لكن الذي جعل بن بركة يشي به إلى الحسن الثاني هو أن المساعدي زاد ثمانية أيام في مدة إقامته بمصر بعد عودة مرافقيه إلى المغرب... قال بن بركة للحسن الثاني إن المخابرات المصرية تتلاعب بعقل عباس «وراه غسلو له راسو»، وحينما سيعود إلى المغرب سيقولكم جميعا».

جريدة المساء، العدد 3039، ص 24

سألت الدكتور الخطيب عن رأيه في الشخص -عباس المساعدي- وفيما نسب إليه فأجابني متوترا: «أقول لك الحق وبصراحة، هذا ولد الحرام، ولا توجد أي إمكانية للتفاوض معه، ولا ينتظر منه أن يتراجع عن معاداته للنظام الملكي، لأن الذي يهمله ليست هي الأحزاب وإنما هو النظام، ولذلك لا يوجد أي حل معه سوى تصفيته».

مذكرات عبد السلام الجبلي: «أوراق من ساحة المقاومة المغربية». ص 127





قدم عدد من المؤرخين معطيات حول اغتيال عباس لمساعدى القائد البارز في جيش التحري، لكن هذه المعطيات فيها الغث والسمين، جريدة «العالم الأمازيغي» ونظرا لأهمية الموضوع استمعت إلى أحد الشخصيات البارزة للتقاسم مع الرأي العام حقائق حامت حول تشابك الخيوط في مقتل لمساعدى ولتقارب أيضا العديد من الأسئلة العالقة والتي نحتاج إلى أكثر من حوار، منها كيف اختطف عباس في فاس وسفره إلى القاهرة وعلاقته بعبد الكريم الخطابي وعدد من القضايا الأخرى المرتبطة بحياة هذا القائد....

لأول مرة صديق قريب جدا من عباس لمساعدى يعكس تفاصيل اغتيال هذا الأخير في حوار مع «العالم الأمازيغي»

اسماعيل الساسي : قتل لمساعدى من ورائه عدة أطراف والقضية مرتبطة بجيش التحرير في تطوان

حاورته
رشيدة
امزيك

بمنزله، وقدم لنا الغداء،

وبعد ذلك دلنا على منزل زوجة عباس بدر بن الجزولي رقم 6 مولاي ادريس، حيث استقبلتني غيثة علوش، بعدما تعرفت علي من خلال الرسالة التي حملت لها من زوجها عباس لمساعدى، دخلت المنزل وسلمت على والديها، وأخبرتني بأننا سنسافر إلى الناظور في اليوم الموالي. أمضينا تلك الليلة رفقة عبد الملك وفي الغد ركبنا حافلة السيتام التي أوصلتنا إلى مدينة كرسيف حيث استقبلنا ميمون بودوش، وبتنا الليل عنده، وفي الغد استمررتنا في المشي صوب الناظور باستخدام الدواب أحيانا، وأحيانا سيارات بسيطة، حتى وصلنا إلى حدود المنطقة الإسبانية، حيث أقلتنا سيارة إلى منزل عباس بالناظور.

* ماذا يمكن أن تقول لنا أنت كأحد أعضاء جيش التحرير عن الجهة المتورطة فعلا في اغتيال عباس لمساعدى؟

** مسألة اغتيال عباس لمساعدى، حسب ما يبدو لي الآن، أصبحت واضحة، لأن المدة التي مرت على الحدث إضافة إلى عدد من النقاشات والدراسات التي همت الموضوع، كقيلة بتوضيحه. فمعروف أن جيش التحرير المغربي كان ينقسم إلى شقين: جيش التحرير بالناظور، وجيش التحرير بتطوان. فعندما نجح عباس لمساعدى وعبد الله الصنهاجي في تأسيس جيش التحرير بالريف، اهتز الكل للحدث، لأنهم يعلمون جيدا ما هو الريف، إذا كان في يده سلاح، فالريف منطقة حساسة، وفي عروق أبنائه يسري نضال خارق للعادة، وهم أناس مشهورين في التاريخ بوطنيته ومحاربتهم ودفاعهم عن الوطن.

ففي الوقت الذي لاحظ فيه بعض السياسيين و«المقاومين المذبذبين»، تلك القوة التي كونها لمساعدى والصنهاجي في منطقة الريف وبنى ورايين ومروشة، التي تتميز ببسالة أبنائها ووعورة تضاريسها، عندها سارع السياسيون إلى تأسيس جيش آخر للتحرير بتطوان سنة 1956، جمعوا فيه عددا من المرتزقة والمخبرين، لأن مدينة تطوان هي الأخرى كانت مختزقة من طرف المخابرات الفرنسية، أقول إن القضية كانت مختزقة لأن فرنسا كانت تسعى للقضاء على جيش التحرير، وفي الوقت الذي كان فيه محمد الخامس وكانت الحكومة قائمة قامت قيادة جيش التحرير - تطوان، المتمثلة في عبد الكريم الخطيب والجزائري بوزار، بإنزال جيوشها إلى تاونات، وأقاموا مراكز هناك لمواجهة جيش التحرير - الريف، فقامت حرب بين الجيشين انتهت باختطاف عباس لمساعدى من طرف جيش التحرير - تطوان.

* خلال اللقاء الذي نظمته جريدة «العالم الأمازيغي» حول اغتيال عباس لمساعدى ذكر الدكتور محمد شطاو أنه يتوفر على وثائق تشير بصريح العبارة إلى تورط المهدي ببنبركة في اغتيال عباس لمساعدى، ماذا تقول في هذا الاتجاه؟

** بالنسبة لي فالإتصالات الخارجية هي على مستوى عالي، وأنا لا أعلم له به، لكن يجب أن نستنتج الأحداث لنصل إلى الحقيقة، لأن جيش التحرير الذي اختطف لمساعدى بتاونات واقتاله، من يتحكم فيه؟ تطوان، وتطوان من يتحكم فيها؟ عبد الكريم الخطيب، وبالتالي كيف يمكن أن يكون ببنبركة هو من قتل عباس لمساعدى. هل لديك ما يفيد ذلك؟

** ما يفيد ذلك هي الأحداث، هو الواقع، فالقائد حجاج الذي أرسل ثلاثة أو أربعة أشخاص لاختطاف عباس، والراجح أنهم كانوا يقصدون اعتقاله من أجل الضغط عليه حتى يتنازل لصالح مسيرة الاستقلال وأصحاب المصالح، ومنهم فرنسا التي كانت تسعى للحفاظ على مصالحها، فحجاج هذا الذي خطف عباس بمساعدة اليقوبي والمكناسي، كان تابعا لجيش التحرير - تطوان، هل كان المهدي ببنبركة يحكم في جيش التحرير - تطوان، اللهم إلا إذا كان هذا الجيش تابعا لحزب الاستقلال، وهذا هو الراجح، أن جيش التحرير الذي كان في تطوان تأسس على يد حزب الاستقلال، لأن بعض المحسوبين على حزب الاستقلال كانوا حاضرين في جيش التحرير بتطوان.

** العلاقات الخارجية للمساعدى لم يكن لي علم بها، يقال إن عباس سافر بمفرده إلى القاهرة، لكن أحد أصدقائي ولا يزال على قيد الحياة أخبرني أنه سافر رفقة لمساعدى إلى القاهرة ويسكن حاليا في طنجة وأسمه عبد السلام التسماني، هو في الأصل من نواحي الناظور.

قال لي إنه رافق لمساعدى إلى القاهرة، ولكن لم نتحدث طويل عن هذا الحدث، وكيفما كان الوضع فلمساعدى رجلا وطنيا، ويعتبر من الزعماء أمثال موحا اوحمو الزباني وعبد الكريم الخطابي، ولو لم تكن مدة جيش التحرير قصيرة، لسارت الأمور على نحو آخر، لكن هذه الأمور تحكم فيها أصحاب المصالح، وجيش التحرير كان قويا حتى ان موريطانيا استندت بالمغرب على هذا المستوى، بالرغم من أن الاستعمار كان يشوش على الوطنيين.

كما قلت لك، العلاقات الخارجية لعباس لمساعدى ليس لدى أي معلومات عنها، سوى ما يتعلق بالداخل، الكفاح، التنظيمات والتنقلات، عباس لمساعدى لما غاب لمدة ثلاثة أشهر كنا نتساءل عن سر غيابه خصوصا وأنا في بداية الثورة، بدأنا نشك هل قتل أم تم سجنه، وكنت في اتصال مباشرة مع عبد الله الصنهاجي، كلما سألته عن عباس إلا ويقول لي بأن عباس في مهمة، عبد الله الصنهاجي قام بدوره آنذاك حتى لم نشعر بالفراغ، واستمرت قيادة جيش التحرير. في يوم من الأيام وبالضبط محاربتهم ودفاعهم عن الوطن. طلب مني أن التحق بالحدود ولما وصلت وجدت عباس لمساعدى ينتظروني، قلت له ماذا تريد؟ أجابني بالقول احتاج لبطاقة التعريف، أخبرته بأننا سنتكلف بها، أخبرته بأن علينا الذهاب لجرسيف.

* لماذا اخترتم بالضبط مدينة جرسيف؟

** مدينة جرسيف هي الدائرة التي كنا ننتمي إليها، و«صاكا»، كانت مطوقة والمكتب كان يتواجد في منطقة حربية، وصلنا إلى جرسيف وبالضبط إلى بيت عبد الرحمان حدو، حدو كان وطني وكان لي معه اتصال وقائد لخلايا وطنية

تتواجد بالمدينة، تحدثنا معه في الموضوع وأعطينا صورة عباس، لم تمر حتى عشر دقائق حتى أتانا ببطاقة التعريف الخاصة بعباس لمساعدى، وهنا طلب مني العودة إلى العمل وودعني دون أن أعرف وجهته.

* وعند رجوعه من مصر ألم يخبركم بالمساعدى أين كان غالبا لطول هذه المدة (3 أشهر)؟

** لم يخبرنا، لكنني عرفت فيما بعد أنه كان في القاهرة، عدا ذلك لم نعرف شيئا عن مخططاته ولا اتصالاته، باستثناء بعض المعلومات التي جاءت في سياقات مختلفة، كفكرة التحاقنا بسوريا للتدريب العسكري من أجل أن نكون ضباطا للجيش المغربي، ومعلومات أخرى عن نيته لإعدام بعض الخونة المندسين في جيش التحرير، أو بعض المعلومات المتعلقة بمنطقة صاكا التي توليت قيادتها بعد انسحاب المستعمر عنها في مارس 1956.

* ماذا عن استخدام زوجة عباس لمساعدى إلى الناظور؟

** استدعاني عباس لمساعدى إلى الناظور، وأنا أعلم جيدا أنه لا يتم استدعائي إلا وكانت هناك مهمة صعبة في انتظارى، كمهمة زيارتي للقائد المجاطي، وزيارة يهود ميدلت الذين كانوا قد جمعوا ترعات لجيش التحرير، وكعادتي صاحب المهمات الصعبة، كلفني لمساعدى هذه المرة بإحضار أسرته من فاس، وأعطاني رسالتين، واحدة لعبد الملك أوسادن من قبيلة بني سادن، وأخرى لزوجته غيثة.

* ألم تكن تعلم بمحتوى الرسلتين؟

** لا، فقد كانت الرسلتين مسدودتين، ولم أكن مهتما لمحتواهما. مررت برفيق لي وأخذنا سلاحنا فانطلقنا باتجاه مدينة فاس، وعندما وصلنا اتصلت بمنزل عبد الملك الذي كان يسكن ببوجلود، ومباشرة بعد قراءته للرسالة التي نقلنا له من عباس، استقبلنا

* هل جيش التحرير نموذج وكيف تم تأسيسه وماهي الظروف التي تم تأسيسه فيها ومن هم المفاعلون في هذا التأسيس؟

** تأسس جيش التحرير المغربي في الناظور من طرف المقاومين الذين سبقوا لهم أن قاوموا في الدار البيضاء حيث بدأت المقاومة في السرية، وبعد أن بدأ الجيش الفرنسي يكتشف وجوده بدأ المقاومون يهربون إلى الشمال بطرق منظمة، بعد أن قدمت لهم اسبانيا المساعدة، اسبانيا لم تكون ضدنا في الاستقلال، وعلى الجميع أن يعرف هذه المسألة التاريخية، خصوصا غارسيا بارينو، المقيم العام الأسباني في المنطقة الشمالية، كل المقاومين الذين يهربون كانوا يأتون للشمال، وقاموا بإنشاء مراكزهم في العرائش والقصر وتطوان، وهناك بدأوا يجتمعون، وقاموا بإنشاء قيادة خاصة بالمقاومين الفارين في الشمال، معهم شخصيات من طنجة، أذكر منهم عبد اللطيف بنجلون وعبد الكبير الفاسي ومجموعة أخرى، التقوا في تطوان وبدأوا يتحدثون عن المقاومة ويرسلون بعض الأسلحة للمقاومة في الجنوب لإغاثة المقاومين الذين يفرون، وهنا بدأت تتشكل في أنفسهم فكرة تأسيس جيش التحرير.

* هل كان عباس لمساعدى من بين هؤلاء؟

نعم كان في تطوان، وهو أيضا من الفارين من الدار البيضاء، شخصيا لا أعرف بالضبط الخلية التي كان يوجد به عباس لمساعدى، كل ما أعرفه هو أنه كان لاجئا في تطوان، وبدأت فكرة تأسيس جيش التحرير تروج، من بين اللاجئين هناك بعض الشخصيات السياسية لا تحب فكرة جيش التحرير لسبب وجيه هو أن جيش التحرير وبطبيعة الحال في الثورات كلها، إن تكون في البوادي خاصة انتهت السياسة، وسيصبح جيش التحرير هو المسيطر وهذا ما كانوا يرفضونه، عبد الله الصنهاجي وعباس لمساعدى كانوا متحمسين جدا لتأسيس جيش التحرير، لا أدري ما وقع في تطوان آنذاك ولما جاؤوا إلى الناظور.

* هل يمكن أن تعدل تاريخ تلك الأحداث بالضبط؟

** أواسط 1955 بالضبط، مباشرة بعد أن جاؤوا إلى الناظور شرعوا في تأسيس جيش التحرير، عبد الله الصنهاجي وعباس لمساعدى، لما وصلوا

لناظور لقوا قبولا منقطع النظير من طرف الساكنة، وخصوصا أعضاء حزب الإصلاح الوطني الذي كان يتواجد بالشمال، وكانت تتواجد به شخصيات مهمة في الناظور، استقبلوهم وأعطوهم مكان لتأسيس القيادة والتنظيم وكل ما يحتاجونه، وهناك التقوا مع اللاجئين الجزائريين الذين كانوا بالناظور، وهناك فكروا في تأسيس قيادة موحدة وهناك حصلوا على الأسلحة التي أتت في الباخرة «دينا الأولى والثانية والثالثة» وتم إفراغه في منطقة «كبدنة» السلاح ينزل من الباخرة ومع بداية تكوين خلايا جيش التحرير، نحن في بني بوحييد، بالضبط عين زورة التي كانت تحت حكم الإسبان وأنا أنتمي لصاكا التي تحت حكم الفرنسيين، ولما جاء عباس لمساعدى لعين زورة وبدؤوا يشكلون جيش التحرير، كانوا عند عائلة تدعى ولاد حقون، هذه العائلة مناضلة، وكان من بينهم شيخ يسمى ب«بوتزلامت» كان يساعد نواة جيش التحرير، عباس لمساعدى كان في مجموعة، كانت تسأل في البداية عن منهم الوطنيين، يقصد الأشخاص الذين ينتمون للحركة الوطنية تحت حكم الفرنسيين، قالوا الساسي في صاكا، سي عياد في مراكيتان، بعثوا لي برسالة إلى صاكا يسمى «ادريس بوتزلامت» من ولاد حقون 15 كيلومتر، قال لي بأن المقاومة السرية طلبت مني أن أحضر إلى عين زورة، يوم الخميس وهو يوم السوق، ذهبت أنا وشخص من المنتمين للحركة الوطنية وهناك تلقى بالسبي محمد عياد ومحمد التوزاني، «حلفونا» وما أن دخلنا إلى ولاد حقون حتى وجدنا شخصا يرتدي جلبابا أزرق ومتكيء على شجرة «كرمة» ولم يكن إلا عباس لمساعدى، نحن لم نكن نعرفه، قاله لي ما اسمك؟ أجبتة اسمي الساسي وقال لي نتوفر على اسم الساسي اسود أسس في تونس ونحن أتانا الله بالساسي أبيض، وهنا بدأت العلاقة وهنا أيضا بدأ تأسيس جيش التحرير الذي تحدثت عليه،

* زيارة عباس لمساعدى للقاهرة أثار ضجة إعلامية لا من طرف الصحفيين والإعلاميين ولا من طرف الباحثين، لاسيما مؤخرا عندما قيل بأن عباس لمساعدى كانت له علاقة بالمخابرات المصرية وأثرت على موقفه في جيش التحرير المغربي، وحتى قيل بأن عباس لمساعدى أصبح أسيرا لدى المصريين وعبد الكريم الخطابي كان آنذاك يتواجد بالقاهرة، إذا لكم مزيد من المعلومات لإيضاح هذه النقطة بالضبط؟

لمساعدى تكتم
عن سفره إلى
القاهرة وشخص
لازال على قيد الحياة
اسمه التسماني
لديه ما يقول في
القضية

LA RÉGIONALISATION MAROCAINE EST-ELLE VRAIMENT AVANCÉE?

La régionalisation marocaine est un vieux projet et un long processus dont plusieurs dates sont à retenir. Déjà en octobre 1984, le Roi Hassan II avait exprimé son intention d'instaurer des régions avec des pouvoirs législatif et exécutif à l'image des Etats à organisation fédérale ou régionalisée. En revanche, la région-collectivité locale n'a été instituée qu'en 1997, treize ans après le discours royal cité ! La région créée est beaucoup loin de celle souhaitée par le souverain, son statut et les compétences dont elle dispose en font une institution beaucoup plus proche d'une entité administrative que d'une collectivité décentralisée.

Par ailleurs, l'installation de la Commission consultative de la régionalisation (CCR) en 2010, chargée d'élaborer des propositions pour mettre en place une régionalisation dite « avancée », a été considérée comme une étape importante pour passer de la régionalisation administrative à la régionalisation politique. Son objectif est de proposer une nouvelle forme de l'organisation territoriale institutionnalisant de nouveaux rapports entre le centre et la périphérie, et entre l'Etat et la région sur la base du principe de subsidiarité. Néanmoins, son rapport est loin de contenir des propositions révolutionnaires.

La Constitution marocaine du 29 juillet 2011, inspirée en ce qui concerne la décentralisation du rapport de la CCR, stipule, dans son article premier, que l'organisation territoriale du Royaume est décentralisée et fondée sur la régionalisation avancée.

Partant du fait qu'il n'est pas suffisant de déclarer une idée ou un projet dans un texte juridique pour que l'idée ou le projet en question soient d'eux-mêmes réalisés, nous proposons ici de poser la question de savoir si le projet de la régionalisation, tel que conçu par le texte constitutionnel et les textes de son application, est effectivement avancé. La réponse à notre question suppose préalablement la définition de ce qui est régionalisation avancée. Quel statut, quelles compétences et quelle autonomie permettraient d'atteindre ce niveau de décentralisation régionale?

Nous ne pouvons pas résoudre cette série de question sans nous référer au droit administratif et au droit comparé. Le premier nous permettrait de dégager une éventuelle définition, et le second de repérer les expériences avancées dans ce domaine. Au vue de ces analyses, il nous sera possible de se prononcer sur l'expérience marocaine et de dire si en fin elle mérite le qualificatif d'avancée ou non.

1. La régionalisation avancée en droit administratif (la doctrine)

En droit administratif, l'organisation verticale des pouvoirs permet de distinguer trois types d'Etat : Etat unitaire, Etat régionalisé et Etat fédéral.

L'Etat unitaire se caractérise par l'existence d'un seul pouvoir politique qui est celui de l'Etat central qui exerce la souveraineté, et dont les décisions s'appliquent sur l'ensemble du territoire national. L'Etat unitaire peut être décentralisé. Si cette décentralisation peut concerner l'échelon régional, il n'en reste pas moins que la régionalisation, dans ce cas, ne pourrait être qu'administrative et non politique.

L'Etat régionalisé quant à lui compte, parallèlement au pouvoir central, des autorités régionales décentralisées disposant des compétences normatives et politiques, sous le contrôle de l'Etat, nous verrons un peu plus tard les cas de l'Espagne et de l'Italie.

Par ailleurs, l'Etat fédéral est constitué par un ensemble d'Etats, auparavant souverains, qui, tout en gardant des attributions très larges sur le plan administratif et politique, cèdent les compétences régaliennes à l'Etat fédéral.

Il en déduit que la doctrine ne distingue que deux types de régionalisation ; une administrative dans le cadre d'un Etat unitaire ; et une politique au sein d'un Etat régionalisé. Certes, chaque type couvre des expériences largement différentes et diversifiées, néanmoins, le concept de régionalisation avancée est ignoré dans la doctrine administrative classique. Si on devrait en parler, c'est la régionalisation politique qui en serait l'équivalent.

Une partie de la doctrine marocaine commence récemment à consacrer des écrits au concept de la régionalisation avancée. Cependant, une défini-

tion claire et bien élaborée fait encore défaut, malgré quelques tentatives. Nous ne pouvons que saluer l'effort fourni par Hamid Aboulas qui a essayé de définir le concept qui nous retient en avançant que celui-ci « requiert des collectivités territoriales élues ayant une légitimité démocratique et dotées des mécanismes nécessaires à même de renforcer la participation des citoyens, hommes et femmes, dans la gestion de la chose publique ». Cette définition reste à nos yeux générale, floue et non précise. En effet, une régionalisation administrative n'as pas besoin d'être avancée pour que les collectivités territoriales soient élues et renforcent la participation des citoyens. Ces conditions ne constituent, en fait, que le minimum de la décentralisation.

2. La régionalisation avancée en droit comparé

Pour étudier la régionalisation avancée en droit comparé, nous proposons l'analyse de deux expériences qui constituent une référence en la matière au niveau méditerranéen. La régionalisation en Espagne et en Italie est à la fois administrative et politique. Les régions y disposent d'une large autonomie et des compétences considérables. Bien que les constitutions respectives des deux Etats n'utilisent pas, pour décrire leur expérience, le qualificatif « avancée », nous ne saurions dire qu'elle l'est. L'analyse de ces deux expériences portera sur les éléments suivants : le pouvoir législatif des collectivités régionales, l'autodéfinition de leurs compétences et institutions, et enfin la compétence en matière des relations internationales.

* Les entités régionales italiennes et espagnoles disposent, non pas uniquement d'un pouvoir réglementaire, mais d'un véritable pouvoir de légiférer. L'article 117 de la constitution italienne stipule que « Le pouvoir législatif est exercé par l'Etat et les Régions dans le respect de la Constitution, aussi bien que des contraintes découlant de la réglementation communautaire et des obligations internationales ». De son côté, la constitution espagnole dispose dans son article 152 que « dans les statuts approuvés par la procédure définie à l'article précédent, l'organisation institutionnelle autonome se fondera sur une assemblée législative élue au suffrage universel ». Naturellement le contrôle de la conformité de ces normes législatives à celles qui leur sont supérieures est confié au juge constitutionnel.

* De même, les collectivités objet de notre analyse sont compétentes pour définir leurs propres attributions. En Espagne, les communautés autonomes peuvent définir, en vertu de l'article 148 de la constitution, les domaines dans lesquels elles souhaitent exercer leurs compétences. Les constitutions respectives des deux Etats prévoient une liste des matières relevant de la compétence exclusive du pouvoir central (article 117 de la constitution italienne et l'article 149 de la constitution espagnole). En Italie, l'article 117 al.4 de la Constitution précise que dans toutes les matières qui ne sont pas expressément réservées à la législation de l'Etat, le pouvoir législatif revient aux régions. Dans le même sens, la constitution espagnole stipule dans son article 149 que « Les matières qui ne sont pas expressément attribuées à l'Etat par la Constitution pourront incomber aux Communautés autonomes, conformément à leurs statuts respectifs ».

* Il n'est pas anodin de mentionner aussi que les communautés autonomes espagnoles (articles 147 et 148) et les régions italiennes (article 123) sont compétentes pour fixer leur propre organisation institutionnelle et définir la forme de leur propre gouvernement. Les collectivités espagnoles ont le pouvoir de délimiter leur propre territoire.

* En matière des relations internationales, la région italienne (article 117) peut, dans le cadre de sa compétence, conclure des accords avec des Etats et des ententes avec des collectivités locales à l'intérieur d'un autre Etat, dans les cas prévus et selon les formes réglées par la loi de l'Etat. Par ailleurs, si la constitution espagnole a réservé à l'Etat la compétence en matière des relations internationales, il n'en demeure pas moins que les communautés autonomes ont pu développer leurs propres relations internationales.

Ces éléments analysés, nous pouvons conclure que la régionalisation en Espagne et en Italie

peut, bel et bien, être qualifiée d'avancée. En revanche, dans un Etat unitaire, il est difficilement admissible que les entités territoriales puissent disposer d'une autonomie aussi large que ça.

3. Qu'en est-il de la régionalisation marocaine?

Pour traiter le cas marocain, nous allons tout de suite vérifier la part de la région marocaine dans les compétences étudiées ci-dessus. Dispose-t-elle d'un pouvoir législatif ? Peut-elle fixer, elle-même, sa propre organisation et ses propres compétences ? Peut-elle avoir le privilège d'entretenir des relations internationales ? Entrons dans les détails, élément par élément !

* Pour ce qui concerne le pouvoir législatif, la constitution marocaine du 29 juillet 2011 ne laisse aucune ambiguïté là-dessus. Aucun pouvoir législatif n'est réservé à la région marocaine. L'article 140 précise que : « les régions et les autres collectivités territoriales disposent, dans leurs domaines de compétence respectifs et dans leur sort territorial, d'un pouvoir réglementaire pour l'exercice de leurs attributions ». En effet, le Maroc est un Etat unitaire dont la souveraineté est indivisible. Il est donc de toute évidence que le pouvoir normatif trouve sa source première dans l'Etat, et que le législateur national soit le seul compétent pour légiférer pour tout le territoire national.

* Concernant la définition des compétences, la Constitution marocaine confie au Parlement le soin de déterminer les compétences de la région et des autres collectivités territoriales. Ainsi, l'article 146 stipule qu'une loi organique fixe notamment : « ...les compétences propres, les compétences partagées avec l'Etat et celles qui sont transférables au profit des régions et des autres collectivités territoriales... ». La région marocaine, contrairement aux cas espagnol et italien, n'a donc aucun pouvoir pour définir ses propres compétences.

* S'agissant de la compétence en matière de la fixation de l'organisation institutionnelle de la région, celle-ci revient aussi au législateur central. Bien que les dispositions constitutionnelles ne soient pas claires là-dessus, et qu'elles n'interdisent pas formellement à la région de s'organiser librement, la loi organique relative à cette collectivité prévoit tous les détails organisationnels et ne lui laisse aucune marge de manœuvre en la matière.

* Reste la question relative aux relations internationales. La constitution marocaine ne prévoit ni autorisation ni interdiction d'entretenir des relations avec les Etats étrangers par la région et les autres collectivités territoriales. Cependant, les régions peuvent, conformément à l'article 162 de la loi organique du 7 juillet 2015, dans le cadre de leurs compétences, conclure des conventions de coopération et de partenariat avec les organisations non gouvernementales étrangères en vue de réaliser un projet ou une activité d'intérêt commun. Par ailleurs, il leur est interdit explicitement de conclure des conventions avec un Etat étranger (article 82 de la loi organique relative à la région).

Les éléments que nous venons de présenter sont largement suffisants pour affirmer que la régionalisation marocaine ne peut être aussi avancée que celle de l'Espagne et de l'Italie. Par conséquence, elle ne peut donc être considérée comme régionalisation politique.

Notre argumentaire ne s'arrête pas ici. Notre régionalisation n'est pas seulement – non avancée –, elle est encore limitée par la tutelle administrative, c'est ce que nous démontrerons à travers les points que nous détaillerons ci-après.

4. Une régionalisation avancée sous tutelle administrative !

Bien que la constitution de 2011 consacre le principe de libre administration des régions et des autres collectivités territoriales, cette consécration n'est pas accompagnée d'une suppression de la tutelle administrative. Ainsi, la nouvelle constitution ne garantit pas à la région, contrairement à ce que plusieurs spécialistes en attendaient, l'exercice libre de ses compétences « sans le traditionnel contrôle préventif et incursif des autorités centrales ».

En l'absence donc d'une protection constitutionnelle de la région contre la tutelle de l'Etat, le législateur organique n'a pas hésité à prévoir plusieurs dispositions confiant à l'autorité gouvernementale chargée de l'Intérieur et aux Walis

de régions des pouvoirs de tutelle sur la collectivité régionale concernant plusieurs matières. Nous citerons, à titre indicatif, les cas suivants : Nous ne nous tarderons pas sur les cas les moins importants, comme le privilège accordé au Wali d'insérer des points dans l'ordre du jour du conseil régional (article 42), ou encore la soumission des arrêtés de nomination dans les emplois supérieurs à l'approbation du ministre de l'Intérieur (article 124), mais, insistons sur les cas les plus significatifs !

L'article 115 de la loi organique relative à la Région, en lui seul, atteste une forte tutelle administrative exercée sur la région. En vertu de cet article, ne sont exécutoires qu'après l'approbation par l'autorité gouvernementale chargée de l'Intérieur les décisions prises par le conseil régional qui concernent : le programme du développement régional, le plan régional d'aménagement du territoire, l'organisation de l'administration régionale, la gestion déléguée des services publics régionaux, la création des sociétés du développement régional, les conventions de la coopération décentralisée, ainsi que toute décision ayant une incidence financière.

De son côté, l'article 202 précise que le budget doit être approuvé par l'autorité gouvernementale chargée de l'Intérieur. Au passage, la compétence de cette autorité en cette matière n'a aucun fondement constitutionnel, le contrôle administratif étant confié au Wali et gouverneurs et non au Ministre de l'Intérieur. Le juge constitutionnel n'aurait pas dû déclarer l'inconstitutionnalité de ces dispositions, surtout qu'elles ne sont pas de tout compatibles avec le principe de libre administration et avec l'objectif d'instaurer une régionalisation avancée ?

La tutelle administrative, étant un moyen de contrôle le plus rigoureux, limite considérablement le champ de manœuvre de la région marocaine. Elle correspond à ce que M.A. BENABDALLAH appelle « le stade primaire de la décentralisation ». Peut-on admettre qu'une régionalisation au stade primaire soit considérée comme avancée ?

Pour conclure, nous ne saurions pas dire que la constitution de 2011 n'a rien apporté en matière de régionalisation. Le constituant a consacré plusieurs principes et dispositions renforçant la décentralisation régionale, le contexte ne permet pas de les lister ici. Cependant, le nouveau statut réservé à la région n'est pas suffisant pour instituer une régionalisation avancée.

La régionalisation avancée demeure un projet et non pas une réalité. Des réformes constitutionnelles et législatives sont nécessaires pour la mettre en place. La volonté politique ne fait pas défaut, au moins concernant le sommet de l'Etat, et l'importance de ce projet n'est plus à démontrer, notamment dans le contexte marocain. Il permettra au moins de relever les défis relatifs à l'intégrité territoriale et au développement régional.

En effet, la résolution du conflit du Sahara ne peut passer qu'à travers une régionalisation politique élargie, ou ce que M.A. BENABDALLAH appelle une « régionalisation constitutionnelle à la lisière de la décentralisation et du fédéralisme instituant des instances aux attributions législatives et exécutives très étendues ». Ce système régional devrait permettre aux populations sahraouies de gérer leurs propres affaires en toute autonomie dans le cadre de la souveraineté marocaine.

Sur un autre plan, toutes les expériences à travers le monde ont démontré l'inefficacité des politiques publiques centralisées. Il est temps donc d'accorder à la région marocaine toute l'autonomie nécessaire pour garantir une territorialisation des politiques publiques, la seule voie qui peut mener vers le développement territorial et régional escompté.

Enfin, la mise en place d'une véritable régionalisation avancée est susceptible de mettre fin à la discordance qui existe entre le discours des responsables politiques et la réalité institutionnelle et juridique. Ceci est évidemment d'une importance majeure pour renforcer la crédibilité de nos politiques et de nos institutions, condition sine qua non pour réussir ce projet.

* Jawad ABIBI,
Chercheur en droit public

L'AMAZIGHITE EN RECOURS (II)

* La crédulité, ce défaut mortifère

L'amazigh, langue maternelle de l'auteur de ces modestes lignes dédiées aux héros oubliés, en doit l'apprentissage à sa grand-mère maternelle en l'occurrence Mouna Naït Benhend selon la voie oral traditionnelle qui fait spontanément assimiler règles grammaticales et subtilités de syntaxe sans contrainte ni exaction. Pour tout outil pédagogique grand-mère avait pour elle sa bonté, la douceur de ses propos, sa noblesse de cœur et cette immense abnégation incrustée dans l'âme des amazighs depuis la nuit des temps et que d'aucuns y voient même la cause principale faisant de ceux-ci un peuple fier et courageux ayant montré tout au long de son histoire des capacités exceptionnelles à vaincre militairement n'importe quel agresseur sans daigner pour autant à transformer ses victoires en bonus politique.

Grand-mère (Nanna) est une dame pieuse, d'une religiosité profonde mais exercée dans la simplicité et la discrétion la plus stricte et qu'elle a vécue en être profondément conscient de la faiblesse du genre humain. Enfants, moi et ma fratrie, il nous arrivait parfois de profiter du moment où elle se prosternait dans sa prière pour nous amuser à lui monter sur le dos sans jamais avoir essayé le moindre emportement coléreux de sa part ni de brimades même modérément manifestées, mais seulement de la tendresse. Ses vœux émis en fin de prière ne sont presque jamais destinés à elle-même mais d'abord à sa descendance et à son prochain. Image de piété à une distance abyssale de la religiosité version pé-trodollars, jadis encore étrangère sous nos toits, aujourd'hui visible jusque dans le mode de coiffes, de voiles et d'accoutrements satinés d'inspiration orientale, assortis de montres Rolex pendantes aux poignets, le tout exhibé dans un roulement de mécaniques sous des coupes resplendissantes de marbres et de lustres.

Autre visage de la religiosité d'apparat que celui de gourous djihadistes des temps modernes - tant-pis pour le lapsus - barbes hirsutes, kalashnikovs appuyées sur le mur comme fond de toile, mettant en scène des numéros verbaux promettant sur support numérique, symbole par excellence des progrès technologiques atteints au 21ème siècle, d'abatte jusqu'au dernier impie sur terre pour assurer l'humanité d'un retour à l'on ne sait quel âge d'or. Tel est le produit logique accouché par tant d'années de travail de sape idéologique entrepris avec acharnement à contresens de la marche de l'histoire qui n'admet de moratoire que pour mieux ruminer ses châtiments en retour de manivelle à la face de tous ceux qui longtemps croyaient avoir la louche assez longue pour souper avec le diable en tondant la laine sur le dos des agneaux.

Adolescent, je me souviens avoir inopinément posé la question à Nanna Mouna de savoir pourquoi les amazighs que pourtant ont dit braves et courageux laissent-ils ainsi leur langue et la culture de leurs ancêtres se marginaliser ? Mon fils, me dit-elle, les amazighs ne craignent absolument personne, seulement ils ont cette crédulité originelle qui pour être une qualité en présence de gens honnêtes s'avère un défaut mortifère quand il y a affaire à ceux dont la fourberie et la mauvaise foi sont une deuxième nature. Des décennies après, ces prophétiques paroles raisonnent encore dans mes oreilles comme si je les ai entendues hier.

Les paradigmes de l'arabisation tous azimuts

L'amazighité est victime de l'interférence d'actions conjuguées, délibérément et directionnellement orchestrées autour de deux paradigmes en apparence anodins mais dont l'objectif viscéral est d'arabiser ce qui d'essence n'a aucune raison de l'être. Le premier est cette aberrante confusion savamment entretenue entre l'arabe en tant que langue et identité et la religion musulmane comme religion à proprement dite. C'est sciemment que le discours politique et le jargon médiatique officiel usent et abusent de la formule « les arabo-musulmans » pour évoquer tous azimuts des questions où il n'y a aucun sens à associer le monde dit arabe supposé « uni » par une langue partagée par des non musulmans au moyen orient, d'une part, et, d'autre part, le reste des musulmans dans le monde ayant leurs propres langues et identités tels les indonésiens, les turques, les pakistanais, les amazighs, etc... qui se comptent par centaines de millions. C'est un peu comme si on pouvait parler d'un monde Anglo-chrétien ou franco-chrétien. Les partis politiques, toutes tendances confondues, qui divergent en apparence sur tout, même au sujet de la place que doit occuper la religion dans la société, se retrouvent comme par enchantement dans la quasi-unanimité à faire référence à celle-ci quand il s'agit de faire la promotion de la politique d'arabisation au détriment, il va sans dire, de la langue autochtone au mieux reléguées au second plan, lorsqu'elles ne tombent pas sous le coup de déni le plus total. Quant aux hommes dits de religion, jouant lâchement sur les convictions confessionnelles, ils n'y vont pas par le dos de la cuillère pour vendre de l'arabe au nom de la religion, n'hésitant pas comme le font certains imams à descendre jusqu'à l'insulte de l'amazighité en y voyant même une forme d'apostasie.

Mais à force de trop tirer sur la corde religieuse, il arrive aux propagandistes en titre de tomber dans leurs propres contradictions. Qu'on en juge par les commentaires d'un supposé reporter sportif qui, aux derniers jeux olympiques de Londres, lors de la transmission télévisée d'une compétition de Taekwondo sur la chaîne sportive marocaine, n'a pas pu retenir son émotion en rappelant à ne pas en finir d'une voix au bord de l'étouffement l'origine arabe de la jordanienne qui venait de remporter une des médailles disputées. Pour la petite histoire la jeune médaillée du prénom de Nadine, qui est de confession chrétienne, n'a pas manqué de le montrer en se signant ostensiblement et plusieurs fois du geste de la croix ce qui, du reste, est parfaitement de son droit au regard du principe le plus élémentaire de liberté de culte et de croyance. Cependant, cet événement banal en lui-même ne peut empêcher de faire un frappant parallèle si on a à l'esprit les campagnes véneuses menées par les islamo-pan-arabistes à l'endroit de tamazight, la taxant d'être perméable au prosélytisme évangélique seulement parce que quelques individus quelque part en Afrique du Nord ont semblé-t-il fait preuve de sympathie à l'égard de quelques autres confessions. Autrement dit là où la dimension religieuse s'estompe pour faire place nette à l'apologie de l'arabe en tant qu'entité et

langue, elle revient en force comme prétexte de stigmatisation de tamazight, comme si ce critère n'est d'une façon ou d'une autre opposable qu'à l'amazighité.

Au nom d'une chimérique unité drapée du couvert religieux, les pan-arabo-islamistes ont tout tenté pour éroder le caractère amazigh de l'identité nationale, fondé sur le concept de la tolérance et de la distinction du domaine politique de celui des affaires religieuses stricto sensu (Azref). La mobilisation de la religion comme ressort de l'arabisation dénote une supercherie intellectuelle qui n'a d'égal que le tort porté à la foi musulmane elle-même par ceux-là qui prétendent la servir en faisant mine d'oublier qu'elle est partagée par des centaines de millions d'hommes et de femmes dans le monde, dont plus de 90% ne se sentent ni de près ni de loin apparentés à la langue arabe qui, pour mémoire, dérive de l'araméen. En somme une langue comme toutes les autres avec son histoire, ses qualités et ses limites. Instrumentalisée à merci, la religion se voit progressivement délestée de sa dimension spirituelle et rétrogradée au statut déconcertant de dogme idéologique ouvert à toutes les interprétations et aux rivalités de basses factures menant jusqu'aux luttes les plus sanglantes.

En Europe et particulièrement en France, l'épilogue bat son plein autour de la question cherchant à comprendre comment de jeunes français d'origine nord-africaine, pour certains d'entre eux ne connaissant pas un traître mot d'arabe même dialectal, soient aimantés par le moyen orient d'où ils reviennent radicalisés au point d'être prêts à commettre le pire des crimes au nom de la religion. Question puérile pour l'observateur au fait du stratagème des gouvernements des pays d'Afrique du Nord consistant depuis des décennies à faire confondre sciemment langue et religion pour assoier leur politique d'arabisation autant onéreuse économiquement que culturellement suicidaire. Aussi, dans le subconscient du candidat au djihadisme l'arabe apparaît comme synonyme de religion musulmane c'est donc tout logiquement au moyen orient où se trouvent des terres authentiquement arabes et non en Afrique du Nord, terre Amazigh, qu'il ira chercher bénédiction, formation et argent généreusement dispensé pour entrer de plein pied dans le monde des « combattants de Dieu ».

L'autre paradigme prisé par les discours et la propagande pan-arabiste est lié au conflit arabo-israélien. Que la cause palestinienne soit juste, est un fait incontestable et mérite le soutien de toute âme éprise de justice, entendue dans son acceptation la plus sincère et profonde. Il reste que les pan-arabistes de tous crins, se faisant chantres de la défense des droits palestiniens ont dans les faits rendu les pires services à ces derniers. De cesse les discours enflammés clamant l'appartenance de la Palestine à ce monde dit arabe, ont offert aux adeptes du sionisme et aux puissances qui les

soutiennent l'argument béni de reprocher aux arabes leur entêtement à refuser l'existence d'Israël sur une portion de territoire saugrenue alors qu'ils feraient mieux d'intégrer la population palestinienne dans ce vaste espace arabe qu'ils prétendent aller du Golf à l'Atlantique. On y ajoutant les exactions commises par les activistes zélés du baathisme contre les communautés juives pour les inciter à partir, confondant sciemment dans leurs slogans populistes judaïsme et sionisme, la boucle est bouclée dans l'étayage de l'argumentaire du mouvement fondateur d'Israël qui n'en espérait pas tant pour convaincre les juifs non sionistes à rejoindre la nouvelle entité.

Les dictatures du Moyen Orient et d'Afrique du Nord se sont dès le début emparées de la question palestinienne pour en faire un instrument basic dans leur quête de leadership régional, dont les surenchères verbales anti-israélienne ne sont qu'une couverture. C'est aussi un moyen commode d'occulter les crimes contre les droits humains et culturels perpétrés à l'endroit de leurs propres peuples ainsi que leur responsabilité directe dans l'état de guerre et de ruine où elles ont conduit des pays déjà croulants sous le joug de gouvernances aux méthodes moyenâgeuses. C'est enfin devenu un subtil outil pédagogique qui permet moins de faire preuve de sincère compassion à l'égard des palestiniens, en faisant évoquer en boucle dans les médias leurs souffrances, au demeurant réelles, que de volonté, en les désignant constamment comme nos « frères arabes de Palestine », d'insinuer en filigrane l'arabité attribuée de facto comme postulat identitaire à tous les sympathisants des palestiniens, quand bien même la plupart de ceux-ci lui sont étrangers comme c'est le cas des amazighs qui en subissent le matraquage médiatique.

L'impuissance des pays arabes dans le dossier palestinien fait que celui-ci est devenu au fil du temps un sujet tabou, évoqué seulement sous forme de lamentations et de vagues dénonciations de l'agresseur israélien comme moyen bon marché d'évacuation du sujet. Se rendant à l'évidence, les palestiniens ont depuis longtemps compris que le salut de leur avenir n'est pas entre les mains de leurs « frères arabes » et qu'il ne fallait compter que sur leurs propres moyens. Il n'en reste pas moins que l'exploitation de la question est toujours de mise notamment de la part des organisations et autres partis pan-arabistes ratés qui ne manquent aucune occasion pour se rappeler à l'existence par la mise en scène de dérisoires manifestations dites de soutien qui n'en apportent pas plus aux palestiniens qu'en apportèrent naguère les marches dites millionnaires organisées en l'honneur de notoire dictateurs. Paradoxalement, de mémoire, jamais une manifestation n'a été organisée par ces partis pour dénoncer les crimes odieux commis par le pouvoir pan-arabiste d'Algérie à l'endroit des kabyles et des Mzabs, pourtant si proches de nous, ou pour désapprouver les persécutions subies par les amazighs de Lybie sous le régime de Moamar Kaddafi.

Les médias au service de la bonne cause ...

Le dispositif médiatique constitue-il va sans dire le mode opératoire le plus agressif dans la propagation de l'image que l'information cherche à imprimer comme référence identitaire. L'amazighité, déjà scandalement défavorisée à la base en comparaison du temps et du nombre de stations-radios et de chaînes télévisées alloués aux émissions en arabe, elle est marginalisée par la nature et l'objectif même des programmes de celles-ci, tendancieuses dans la glorifica-

tion de tout ce qui a trait à l'arabisme et visiblement très portées à minimiser, voire déformer, tout ce qui est d'inspiration à valoriser le patrimoine originel, dont l'amazigh est l'ossature. La panoplie technique va du classique rabâchage à satiété de l'arabité du Maghreb jusqu'à l'occasion donnée à des énergiémenés de s'offrir le toupet d'expliquer le plus normalement du monde sur nos propres chaînes télévisées que le public marocain se doit de faire l'effort d'apprendre le jargon libanais qu'il trouve plus doux que le dialecte national en donnant même l'exemple qu'il faut dire « itnan » au lieu de « jouj », s'inspirant sans doute des lumières de cet idéologue de service qui pour gagner grâce aux yeux de ses maîtres orientaux se plaisait à réduire le lexique Amazigh à soixante mots. Au vu de l'état disloqué de ce petit pays du moyen orient et du chaos régnant tout autour, il ne nous reste à nous amazighs qu'à souhaiter une bonne cure linguistique en aller simple à tous les fans préfabriqués des feuillets à haut degré de débilite et de ces chants « ensorcelants » provenant de l'au-delà des oasis de Sifaou. Le langage et la structure de raisonnement des panarabo-islamistes invitent constamment les marocains à s'auto-flageller, trahissent en eux une relation purement matérielle avec le pays dont ils sont incapables d'apprécier les grandes richesses culturelles ou de montrer du respect pour son histoire qu'ils n'hésitent pas à pervertir au nom de leurs passions se trouvant ailleurs. C'est ainsi qu'il nous est donné d'entendre dans des émissions télévisées des affirmations, façonnées sur le ton assuré de la science infuse, que Tariq Ben Ziad n'est pas amazigh. Comme par ailleurs une certaine presse n'éprouvera pas la moindre indisposition à recueillir comme argent comptant les propos d'un soit disant universitaire prétendant pour sa part avoir fait la découverte que les amazighs ne sont pas les premiers habitants d'Afrique du nord. Pour peu, ils pousseront jusqu'à faire la démonstration que les fossiles des dinosaures de l'Atlas ont de très proches affinités avec l'ancêtre des dromadaires de la péninsule arabique. Curieusement, les esprits étriqués n'osent pas s'aventurer à discuter des origines d'Ibn Khaldoun. Sociologue avant l'heure, grand historien, son immense œuvre philosophique déstabilise et déroute les plus futés des pan-arabistes, autant que le ferait le regard dédaigneux jeté du haut des airs par l'aigle royal de l'Atlas sur l'agitation de quelques dérisoires reptiles. Car, ils savent que oser ouvrir polémique sur les origines de ce géant du savoir c'est risquer de ressembler à la personne de l'adage qui dit : « où que l'on tape sur le teigneux, il se met à saigner ».

L'une des grossièretés des relais journalistiques des panarabo-islamistes est de faire appel à quelques noms de conteurs de Bab Elguissa, au raisonnement propre à faire esclaffer les trois quarts de la planète, les faisant passer pour des chercheurs dans le patrimoine Amazigh. Les éminents chercheurs révéleront dans de semblants d'entretiens dignes de sketches inclassables que les amazighs n'ont pas d'origines, que l'an amazigh est un mensonge et que le tiffinagh est pure invention de nature à semer la « fitna », rien que ça ! Avec la bonne suite dans les idées reconnue aux doctrinaires de l'arabo-baathisme leurs prochaines révélations seront que l'Afrique du Nord n'aurait sans doute pas existé sur la cartographie mondiale sans l'avènement de la tribu des Banou Hilal, aux us et coutumes par ailleurs si bien décrits par Ibn Khaldoun. Après tout, ce n'est pas pour rien que l'adage dit : « les sages savent ce qu'ils disent ; les tarés eux rabâchent ce qu'ils savent ». Quant à la « fitna » prédite avec l'adoption du tiffinagh comme caractère de transcription de tamazight, elle reflète les états d'âme de gens constatant avec effroi la réappropriation par les amazighs du support naturel et logique de leur langue, lequel répond par ailleurs à tous points de vue aux normes, règles et paramètres exigés par les techniques typographiques et les technologies informatiques et numériques modernes en plus bien sûr de sa simplicité d'apprentissage tant pour les instruits en d'autres langues que pour les analphabètes. Concernant ces derniers c'est même la voie la plus directe, la plus courte, la plus légitime, la plus rationnelle et la plus économe. N'en déplaise à ceux qui se démentent pour nous faire rééditer la mascarade des campagnes d'arabisation du lendemain de l'indépendance.

Ceux qui évoquent la fitna comme ultime tentative de perturber la progression irréversible de la réhabilitation de tamazight dans le recouvrement de tous ses droits usurpés, feraient mieux, s'ils gardent encore un brin de pudeur, de se terrer face au désastre irréparable produit dans ce monde dit arabe par l'idéologie dont ils se réclament. Loin de toute idée de tourner le couteau dans une quelconque plaie, il s'agit d'abord de faire comprendre une fois pour toute à certains que l'amazighité est au-dessus des querelles de clochers où ils cherchent à l'égarer et qu'ils gagneraient plutôt à réviser de fond en comble leurs répertoires de réflexions, sans perdre de vue que l'idée d'une stabilité réelle et durable au détriment de l'identité de tout un peuple, relève autant du leurre que de la supercherie. C'est bel et bien le référent unique qu'ils défendent bec et angles dehors qui est au tenant et à l'aboutissement de toutes les dérives séparatistes et autres malheurs existentiels des pays qui l'ont subi. Force est d'observer qu'alors que leurs contrées coqueluches connaissent une chute sans fin vers l'inconnu, d'aucuns parmi eux continuent ici même sous les cieus amazighs à chanter mille et une gloires à la grande nation arabe et à ne voir la source des maux de la « Oumma » que dans les complots de cet Occident qu'ils ne rechignent pas cependant à adopter comme point de chute à la première occasion qui se présente à eux pour profiter de la liberté et de la tolérance qu'ils décrivent avec acharnement chez eux.

Que l'Occident ne se reconnaisse que dans ses intérêts qu'il défend certes avec une pointe de cynisme, voire de machiavélisme, ce n'est que vérité de la palisse, propre à toute civilisation à l'apogée de sa puissance, et le peuple amazigh qui en a subi les travers en sait mieux que tout autre quelque chose. C'est pourquoi il est vain d'occulter le

ver qui se tortille dans le fruit sous forme de l'abîme idéologique qui s'est abattu depuis plus d'un demi-siècle sur le Moyen Orient et l'Afrique du nord, faisant que les questions les plus simples et précises, ne reçoivent que des discours abstraits et trop évasifs pour convenir à un projet de société digne de l'époque, cachant mal par ailleurs le vide meurtrier que les offres de mirages purificateurs ne demandent qu'à combler.



Mouna Naït Benhend

« LES MAROCAINS DE HOLLANDE: UN INSTANT POUR PASSER LES CHOSES EN REVUE ET Y REMETTRE DE L'ORDRE »

La participation accrue de la femme marocaine au sein de la société Hollandaise; ce qui montre à quel point elle s'intéresse aux questions qui la concernent. La femme marocaine a réalisé un progrès important, puis que toutes les statistiques montrent que la jeune fille marocaine a réussi et a réalisé ce que son compagnon, le jeune marocain, n'a pu atteindre.

Dire en toute sincérité qu'il était grand temps de débattre nos problèmes croissants sans langue de bois. Car, ils sont devenus un moyen pour certains pour parvenir à leur but, pour d'autres, un moyen pour dévoiler de faux acquis, et pour d'autres encore, un moyen d'obtenir un siège dans les conseils communaux et les parlements, tout en faisant de ces problèmes l'objet de leurs campagnes électorales et leurs campagnes racistes.

Une campagne trop exagérée durant laquelle nous sommes à maintes reprises injustement attaqués, bref un moyen laissé aux Hollandais pour se défouler sur nous. Ils oublient par contre que nos ancêtres ont donné leur vie pour combattre le nazisme.

Et les historiens sont tenus de corriger l'histoire de la Hollande, afin de montrer à toutes les générations que les Marocains ont émigré dans un premier temps, non pas pour améliorer leur niveau de vie économique, mais plutôt pour combattre le nazisme et pour l'indépendance de la Hollande. Les cimetières de nos ancêtres à Zeeland en est une preuve irréfutable.

Il faudrait d'ailleurs organiser chaque année un événement en mémoire au martyr marocain, et lui rendre hommage au même titre que les soldats hollandais lors de la fête nationale du 4 mai.

C'est de notre droit de revendiquer un représentant au sein de la commission O-É mai, de façon à avoir la possibilité de faire découvrir le rôle qu'on a joué pour l'indépendance de la Hollande.

La participation politique est effectivement nécessaire afin de pouvoir exposer nos problèmes dans le cadre général de la vie politique ici. Et puisque nous constituons une force qui ne peut être négligée, notre participation pourra nous permettre de créer un lobby qui nous éviterait de rester exclus et marginalisés.

Le nombre de conseillers communaux d'origine marocaine ne reflète, d'ailleurs pas l'image réelle de notre force et notre nombre, et ceci s'applique au parlement aussi.

Les jeunes devraient investir le secteur de la communication, car il est devenu un vrai pouvoir capable d'éclairer l'opinion publique, d'orienter l'information selon l'intérêt de l'institution médiatique ou même pour toucher un grand

nombre de téléspectateurs. L'accès des marocains aux organes de rédaction aura une influence lors du traitement de l'information par l'institution médiatique, et pourrait même devenir un miroir de la société hollandaise.

La question religieuse ne peut être traitée par des pseudo solutions comme ça a été le cas pour la mosquée Polder à Amsterdam et de laisser les choses en l'état. Il faudrait plutôt procéder à une large chirurgie au corps culturel et ne pas laisser les néophytes en matière religieuse diriger les mosquées et choisir les fatwas qui servent leur intérêt.

La mosquée devrait jouer un rôle essentiel dans le quartier, et rester un centre ouvert aux jeunes pour des activités qui leurs conviennent, plutôt que de les laisser traîner dans la rue et être des victimes faciles de groupes extrémistes et de dealers qui manipulent notre jeunesse désœuvrée.

L'imam de la mosquée devrait être titulaire d'un diplôme des universités islamiques tout en maîtrisant la langue néerlandaise de façon à pouvoir communiquer avec

toutes les générations. On devrait prendre l'exemple sur l'expérience positive turque dans la gestion des mosquées.

Il est grand temps d'instaurer un organe consultatif marocain en tant qu'interlocuteur du gouvernement hollandais, comme c'est le cas pour les organes consultatifs islamiques en Belgique et en France. Et parallèlement, la Hollande devrait reconnaître le culte musulman. Et ceci entre dans la devise que l'on a choisie.

La Communauté marocaine a besoin du rassemblement. Nous sommes dans un bateau où il y'a plusieurs marins, mais sans commandants. Nous sommes donc amenés à trouver des commandants pour permettre au bateau d'atteindre le port, et éviter que l'accident du Titanic ne se répète.

On doit mettre de côté nos différends et notre tribalisme, et nous mettre d'accord sur le minimum susceptible de nous rassembler et pas de nous diviser.

Nous sommes dans un pays démocratique, et donc nous sommes appelés à être démocratiques avec nous-mêmes, ainsi nous vaincrons les obstacles mis sur notre chemin pour nous laisser dispersés et divisés. On devrait prendre l'exemple sur les autres communautés. Et notre union fermera la porte à toute personne désireuse d'exploiter notre dispersion en vue de réaliser ses intérêts limités.

* Jamal Eddine Ryane.

BMCE BANK OF AFRICA S'INVESTIT DANS LA RENAISSANCE DU PAVILLON MARITIME MAROCAIN



C'est en présence de SM le Roi Mohammed VI qu'a eu lieu le mercredi 29 juin dernier au port de Tanger Med, la cérémonie de lancement de la nouvelle compagnie maritime, battant pavillon marocain AFRICA MOROCCO LINKS -AML-.

Forte d'une expérience dans le secteur maritime grâce à sa participation active dans l'actionnariat de la compagnie nationale Comanav, de sa création en 1958 à sa privatisation en 2007, BMCE BANK OF Africa souhaite capitaliser sur ce savoir-faire pour améliorer les capacités du transport maritime marocain. C'est ainsi que le Président du groupe BMCE Bank Of Africa, M. Othman Benjelloun, a déclaré à propos de cette nouvelle compagnie : « La création de AML est tout autant une renaissance du passé qu'une construction d'un futur prometteur pour le pavillon national. »

Créée initialement par le groupe BMCE Bank Of Africa, la société Africa Morocco Links a ouvert son capital au groupe grec Attica à hauteur de 49%. Filiale de Marfin, le plus grand groupe d'investissement en Europe du Sud, Attica Holdings est un partenaire stratégique de référence, reconnu mondialement pour son expertise et son savoir-faire dans le domaine du transport maritime.

Le volume du trafic annuel entre le Maroc et l'Europe est estimé à près de 4 millions de passagers, 1 million de voitures privées et 260 000 unités de fret. A cet effet et pour son démarrage en juin 2016, la société AML met immédiatement à disposition des passagers une flotte de 2 navires dont l'un est sous pavillon marocain, offrant ainsi une capacité de plus de 2500 passagers sur Tanger Med-Algésiras. A partir du 1er semestre 2017, la compagnie sera opérationnelle également sur les lignes Nador- Almería et Tanger Med- Sète.

Un plan de déploiement ambitieux a été mis en place pour la période 2016-2020 avec l'acquisition de plusieurs nouveaux ferries. Ainsi, ce programme vise à renforcer davantage le Pavillon National en dotant AML de plusieurs autres lignes moyennes et courtes vers l'Espagne, la France et l'Italie, selon les priorités des passagers, les besoins en capacité ainsi que la valeur ajoutée par ces lignes à AML et au Pavillon National.

Le partenariat entre les deux groupes BMCE Bank Of Africa et Attica Holdings a pour objectif d'offrir aux Marocains Résidents en Europe et aux touristes marocains et étrangers une qualité de service répondant aux standards internationaux grâce à l'expertise des partenaires.

L'ARCHÉOLOGUE AMAZIGH YOUSSEF BOKBOT HONORÉ EN FRANCE

Le Maroc était honoré à Toulouse le 27 juin 2016, lors du Colloque International organisé par la Société des Archéologues Africanistes, sous le thème : « Quels passés pour l'Afrique ». Ont assisté à ce colloque (le plus grand rassemblement mondial d'archéologues travaillant sur l'Afrique), plus de 600 archéologues africanistes appartenant à une soixantaine de pays, venant des 5 continents.

La Mairie de Toulouse et la Société des Archéologues Africanistes ont organisé le 27 juin soir, au sein de la salle prestigieuse des illustres de la Mairie de Toulouse, une cérémonie officielle pour honorer 4 éminents archéologues africanistes. Le Maroc était à l'honneur en la personne de Mr Youssef Bokbot, Professeur d'Archéologie à l'Institut National des Sciences de l'Archéologie et du Patrimoine (Ministère de la Culture - Rabat).

Le Maire de Toulouse a remis les médailles d'honneur de la ville de Toulouse aux archéologues africanistes nommés : 1. Hamady Bocoum, Directeur de Patrimoine (Sénégal); 2. Youssef Bokbot, Professeur d'Archéologie - INSAP (Maroc); 3. Alison Brooks, Professor of Anthropology - George Washington University (USA); Susan McIntosh, Professor of Anthropology - Rice University in Houston (Texas - USA)





60-IÈME ANNIVERSAIRE DE L'ASSASSINAT D'ABBAS MESSAADI ET HOMMAGE AUX DÉTENUS AMAZIGHS

C'est à Rabat, le samedi 25/06/16, à 21:00, au siège du Club des Avocats, quartier Océan de Rabat, que le journal "Le Monde Amazighe" a organisé une table ronde pour commémorer le 60^{ème} anniversaire de l'assassinat du chef de l'Armée de Libération marocaine, Abbas Messaadi, et rendre un vibrant hommage aux détenus politiques amazighs, récemment libérés, Hamid Ouâdouch et Mustapha Oussaya.

Ont pris part à cette manifestation des membres des familles Messaadi et Sanhaji (Leader de l'Armée de Libération marocaine), des chercheurs, des étudiants, des activistes et des associatifs amazighs, des journalistes et des acteurs politiques. L'activité a été animée par Mme. Amina Ibnou Cheikh, Directrice responsable du journal "Le Monde Amazighe". La logistique a été assurée par M. Raha Rachid et son équipe.

Après l'allocation de bienvenue et les remerciements de Mme. Ibnou-Cheikh, la parole a été donnée au journaliste Said Bajji qui a présenté une plate-forme du sujet et qui a servi de base aux réactions des intervenants que sont: MM. Ismael Sassi, compagnon de lutte d' Abbas Messaadi, Dr. Zaki Moubarak, chercheur spécialiste de la Résistance marocaine, Khalil Messaadi, fils d'Abbas Messaadi, Les Sanhaji, le neveu et le frère du leader Sanhaji, Dr. Mohamed Chtatou, chercheur et fils du grand résistant Caid Chtatou, Mohamed Lakhouaja, chercheur historien, Maître Mounir Belakhdar, avocat des détenus amazighs et les deux prisonniers Hamid Ouâdouch et Mustapha Oussaya. Dans son allocution, Mme Ibnou Cheikh a souligné que le journal "Le Monde Amazigh" a organisé cette table ronde pour commémorer un événement national historique capital ignoré par les responsables officiels de l'Etat marocain et le Haut Commissariat pour la Résistance. Elle a ajouté aussi que l'hommage qui sera rendu aux détenus amazighs s'inscrit dans la continuité, dans ce sens que le sacrifice des prisonniers constitue la continuité du combat mené par l'Armée de Libération quant aux droits des amazighs, marginalisés sur leur terre.

La plate-forme présentée par M. Said Bajji a mis en relief le rôle de l'Armée de Libération et ses leaders et son impact sur le devenir du Maroc. Bien que son action soit objet de marginalisation: elle est ignorée délibérément par le pouvoir et est absente dans les manuels d'histoire officiels. M. Bajji a aussi rappelé l'assassinat non encore élucidé d'Abbas Messaadi et demandé aux intervenants de revenir sur le parcours des leaders de la résistance et sur l'assassinat de Messaadi.

Les intervenants ont mis en exergue un certain nombre de faits en relation avec les leaders de l'Armée de Libération et avec le contexte politique national, régional et international qui a caractérisé cette étape de l'histoire du Maroc. Ils ont affirmé que:

- Les deux leaders de l'Armée de Libération ont mené leurs actions de manière concertée (entre 1954 et 1956);
- Leur départ vers le nord est dû à leur échec à Casablanca et au fait que le Rif soit un terrain fertile grâce au légé laissé par Abdelkrim Elkhattabi;
- Les deux résistants ont eu un accueil chaleureux à Nador où ils réussirent à installer leur quartier général (Poste de commandement) et organiser des entraînements au maniement des armes au profit des résistants. Ils ont également le soutien de la Résistance qui bouillonnait au Moyen et au Haut Atlas;



- L'Armée de Libération a bénéficié du soutien de l'Egypte où séjournait Abdelkrim qui suivait ce qui se passait dans son pays;

- L'Armée de Libération a établi des liens avec les leaders du FLN algérien;

- Les leaders de l'Armée de Libération avaient pour projet de libérer tous les territoires marocains, y compris le Sahara marocain et des villes situées aujourd'hui en Algérie (Tindouf, Touat, Bechar...);

- Les négociations d'Aix-Les-Bains ont été une mascarade dans ce sens qu'elles ont été menées par des leaders du "Mouvement national" (Ben Barka, Bouabid...) qui ont accepté les diktats de la France et ont trahi l'Armée de Libération;

- L'assassinat d'Abbas Messaadi est lié à son refus d'adhérer à la thèse des "nationalistes" qui ont participé à la honte d'Aix-Les-Bains; les documents des services de renseignement français et américains vont dans le sens de cette thèse;

- l'indépendance du Maroc a été confisquée par les "nationalistes";

- La France a mobilisé le Parti de l'Istiqlal contre Messaadi et l'Armée de Libération;

- La vérité relative à Messaadi et Sanhaji reste inconnue et ce qui est écrit jusqu'à présent reste lacunaire voire erroné;

L'intervention de Maître Mounir Belakhdar relative aux détenus politiques amazighs a dénoncé la procédure pénale marocaine et a démontré, preuves à l'appui, la vacuité des accusations au niveau du fond et de la forme. Il a affirmé que le procès est par excellence un procès politique ajoutant que les réponses qu'il a reçues de la part de la Cour de Cassation n'ont pas respecté la procédure pénale. Il s'agit pour lui, d'un complot fomenté par la police judiciaire. Le procès est donc injuste, immoral et inique. Il a enfin demandé la réhabilitation des détenus et la révision de leur procès. Les deux détenus ont pris la parole pour évoquer les conditions de leur arrestations et les supplices subis dans les geôles de l'Etat marocain: tortures, humiliations, insultes... Ils ont souligné que les interrogatoires qu'ils ont subi ont porté, non sur l'accusation, mais sur le mouvement amazighe et que leur accusations et procès ont des sous-bassements politiques: casser et torpiller la mouvance amazighe et dissuader les militants de continuer la lutte.

Un débat riche et fructueux a couronné cette manifestation qui a duré plus de deux heures. A la fin de l'activité, un hommage a été rendu aux détenus et des trophées ont été remis aux familles Messaadi et Sanhaji ainsi qu'aux détenus amazighs.

* Par : Moha Moukhlis

MOBILISATION POUR UNE JOURNÉE DU DRAPEAU AMAZIGHE



Il y a quelques mois, j'ai visionné sur mon compte facebook, une vidéo postée par des militants amazighs des Iles Canaries. Ils y appellent à la célébration d'une journée du drapeau amazighe, qui coïncide avec la date de «création» de ce fanion, aux Iles Canaries. L'idée est originale, à mon sens, car elle permettra de mobiliser la militance amazighe autour d'un événement historique auquel ont contribué tous les amazighs d'Afrique du nord, du Sahara, des Iles Canaries et de la Diaspora amazighe. Il s'agira donc d'une action fédératrice.

Il faut rappeler que la «création» du drapeau amazighe remonte au congrès de Tafira, aux Iles Canaries. Cet emblème identitaire, dont les couleurs réfèrent à la mer, à la forêt et au désert qui constituent les aires géographiques historiques ou vivent les amazighs, constitue un moyen d'identification pour les communautés amazighes. Il cristallise l'identité, la culture et la civilisation d'un même peuple, éparpillé, arbitrairement, dans plusieurs Etats. Ce drapeau est désormais, grâce aux médias et aux nouvelles technologies de la communication, l'icône du peuple amazighe. Il est brandi à l'occasion de toutes les marches et manifestations amazighes, en Libye, en Algérie, en Tunisie, dans l'Azawad, au Maroc, aux Iles canaries et dans la Diaspora.

Les interdictions dont il fut l'objet - au Maroc et en Algérie particulièrement - témoignent de son ancrage identitaire, dans ce sens que ceux qui le brandissent expriment leur spécificité identitaire et linguistique et manifestent leur rejet légitime d'une vision idéologique qui les noie au sein d'une sphère politique hétéroclite et aux contours incertains, voire artificiels. Brandir le drapeau amazighe signifie manifester son appartenance à une identité et à une culture millénaire opprimée des décennies durant. C'est tenir à son amazighité et aux valeurs qui lui sont inhérentes : démocratie, laïcité, liberté, tolérance et modernité. L'initiative des militants canariens est louable. La militance amazighe devra se mobiliser pour cette action emblématique qui constitue un repère dans la marche du peuple amazighe vers sa liberté et sa libération.

A cet égard, l'événement pourrait être célébré par l'organisation de diverses

activités et actions. Nous proposons pour cet manifestation transnationale et panamazighe :

- Que chaque amazighe érige un drapeau amazighe dans sa maison ;
- Que chaque amazighe, le jour J se couvre d'un drapeau amazighe durant toute la journée ;
- Que les peintres et artistes amazighs organisent des ateliers dédiés au drapeau amazighe : peinture, sculpture, tissage, poterie...
- Que les communautés amazighes organisent des marches pacifiques en brandissant le drapeau amazighe ;
- Que les photos (images) des profils (Facebook, Twiter) tous les amazighs du monde soit remplacés par un drapeau amazighe ;
- Que dans des écoles et établissements officiels, les écoliers et étudiants amazighs organisent des rassemblements, munis de drapeaux amazighs, pour en expliquer l'historique, la symbolique et la signification ;
- Que sur les portables (toutes catégories confondues) s'échangent les images du drapeau amazighe ;
- Que des associations et cadres amazighs organisent des activités dédiées au drapeau amazighe ;
- Que des points de vente et de distribution du drapeau amazighe soient organisés le jour J ;
- Que tous les télévisions, les radios, les sites, les journaux et les magazines (écrits et électroniques) amazighs consacrent des dossiers à cet événement (articles, entretiens, reportages...);
- Que des compétitions et concours soient organisés pour cet événement (dessins, peinture, poésie, nouvelle...);
- Que des courriers soient adressés aux institutions, ONGs...pour expliquer la symbolique et l'historique du drapeau amazighe ainsi que la célébration de la journée qui lui est dédiée ;
- Que les amazighs des Iles Canaries, et d'ailleurs, se penchent sur l'édification d'un monument dédié au drapeau amazighe.

Ce sont là, mes modestes propositions, pour célébrer la Journée du drapeau amazighe. D'autres actions et initiatives peuvent être menées.

Par : Moha Moukhlis

هل تعلم



* أن، الاسم الحقيقي لعباس المساعدي هو محمد بن عبد الله ابن الطيب بن الحبيب المساعدي

* أن، أصله هو أيت سيدي مساعد بتازارين قبل أن يستقر بالريف وبالضبط مدينة الناظور

* أن، محمد بن عبد الله بن الطيب بن الحبيب المساعدي، اختار لنفسه أسماء حركية كثيرة لضمان تنقلاته بين المدن المغربية والإسبانية ومصر وآخر الأسماء التي اختارها وأشهرها هو "عباس مساعدي".

* أن "عباس مساعدي" اشتغل سنة 1949 كاتباً لدى والد أحرسان القائد بولاي يوعزة، نظراً لإتقانه للغة العربية.

* أن، «عباس مساعدي» اعتقل لمدة تفوق 22 يوماً سنة 1953 وعذب عذاباً أليماً من طرف القوات الاستعمارية الفرنسية.

* أن، عباس قرر الانتحار بجبال الريف بعد اغتيال الشهيد الزرقطوني أحد أبرز قادة جيش التحرير بالدار البيضاء.

* أن، «عباس مساعدي» بعد التحاقه بالريف شرع في بناء التنظيم على خط الجبهة الممتدة من قبائل أيت يزنانس، أيت صفروشن، أيت وراين مروراً بالناظور ومثلث الموت مرينسية ومطالسة. واتخذ عباس من الناظور المقر المركزي لقيادة جيش التحرير.

* أن، لقاء «عباس مساعدي» بزعيم الثورة الريفية محمد بن عبد الكريم الخطابي 16 ماي 1956 في القاهرة عجلت بتقديم أمير الريف استقالته من حزب الاستقلال.

* أن، الإبن الوحيد لعباس المساعدي هو خليل المساعدي

* أن، عباس المساعدي اغتيل وابنه خليل لا يزال طفل صغير جداً لا يتجاوز عمره آنذاك 7 أشهر من عمره.

* أن، خليل المساعدي أطلق اسم عباس على ابنه وفاء لأبيه الشهيد عباس المساعدي.

* أن، عباس كان يتقن اللغة الريفية ويغاطب المقاتلين بالريفية، وهو من أيت سيدي مساعد تزارين بناحية ورزازات.

* أن، زوجته غيبة علوش كان تحمل اسماً حركياً وهو "خديجة".

* أن، عباس المساعدي قام بتوجيهه صفة للمهدي بن بركة أمام الملأ، بعد أن أراد أن يربط في خطابه جيش التحرير بحزب الاستقلال.

* أن، المساعدي قام بطرد المهدي بن بركة من اجتماع انعقد بمديرية أمام عين علال الفاسي، معتبراً أن المهدي كان ضد المقاومة المسلحة ولا علاقة له بجيش التحرير.

* أن، بعد التقاء عباس المساعدي بعبد الكريم الخطابي رفض المصريون تسليم المساعدات لعالل الفاسي، وقرروا التعامل مباشرة مع عباس المساعدي.

* أن، علال الفاسي أخبر الملك الراحل محمد الخامس بأن عباس المساعدي "جمهوري" وقال له بالتحريف "رد بالك من عباس إنه جمهوري".

* أن، عند تعاضم دور عباس المساعدي وشأنه وصار له شأن كبير داخل المقاومة قاموا بتصفيته وبالضبط في 27 يونيو 1956.

* أن، عباس المساعدي تم دفنه في المرة الأولى في فاس، وبعدها تم إعادة دفنه من طرف أعضاء جيش التحرير في أجدير باكنول بالريف.

* منتصر إثري

«العالم الأمازيغي» تكريم معتقلي الحركة الثقافية الأمازيغية

«بل كانت لها» يضيف أعضاء أبعد وخلفيات سياسية، من قبيل الموقف من الملكية، ومصادر تمويل الحركة الثقافية الأمازيغية، وأسئلة حول كيفية التنسيق الوطني بين المواقع الجامعية». وأضاف أعضاء أن الدولة هي من يجب أن تحاكم، نظراً لغياب العدالة بها بدليل الاعتقالات والاعتقالات التي أصبحت تطال مناضلي الحركة الأمازيغية دون أن تحرك العدالة ساكناً، كما حمل أعضاء الدولة مسؤولية التهديدات التي طالته

مؤخراً المتمثلة في تهديده بالقتل من طرف محسوبين على فصيل طلابي بفاس. وفي ختام اللقاء تم تكريم معتقلي الحركة الأمازيغية حميد أعضوش ومصطفى أوساي، وقد قام رشيد الراخا بتسليم درع التكريم لمعتقل القضية الأمازيغية حميد أعضوش، فيما استلم المعتقل الأمازيغي مصطفى أوساي درع تكريمه من الإعلامي أحمد الحمداوي،



الأبرياء، وقال أوساي «نحن تعرضنا لإخفاف وليس اعتقال»، حيث أنه لم يتم إخبار عائلته إلا أن أخبرهم هو بنفسه بعد ثلاثة أيام من التعذيب داخل المعتقل. وأضاف أوساي «ذنبنا الوحيد هو نضالنا من أجل كرامتنا وهويتنا الأمازيغية»، وأشار أوساي إلى أن كتاب الطريق إلى تمازغا يوضح كل خلفيات الفكرة التي عرفها ملف الاعتقال. ومن جانبه أكد حميد أعضوش على أن كل الأسئلة التي وجهت إليهم أثناء التحقيق، لم تكن ذات طبيعة جنائية،



تم تكريم معتقلي الحركة الثقافية الأمازيغية: حميد أعضوش ومصطفى أوساي، من قبل جريدة «العالم الأمازيغي»، خلال الندوة التي نظمتها حول قائد جيش التحرير «عباس المساعدي» وذلك يوم 25 يونيو الماضي، بقاعة هيئة المحامين بالرباط وخلال الندوة أكد دفاع المعتقلين الأستاذ منير بلخضر على أن المعتقلين الأمازيغيين حميد أعضوش ومصطفى أوساي اعتقلا من أجل قضية رأي ليس إلا، وقال بأن الأدلة كلها كان تدل على براءة المعتقلين الأمازيغيين من التهم التي وجهت لهما.

وأضاف بلخضر أن مواقف بعض المناضلين الأمازيغيين بخصوص المعتقلين كانت دون المستوى، وقال بلخضر أن هذه المواقف «صدرت من أناس يريدون احتكار الملف الأمازيغي، وهذا غير أخلاقي». فيما أكد المعتقل الأمازيغي مصطفى أوساي أنه على كل المغاربة أن يعرفوا براءة معتقلي القضية الأمازيغية، وأن يقفوا جميعاً ضد الظلم الذي يطال اثنين من إخوانهم

تتمتع حواراً

* محمد الغزواني بصفته مسؤولاً كلفه آنذاك محمد الخامس بالتحقيق في حادث اغتيال عباس المساعدي، وهذا التحقيق لم يبنه ولم تكن له نتائج ملموسة إلى حد الآن لكن البخاري اعتمد على أرشيف المخابرات المغربية الذي اعتمده من خلال أرشيف المخابرات الفرنسية، وهنا البخاري يتهم بصريح العبارة المحجوبي أحرسان، والمحجوبي أحرسان ومن خلال مذكراته الأخيرة يشير إلى أشخاص آخرين كسيد أيت إدرومينير بن بوشعيب، لماذا مثلاً يتهرب البعض من قول الحقيقة رغم أنهم ما يزالون على قيد الحياة؟

* فيما يخص أحرسان، هناك شخص لا يزال على قيد الحياة وأتمنى ان تتواصلوا معه في هذا الشأن، فعندما قبض على الحجاج في تاونات وتبين انه من خطف عباس، فأين تم احتجازه في مدينة القنيطرة، ومن كان يزوره، وان أعرف شخصاً يمكن ان يخبركم عن من كان يزور الحجاج في سجنه باستمرار والذين كانوا من الزعماء آنذاك.

ولما حجاج قام بقتل عباس المسعدي وحصل مقابل ذلك على «الكريما» والإمتيازات، وأصحاب عباس، مثلي، لا يزالون في دور الكراء، فما معنى هذا، ليس حجاج مجرم؟ ألم يكن من الواجب محاكمته؟

قضية اغتيال عباس كانت كبيرة ولا تتعلق بالمهدي بنبركة فقط فالمهدي كان واحداً فقط من ضمن الكثيرين، فالمهدي كان في حزب الاستقلال وكان عضواً مؤثراً، أما قرار اغتيال عباس فقد اتخذ على مستوى عال بهدف سحق عباس إما بسجنه أو إخضاعه أو قتله، والذين رافقوا عباس لم يصرحوا أنهم قتلوه بل أكدوا أنهم رافقوه إلى تاونات ومن بعد ذلك إلى تطوان لتفاوض معه حول التخلي عن جيش التحرير مقابل حياته.

* بعد مقتل عباس المسعدي انهار جيش التحرير كما قلتم في الريف، هل جيش التحرير كان مرتبط فعلاً بهذا القائد تنظيمياً وفكرياً وانتهى بمقتل عباس المسعدي أم أن قادة آخرين كانوا بعد ذلك قادوا جيش التحرير قبل أن يسلم السلاح في إطار الجيش النظامي أو القوات المسلحة الملكية؟

* سنتقلني إلى الحديث عن أمور سبق لي ان تطرقت إليها في مجلة «ملفات من تاريخ المغرب» لزكي مبارك، والتي تطرقت فيه إلى أن القيادة كانت تعاني من العجز وبمعنى آخر كانت تعاني من انعدام التنظيم الأكاديمي والعسكري، ورغم ذلك كانت الأمور تسير بشكل جيد ولكنها عشوائية وحتى الهجومات التي كنا نقوم بها كانت عشوائية، وأعطيك مثلاً بأحد الهجومات التي قمنا بها وأنا من اشرفت عليها مع تقريباً مائة جندي فرنسي وضعنا لهم كمين في إحدى المواقع وقد نسقت مع بعض «المخزنية» الذين يشتغلون معهم لكي يعطوا الإشارة للجيش لتنفيذ الهجوم لقتلهم جميعاً، ولكن مع أن الجيش كان بدون قائد وغير منضبط فقد فشلت العملية بحيث تم قتل أربعة من جيشنا والباقي تفرقوا وهذا كله بسبب العشوائية التي كانت تطبع جيش التحرير آنذاك.

إضافة إلى أن مراكز جيش التحرير بدأت تستقبل الجنود المغاربة الفارين من الجيش الفرنسي، ومعروف أن أي جندي فار يجب ان يقيم معه تحقيق لتعرف عليه أكثر ولعرفة أسباب هروبه ودوافع الالتحاق، وهذا لم نعمل به داخل جيش التحرير بل أنه استقبلهم وسلم لهم السلاح على الفور والتحقوا بصوف جيش التحرير.

* ولكن رغم ذلك كان لهم دور كبير داخل جيش التحرير؟

* من طبيعة الحال كان لهم دور كبير ولكن في النهاية اضروا كثيراً بجيش التحرير على سبيل المثال مركز «مركم» كان له دور مهم ومركز بوسكور هو السجن المركزي وكنا نرسل إليه الجنود والفرنسيين الذين يتم اعتقالهم، وهذا المركز عين فيه شرجان أرسلته المخابرات الفرنسية وقام بانقلاب على رئيس المركز وكاد ان يقتله وكان يخطط لانقلاب على حسن المغراوي وانضمت إليه الجنود الهاربين من الفرنسيين والذين احتضنهم جيش التحرير.

* هل هذا يعني بأن جيش التحرير تم اختراقه وتم القضاء عليه قبل ان يغتال عباس المسعدي؟

* لا لم يتم القضاء عليه، بل وقعت فيه بعض القلاقل والاختلالات كما يقع في كل الثورات. كان لمساعد يحاول راب الصدع وتنقية وتنظيف جيش التحرير من بعض الخوافة، بحيث أنه صرح لي بأنه يريد قتل وتصفية مجموعة من الأشخاص، ولكن هذه معركةنا. ففرنسا بغتتنا بإرجاع محمد الخامس، وقد كانت هذه دراسة عسكرية، بحيث فطنت فرنسا ان تمكن الشعب المغربي من السلاح لن يضعه حتى يحقق النصر، وهنا راعت فرنسا مصالحها الشخصية في المغرب والتي تيقنت انها لن تحقق لها إلا بإرجاع محمد الخامس.

وعند رجوع محمد الخامس للمغرب، ونظراً لما لصفة الملك من هبة ووزن لدى المغاربة وتجسيدها للمشروعية، كان هو السبب الذي جعل جيش التحرير تنتهي صلاحيته مادامت المشروعية عادت للوطن برجع السلطان محمد بن يوسف.

ثلاثة أحزاب تؤسس حركة "الرافضون" لمواجهة طغيان "البام" واستبداد "البجيدي"



عام العدالة والتنمية، رئيس الحكومة، للاستماع إلى إفادتهم بخصوص عائدات تمويل "البام" التي يتهتم فيما يتعلق بها "إلياس العماري" باستغلال عائدات تجارة المخدرات لتمويل الأصالة والمعاصرة. رد محمد زيان بالقول أن "وزير العدل مصطفى الرميد وإلى حدود الآن يرفض تحريك الدعوى".

ومن المنتظر أن يشر تصرف وزير العدل التساؤل لدى المتتبعين حول حقيقة الحروب الإعلامية بين حزب العدالة والتنمية والأصالة والمعاصرة مادام القرائن تترامى طيلة الخمس السنوات الماضية حول وجود نوع من التواطؤ والتوافق بين الطرفين يكف بموجبه "البجيدي" عن تحريك ملفات أعضاء حزب الأصالة والمعاصرة قضائيا.

بدوره وجه نجيب الوزاني نقدا لاذعا لإلياس العماري لكون حزبه لا يملك أي مشروع بل أنه يحمل فقط مشاريع المال والأعمال والانتخابات، وفي معرض جوابه عن سؤال صحفي حول دواعي خروج هؤلاء الثلاثي في هذا الوقت بالذات الفاصل مع فترة الإستحقاقات القادمة، قال على أن هذا هو الوقت المناسب لمحادثة الشعب، وذكر على أن جميع الأحزاب الآن بما فيها العريقة مجندة لخوض غمار الانتخابات أولا.

من جانبه لوح شاكور أشهبار رئيس حزب التجديد والإنصاف بواقعة حدوث المفاجئة من لدن الشعب المغربي لكون كل الطبقات السياسية المطلوب منها القيام بمهامها الدستورية غير قادرة على تعبئة المغاربة لأن المشاركة الحقيقية للمغاربة في الانتخابات هي ما بين 15 و20 بالمائة، وعدد كبير غير مسجل ولا غرض لهم في ذلك، في حين أن نسبة كبيرة مسجلة لكن لا تؤدي واجبا الانتخابي، وفترة أخرى تصوت إستنادا على مصالح ضيقة، أي أن 80 بالمائة لا يعيرون اهتمامهم للسياسة، كما أن الأوضاع المندورة في جميع المناحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية أثقلت كاهل الشعب الذي هو على دراية بما يقع حوله، على حد تعبير أشهبار.

هذا وكان من اللافت في الندوة، حضور رئيس اللجنة التصحيحية للحركة الشعبية وعضو اللجنة التحضيرية لحزب الحركة الشعبية الأصيلة "سعيد أولباشا" الذي الكلمة أعلن عن مشاطرته لهموم "الرافضون" السياسية، مستعرضا معضلة الدولة في تنزيلها للدستور الجديد، ومعاناته مع وزارة

التأم كل من نجيب الوزاني الأمين العام لحزب العهد الديمقراطي، ومحمد زيان وزير حقوق الإنسان السابق والمنسق الوطني للحزب المغربي الليبرالي، وشاكور أشهبار الأمين العام لحزب التجديد والإنصاف في ندوة صحفية نظمت يوم الخميس 23 يونيو 2016 بمنزل "نجيب الوزاني" في الرباط، تدارس فيها زعماء الأحزاب الثلاثة الوضعية السياسية الراهنة والآفاق المستقبلية وتقديم المنظور المشترك في وثيقة تتضمن الإعلان عن تأسيس حركة "الرافضون" والمبادئ المؤطرة لها، معبرين عن رفضهم لصناعة ثنائية حزبية يتقاسم فيها حزب العدالة والتنمية والأصالة والمعاصرة الأدوار.

واستنكر كل من محمد زيان الأمين العام للحزب الليبرالي المغربي، وشاكور أشهبار رئيس حزب التجديد والإنصاف، ونجيب الوزاني الأمين العام لحزب العهد الديمقراطي، بشدة سيطرة حزبي "البجيدي" و"البام" على المشهد السياسي بالمغرب بالإضافة إلى ستة أحزاب أخرى تصطف وراء هذين الحزبين، وفق هؤلاء المتدخلين الذين اعتبروا أن المشهد السياسي صارت تشويهه العديد من الأمور، والتي أعلنوا عن رفضهم لها، بما فيها استعمال المال والدين والسلطة والنفوذ وغيرها من الأمور المشبوهة، بالإضافة إلى إبعاد النخبة والشباب من العملية السياسية، مشددين على ضرورة فتح قنوات النقاش مع مختلف مكونات الخريطة السياسية المغربية، بما فيها الأحزاب التي توصف بالمناوضة.

محمد زيان المنسق الوطني للحزب الليبرالي المغربي، وصف في كلمته حزب الأصالة والمعاصرة، بالحزب الذي يتكون من أصحاب "الشكارة" و"الجمهوريين" الذين وضعوا أنفسهم رهن إشارة المؤسسة الملكية، متسائلا "هل حزب الأصالة والمعاصرة يمكن أن يضمن استمرار واستقرار الملكية في البلاد؟ لا لا لا أقولها ثلاث مرات"، مشددا على أنه لا يؤمن ولا يطمئن ولا يقف في إلیاس العماري ورباعته.

وفي رده على سؤال لجريدة العالم الأمازيغي حول مبرر الدعوى القضائية التي وضعها محمد زيان لدى قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بالرباط، قصد استدعاء حميد شباط، الأمين العام لحزب الاستقلال، وإلياس العماري، نائب الأمين العام للأصالة والمعاصرة، وعبد الإله بنكيران، أمين

الداخلية لتأسيس حزب الحركة الشعبية الأصيلة. هذا وأصدر كل من حزب التجديد والإنصاف، وحزب العهد الديمقراطي والحزب المغربي الليبرالي عقب لقاءهم الصحفي بلاغا مشتركا شددت فيه الأحزاب الثلاثة على رفضها لكل الممارسات السياسية التي تحاول ضرب مبدأ تكافؤ الفرص بين الفرقاء السياسيين، معلنة عن الإستعداد لخوض غمار الإستحقاقات المقبلة بكل شفافية وحزم وتعبئة المواطنين بهدف المشاركة المكثفة، مع العمل على تنسيق الجهود بين الأحزاب الثلاث طبقا للقوانين الانتخابية الجاري بها العمل.

وفي الأخير تم الإتفاق على عقد سلسلة من اللقاءات المشتركة في مختلف الأقاليم لشرح مواقفها والتنسيق بين مناضليها ومناضلاتها، كما عممت الأحزاب المتحالفة في حركة "الرافضون" أرضية تشرح فيها ما تريده وما ترفضه.

FNAA تلجأ للملك ضد كل ما أعده رئيس الحكومة بشكل تحكيمي

عبر ذات المجلس عن تضامنه مع الجمعيات ضحايا المنع من الوجود القانوني ومنها "جمعية أهار أوبران للثقافة والتنمية" بتسمان، الديروش إقليم الديروش، و"جمعية مرصد إيزوران لحماية البيئة وتقييم السياسات العمومية" بإفران الأطلس الصغير.



هذا وندد المجلس بكل أشكال وأنواع الإرهاب في كافة أرجاء العالم، وسجل تضامنه مع الشعب الفرنسي ضحية الجرائم الإرهابية التي تعرضت لها مدينة نيس-، كما عبر المجلس عن متابعته بقلق مسارات العنف المضاد الذي تباشره الحكومة التركية ضد من تتهمهم بتدبير المحاولة الانقلابية الأخيرة، داعيا إلى ترجيح احترام حقوق الإنسان وحقوق الشعوب على أية مقارنة أخرى.

وفي ختام بيانه سجل المجلس الفيديري رفضه لتحويل المغرب، بلد الأمازيغ، إلى مطرح ومزيلة لنفايات العالم، معلنا عن تأسيسه للجنة التحضيرية لانطلاق أشغال التحضير لمؤتمرها الثاني المقرر عقده طبقا لأنظمتها نهاية هذه السنة 2016.

يشار إلى أن المجلس الفيديري للفيديري الوطنية للجمعيات الأمازيغية انعقد في ضيافة جمعية تآكزيرت، بمدينة موكادور- تاصورت- في دورة "إبحان" السادسة، يوم السبت 16 يوليوز 2016، وتدارس وضعه الهوية الأمازيغية والحقوقية بالمغرب طيلة الستة أشهر الأخيرة ومنها نكوصية الحكومة ودروعها وتجاهلها لمبادرات واحتجاجات الحركة الأمازيغية ذات الصلة بتفعيل مقتضيات الحقوقية والدستورية ذات الصلة باللغة والثقافة والحضارة الأمازيغية.

ويذكر أن رئاسة التجمع العالمي الأمازيغي المغرب أمينة ابن الشيخ قد سبق لها في شهر أكتوبر من السنة الماضية أن طالبت في رسالة تحكيمية إلى ملك المغرب بتأسيس "لجنة ملكية" لتوكل إليها مهمة صياغة القانون التنظيمي للأمازيغية، بما "ينسجم مع موقعها في الدستور ومكانتها في المجتمع"، كما طالبت الملك بالتدخل من أجل إعادة الأمور إلى نصابها والإفراج عن القوانين التنظيمية للأمازيغية قبل متم ولاية الحكومة الحالية مبرزة أن «المغرب من حينها يعيش ظرفية انتخابية ستستمر إلى نهاية ولاية الحكومة الحالية، وهي ظرفية تجعل الأحزاب منشغلة بتدافعها السياسي وصراعاتها الضيقة».

* س.ف

ممكنات وتحديات انتقال الحركة الأمازيغية

التهميش الممنهج للنخب الجادة وتخلق فضاءات عمومية حرة للتواصل والتدافع الديمقراطي.

الممكن السياسي الحالي هو إستغلال المنسوب المتواضع للديمقراطية والحرية في التعبير والتنظيم، وإستثمار الإهتمام الشعبي المتزايد بالقضية الأمازيغية وبالديمقراطية وبالعدالة والحوقوق الحريات، وكذلك التحولات الإقليمية والدولية بمتغيراتها السياسية والاقتصادية التي وجب إستثمارها وكذلك إستحضار التجارب السياسية للفاعلين السياسيين الأمازيغ، والعمل على بلورة مشروع مجتمعي ذا عمق أمازيغي بمرجعية حقوقية ديمقراطية مؤمنة بالاختلاف والتعاضد، وضرورة التواصل مع الفعاليات السياسية الأمازيغية بمختلف الأحزاب والتيارات الفكرية الأخرى من خلال حوارات للنقاش وتبادل وجهات النظر والتنسيق أو التحالف من خلال الدعم المتبادل، الإنفتاح كذلك على بعض الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والمقاولين الأمازيغ الشباب وكذلك الفنانين الأمازيغ، والتنسيق مع كل الإطارات المدنية والحقوقية الأمازيغية والديمقراطية في إحترام لإختياراتها النضالية والحفاظ على إستقلاليتها ولكن ضرورة إستمرار التنسيق المشترك، كذلك توطيد العلاقة والتكامل النضالي بين مكون الحركة الثقافية الأمازيغية داخل الجامعة والحركة الأمازيغية داخل الشارع السياسي ونفس الشيء مع حركة تاودا نيمازيغن كدينامية إحتجاجية أمازيغية، كل ذلك في بناء تكاملي وتعاقدي مبني على أسس أرضية المشتركة وهي القضية الأمازيغية بمدخلها الديمقراطية والحقوقية والقيمية عبر ثقافة إحترام وتقدير لكل الإختيارات الفردية لأي مناضل يختار مساحة نضاله وفق قناعاته ومجهوره وتجاوز منطق البلوكا والتبخيس لأي مبادرة نضالية ديمقراطية وتجاوز الطروحات الإختزالية لهم الأمازيغي مجاليا، تاريخيا... وإستحضار المستقبل وتجاوز كل العراقيل والصراعات الشخصية وتغلين الحس والواجب المشترك.

التحديات مرتبطة أساسا بأزمات الممارسات السياسية السيئة التي أفرغت العمل السياسي بشكل عام من مشروعته ومن مصداقيته وهذه الأزمة يتحمل فيها الكل مسؤوليته من شعب عازف إلى طبقة سياسية فاسدة إلى دولة غير ميسرة للمشاركة في تدبير الشأن العام للمواطنين بل ساهمت في تكريس الأزمات والسكوت عنها إن لم نقل التلطيع مع فواعل تنظيمية حزبية وإيديولوجية تستغل المشترك المدني للوصول للسلطة والحكم وتبتز وتستغل مواقعها في مركز القرار لتصفية الحسابات الإيديولوجية مع تيارات فكرية مخالفة لخطها وبالتالي فهنا يمكن فهم اللعبة ومنطق الموازين السياسية والصراعات حول السلطة والثروة والتي تسمح لتقوية النفوذ في أجهزة الدولة وتشكيل أخطبوط دعوي، مدني، حقوقي، اقتصادي للهيمنة والإحتكار لتقوية المكانة التفاوضية وهذا تحدي وأكراه للعمل السياسي الأمازيغي في علاقة له مع باقي الفرقاء والمكونات وفي موقعة نفسه كبدل وخط ثالث يمكن أن يكون لصالح الوطن وبدل لما هو سائد فقط يجب الالتقاط الجيد للرسائل من طرف من يهمهم الأمر وعلى الفاعلين الأمازيغ تشكيل نخبة فكرية وأستحضارهم لضرورة وحدة الصف لعودة لأصير وقوة الروابط والأوصار التي تجمع مكونات الحركة الأمازيغية أقوى من أوصار باقي الحركات، أضف لذلك جاذبية وقابلية الخطاب الحقوقي الأمازيغي للإستيعاب والتبني من أبناء وبنات الوطن المغيبين عن الفعل العمومي والورش المؤسساتي والمهضومة حقوقهم التنموية والموجودين في هامش التنمية والمجتمع وقاع الدولة والمؤسسات.

* حسن سفري
ناشط حقوقي أمازيغي

في سياق علمي عرف تنامي العنف السياسي والمذهبي، وسياسي وطني لم تعرف فيه مقومات الهوية الأمازيغية منذ ترسيمها لغة رسمية (يوليوز 2011) أي تحول إجباري، بل ازدادت سلوكيات الفاعلين الحكوميين لتتنحو نحو التطرف والتعصب وتكريس العنصرية. أعلن المجلس الفيديري للفيديري الوطنية للجمعيات الأمازيغية في بيان له عن عزمه وعبر مكتبه الفيديري على توجيه رسالة إلى الملك المغرب في إطار مقتضيات الفصل 49 من الدستور، للتعبير عن رفضه لكل ما أعده وبشكل تحكيمي رئيس الحكومة في مجال مسودة القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

كما عبر المجلس عن إستنكاره لمسلسل التراجعات والتكؤات التي تطال المكتسبات الجزئية الدستورية، محملا الحكومة مسؤولية استمرار وضعه التمييز والتحقير ضد الأمازيغية، وجدد بهذه المناسبة مطالبه لها للعمل على التفاعل الإيجابي مع توصيات مذكرات الفيديريالية الرامية إلى تطوير وضعه الأمازيغية بالإعلام العمومي، وتلك الخاصة بتفعيل توصيات اللجان الأومية لحقوق الإنسان، وتلك موضوع التذكير بتوصيات المقررة الصلة للحقوق الثقافية السيدة فريدة شهيد، ذات الصلة بالحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية، علاوة على تلك الرامية إلى تفعيل رسمية اللغة الأمازيغية بقطاع العدالة بالمغرب. في السياق ذاته، ذكر المجلس الفيديري للفيديري الوطنية للجمعيات الأمازيغية بتثبيث المكونات الجموعية للفيديريالية، بكافة المطالب المشروعة للحركة الأمازيغية، معلنا الشروع في التفعيل الجموعي والشعبي للطابع الرسمي للغة الأمازيغية، داعيا كافة الإطارات المدنية والحقوقية والجماعات والأفراد والمؤسسات إلى الانخراط الجماعي في هذا الورش الوطني.

من جانب آخر أعلن المجلس الفيديري للفيديري الوطنية للجمعيات الأمازيغية دعمه لمطالب المواطنين والمواطنات في المغرب، وأبى صواب وإبحان، وأزبال، وغيرها من المناطق المغربية بشأن ما تتعرض له من انتهاكات ماسة بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية، والمكرسة لسياسة التمييز والهجر القسري لأراضيهم وثرواتهم ومواردها الطبيعية، رفضا الجهاد السلبي للسلطات حيال مشكل الرعي الجائر. وبالإضافة لمساندته للحركة النسائية في مطالبها الرامية إلى اعتماد قوانين منصفة وعادلة تقطع مع كل أشكال وأنواع التمييز القائمة على أساس الجنس أو اللغة أو الثقافة.

اتفاق بين الطوارق ومالي على الشروع في تنفيذ بنود اتفاق السلام في ذكراء الأولى

إعداد
سعيد
الفروخ



هذا وأشد مجلس الأمن الدولي بالإتفاق الجديد على الشروع في تطبيق اتفاق السلم والمصالحة بين الطوارق ومالي، وأكد في القرار الذي صادق عليه والمتضمن تمديد عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما) إلى تاريخ 30 يونيو 2017 أنه يعزز «تسهيل ومساندة تطبيق الاتفاق ومتابعته عن قرب مع الإشادة بالدور الذي لعبته الجزائر وباقي أعضاء فريق الوساطة الدولية لمساعدة مختلف الأطراف على تطبيق الاتفاق».

يشار إلى أن الحركات الأزدادية الموقعة على اتفاق السلم والمصالحة مع مالي ظلت طوال السنوات الماضية تطالب بتسريع إنشاء سلطات انتقالية من أجل تنفيذ بنود الاتفاق المنبثق عن مسار الجزائر للحوار الذي تم التوقيع عليه في شهري ماي ويونيو سنة 2015، من طرف الحكومة المالية وتنسيقية الحركات الأزدادية وأرضية الحركات الأزدادية.

ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية أن الإتفاق، قد وقع من طرف وزير إعادة إعمار مناطق الشمال، أمادو كوناتي، عن الحكومة المالية وممثلين عن الحركات السياسية-العسكرية لطوارق أزواد، وينص على أن يتم استبدال السلطات المحلية شمال البلاد بسلطات مؤقتة وفق ما نص عليه اتفاق السلم والمصالحة في مالي سنة 2015.

ويتضمن الإتفاق وفق المصدر ذاته، رزنامة محددة لتنصيب الألية العملياتية للتنسيق في إقليم أزواد والمكلفة بالقيام بدوريات مختلطة مكونة من عناصر عن الأطراف الموقعة على اتفاق السلم والمصالحة وذلك بداية من شهر يوليوز الجاري وكذا إعادة نشر مؤسسات الدولة في شمال البلاد، على أن يتم نشر السلطات المؤقتة في الفترة ما بين منتصف يونيو الماضي إلى غاية منتصف شهر يوليوز الجاري.

وبالإضافة إلى ذلك، أوردت «واج» أنه تم الإتفاق بين مالي وحركات الطوارق على تعيين أعضاء السلطات المؤقتة من بين أعوان مصالح الدولة وأفراد المجتمع المدني ومستشاري السلطات المحلية التي تم استبدالها بالهيئات المؤقتة، وبإجماع كل الأطراف الموقعة على اتفاق السلم والمصالحة. ويعتبر رئيس كل سلطة مؤقتة رئيسا تنفيذيا محليا تعتبر قراراته قابلة للتنفيذ الفوري لا يمكن النظر في قانونيتها من طرف ممثل الدولة المالية إلا «بشكل بعدي».

ونص الإتفاق كذلك، على أنه وفي انتظار إصدار قانون إنشاء السلطات المحلية الجديدة الذي تمت المصادقة عليه من طرف برلمان البلاد في 31 مارس الماضي، سيتم إنشاء مدارس مؤقتة بشكل استثنائي وفي إطار الظروف الإدارية الجديدة المستحدثة بموجب اتفاق يونيو الماضي.

استثمرت أطراف الصراع في إقليم أزواد شمال مالي حلول الذكرى الأولى لتوقيعها على اتفاق السلم والمصالحة وفق مسار الجزائر، في محاولة بعث الجهود الدبلوماسية المجددة على مدى سنة كاملة من أجل استكمال أجل استكمال تطبيق بنود الإتفاق بين مالي وحركات الطوارق، وخاصة ما يتعلق منه بتنصيب السلطات المؤقتة في إقليم أزواد وتوفير التمويل الضروري لإنجاز المشاريع والبرامج المقررة في نص الإتفاق.

وبحضور زعماء الحركات السياسية والعسكرية لطوارق أزواد، عقدت اللجنة الثنائية الإستراتيجية الجزائرية المالية حول إقليم أزواد أشغالها نهاية الشهر الماضي بالعاصمة المالية باماكو، بعد الجمود الطويل الذي طبع تنفيذ بنود اتفاق السلم والمصالحة. حضور فريق وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي رمطان لعمامرة ونظيره المالي عبدو اللاي ديوب.

وأعلنت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما) أن كلا من الحكومة المالية والحركات السياسية العسكرية الطوارقية الموقعة على إتفاق السلم والمصالحة في مالي، قد اتفقت على إنشاء سلطات محلية مؤقتة في المناطق الإدارية الخمس شمال البلاد، وذكرت مينوسما في بيان لها أن «هذا الإتفاق يشكل تقدما معتبرا في مسار السلام بمالي».

بدوره أكد المجلس الأعلى لوحدة الأزواد، التوصل إلى اتفاق مع الحكومة حول إنشاء سلطات محلية مؤقتة في المناطق الإدارية الخمس شمال البلاد.

الجزائر: الذكرى الأولى لاعتقال العشرات من النشطاء الأمازيغ.. إدانة دولية لانتهاكات النظام



حلت يوم السبت 09 يوليوز من السنة الجارية الذكرى الأولى لاعتقال السلطات الجزائرية لعشرات النشطاء الحقوقيين المزابيين الأمازيغ، على رأسهم المناضل الأمازيغي الحقوقي وعضو التجمع العالمي الأمازيغي كمال الدين فخار.

ووجهت السلطات الجزائرية تهمة خطيرة للحقوقيين المزابيين، ومنها المشاركة في عمل إرهابي والتحرير على الكراهية، وارتكاب أعمال تخريبية بغرض النيل من أمن الدولة والوحدة الوطنية والترايبية، وتكوين عصابة إجرامية لارتكاب جرائم، والقتل مع سبق الإصرار والترصد، وتهديد وحدة الأراضي الوطنية، ونشر منشورات مضرّة بالصحة الوطنية، والمشاركة في تجمع مسلح وتجمع غير مسلح، والتشهير بمؤسسات الدولة، عملا بالواد 87 مكرر و176 و255 و79 و96 و97 و146 من قانون العقوبات، وهي تهمة خطيرة عقوبة بعضها هي الإعدام حسب ما سبق وأشارت إلى ذلك منظمات دولية.

وجاء اعتقال المناضلين الأمازيغ في ولاية غرداية ليلة 09 يوليوز من السنة الماضية، وذلك بعد أحداث عنف وهجمات ميليشيات من عرب الشعانية تحظى بدعم السلطات الجزائرية، أسفرت عن ما يفوق العشرين قتيلا ومئات الجرحى والمهجريين من المواطنين المزابيين، هذا بالإضافة إلى خراب المئات من المنازل والمحللات التجارية وحتى المآثر والمقابر الأمازيغية المزابية. وأدت تلك السياسة القمعية للسلطات الجزائرية إلى لجوء عدد من نشطاء أمازيغ المزاب إلى دول أخرى من بينها المغرب حيث لجأ سكوئي خضير، الناشط الأمازيغي ومنذوب التجمع العالمي الأمازيغي بالجزائر.

هذا ويعاني المعتقلون المزابيون على مدى سنة من الاعتقال جراء ظروف السجن المزرية والتعذيب الذي أدى في سنة 2015 إلى وفاة كل من الناشط «عفاري بعوشي» و«الشيخ عيسى»، بعد تعرضهما لسوء المعاملة من طرف حراس السجن، حيث تم حرمانهما من الرعاية الصحية حسب ما نقله بيان لحركة الحكم الذاتي لمزاب.

وباستثناء قيام القضاء الجزائري في نهاية شهر أكتوبر من السنة الماضية بتأييد الحكم الصادر في حق الناشط الأمازيغي المزابي وعضو التجمع العالمي الأمازيغي «كمال الدين فخار» المقدر بسنة سجنًا نافذاً، وعقوبة ستة أشهر سجنًا نافذاً على نشطاء مزابيين آخرين في قضية الوقفة السلمية بعيد الزربية التي يعود تاريخها إلى سنة 2013، فقد ظل جميع النشطاء المزابيين معتقلين دون أية محاكمة وهو ما أثار انتقاداً وتدنيد العديد من المنظمات الحقوقية الأمازيغية والدولية كالتجمع العالمي الأمازيغي وهيومن رايتس ووتش والعفو الدولية، هاتين المنظمتين الأخيرتين، أدانتا مجدداً انتهاكات السلطات الجزائرية في تقاريرهما الحقوقية الدولية الصادرة هذه السنة، إذ أدانت منظمة العفو الدولية في تقريرها حول حقوق الإنسان بالجزائر لسنة 2015-2016، نظام الجنرالات الحاكم، وأوردت «أمستي» أن «ما لا يقل عن 25 شخصاً قتلوا وأصيب آخرون في حوادث عنف طائفي في منطقة وادي ميزاب، التي تبعد حوالي 600 كيلومتر جنوبي

إدراج موقع مدينة «غدامس الأمازيغية» على قائمة التراث العالمي المعرض للخطر



أشهر المدن الإفريقية الشمالية التي لعبت دورا تجارياً مهماً بين شمال وجنوب الصحراء الكبرى بكونها محطة للقوافل واعتبرها الباحثون من بين أشهر المدن الأمازيغية بإفريقيا الشمالية.

هذا وقد وجدت منحوتات ونقوش حجرية تدل على وجود حياة في غدامس وحولها منذ 10000 سنة. ومن أهم الشواهد الأثرية التي لها قيمة من الناحية السياحية تمسودين وهي آثار أمازيغية على هيئة أصنام وشبه أصنام مبنية بأحجار الجبس، ويذكر أنها بقايا معابد قديمة. كما توجد بغدامس بقايا قصور وقد خضعت المدينة قديماً لاحتلال الإغريق ثم الرومان. ثم غزاها العرب لأول مرة بقيادة عقبة بن نافع، وفي القرن الثامن عشر خضعت للحكم العثماني الموجود آنذاك في ليبيا. ووصلها الإيطاليون عام 1924 م بعد أن احتلوا ليبيا بأربع سنوات وأخضعوها لسلطتهم حتى خروجهم منها لتحتلها القوات الفرنسية ما بين 1940-1955.

أدرجت لجنة التراث العالمي لليونسكو المجتمعة في مدينة أسطنبول التركية منذ العاشر من شهر يوليوز الجاري، خمس مواقع ليبية على قائمة التراث العالمي المعرض للخطر بسبب الأخطار الحالية والمحتملة التي يسببها الصراع القائم في هذا البلد. وتتمثل هذه المواقع في مدينة غدامس القديمة، ومدينة شحات الأثرية، ومدينة لبة الكبرى الأثرية، ومدينة صبراتة الأثرية، وجبال أكاكوس الصخرية.

وتهدف قائمة التراث العالمي المعرض للخطر إلى إطلاع المجتمع الدولي على الظروف المهددة باندثار الصفات التي أدت إلى إدراج موقع ما على قائمة التراث العالمي وحشد دعم المجتمع الدولي من أجل حماية هذه المواقع. وقد اتخذت لجنة التراث العالمي هذا القرار في إطار دراسة حالة صون المواقع المدرجة من قبل على قائمة التراث العالمي.

وستستمر الدورة الأربعون للجنة التراث العالمي، والتي افتتحت بتاريخ 10 يوليوز، حتى تاريخ 20 يوليوز برئاسة ليلى أولكر، السفيرة والمديرة العامة للشؤون الثقافية وشؤون التحفيز في وزارة الشؤون الخارجية التركية. يشار إلى أن مدينة غدامس، اسمها أمازيغي الأصل اغداميس أي مناخ الإبل كما يسميها الطوارق. وهي الآن واحة وسميت «لؤلؤة الصحراء» وهي إحدى أقدم المدن التي قامت في حقبة ما قبل الصحراء. وتتميز هندستها المنزلية بتوزيعها الوظائف المختلفة على مختلف الطبقات: الطبقة الأرضية لتخزين المؤونة، والطبقة العائلية تشرف على ممرات مسقوفة مموهة تسمح بتنقل تحت الأرض تقريبا في المدينة وبشرفات مكشوفة مخصصة للنساء. وتقع جنوبا على الحدود مع تونس وغرباً على الحدود الليبية الجزائرية، وكانت غدامس قديماً واحدة من

«سامي هشكل»

ذكرى مناضل اعتقل في عهد القذافي بسبب أغانيه

ولد المناضل والفنان الأمازيغي الليبي سامي أحمد ميلود هشكل بمدينة جادو في سنة 1975 ودرس بمدارسها، إلى أن تخرج من المعهد المتوسط للالكترونات. وبدأ المناضل الفنان «سامي هشكل» رحلة نضاله منذ صغره في أروقة «نادي الباروني» وهو أحد منابر الحركة الثقافية الأمازيغية، الذي كان يجمع الكثير من الناشطين والمتقنين الشباب في تلك الفترة أمثال المرحوم خليفة فشم والمرحوم صالح جابر والمرحوم يوسف سليمان قليزة، وكثيرون آخرون، وبرز من بينهم الفنان بإبداعاته في مهرجانات الحرية التي كانت تقام كل سنة بتنظيم نادي الباروني في مدينة جادو الواقعة بجبل نفوسة غرب ليبيا.

وفي سنة 1987 حصل سامي على المركز الأول في أول مسابقة للفنون التشكيلية. وأحبها الكثير من الأمسيات التي كانت تقام في عدة مناسبات بالمناطق الأمازيغية ومنها يوم (أسنغ) وذكرى المناضل سعيد المحروق ومهرجان اووسو على رمال شواطئ مدينة زوارة والعديد من الأمسيات الشعرية والفنية.

كما شارك في عدة معارض للفنون التشكيلية باسم شباب جادو ومنها مهرجان كابوا ومهرجان اووسو والتي غالباً ما كان يتم استدعاؤه على اثرها من قبل أجهزة القذافي القمعية آنذاك التي تصادر لوحاته وتهدهه بالسجن. ومن نشاطات «هشكل» أنه كان دائماً يحث الشباب على تعلم الكتابة والقراءة بالتفيناغ وتعليمهم العزف على القيتار علماً بأنه كان يجيد الكتابة بالتفيناغ وبالحروف اللاتينية (افغاي) كما كان على تواصل مع عدد من طلبة كلية الفنون الجميلة بطرابلس رغم أنه لم يدرس فيها.

ويحكي رفقاءه كيف أنه كان جالسا مع بعض أصدقائه في جادو على ركاب حجارة قصر جادو القديم، متأملاً نحو الجبال والوديان إلى أفق سهل الجفارة، وفي صمت أدقائه، فجأة بدأت أنامله تداعب أوتار قيتارته لتكسر حاجز الصمت بموسيقى هادئة وكامل أحاسيسه الفنية بدء يشدو مخاطب الشمس التي كانت على وشك الغروب يشكو لها أنه بقصيدة ولا أروع كانت وليدة اللحظة. وفي 12 أكتوبر 2001 اعتقل سامي مع مجموعة من شباب وذلك لأنه شارك في إنجاز ألبوم «ليبيا 2000» مع مجموعة من الشباب عملوا فيها على تحويل قصائد «المحروق» إلى أغاني تروي قصة معاناة ثقافة وشعب.

ونال سامي النصب الأكبر من مدة السجن مع المناضل الفنان عادل حفيان، وبعد خروجه من السجن بدأت المضايقات الأمنية له وجميع المجموعة، وسعى بعض الشباب الناشطين من داخل وخارج ليبيا إلى إقناعه بالسفر إلى الخارج وطلب اللجوء وهياولا له جميع الظروف إلا أنه أبى أن يترك وطنه وكان دائماً يقول: «إما العيش بحرية أو الموت بكرامة».

القدر لم يمهل سامي حيث تعرض لحادث سير في ثاني أيام العيد الأضحي في سنة 2002، بقي على إثره لما يقارب الأربعة أشهر في العناية المركزة بتونس، وبعد أن بدأ يتماثل للشفاء عاد إلى طرابلس لاستكمال علاجه، إلا أنه في يوم 19 يونيو 2002، سقتفد ليبيا ابنها البار وأحد أبطالها المناضل الفنان «سامي أحمد ميلود هشكل» بسبب الإهمال الطبي أو الإهمال المتعمد في إحدى مستشفيات العاصمة طرابلس ليدفن في مقبرة «غرابو» بمدينة جادو.

إيمان بوتاني، شاعرة وكاتبة كردية في حوار مع «العالم الأمازيغي»

أشعر بأنني مدينة للمرأة الكردية بالكثير نتوق إلى استقلال كردستان أرضا وشعبا



هل أنا خائنه؟

إلى ضفيريك أيتها المقاتلة الحسنة الكوبانية
أجمل من وجودي في بر الأمان أختار القلم
كسلاح للنضال بدلا من الطلقات و النار أعذر
بالجين كدرع أستخدمه للحياد بيني وبين
ساحة القتال وهكذا أتحايل، أخفي انانيتي
عن الفدائيون الأحرار و أقي ضفيري من قذارة
الاشرار رغم هذا أتمنى للعدو الانسحاق و الدمار
لأمتي الصمود و الانتصار أسألك يا صاحبة
الجلالة المتوجه بأجمل ضفيره كردية عفوا لم
أنصفك، انتي متوجه بأجمل ضفيره عالميه هل
انا خائنه و موقفي هذا عار؟

* كلمة حرة؟

*** أتمنى استقلال كردستان أرضا و شعبا...
ان نحيا بسلام و استقرار على أرضنا و أن تعود
الابتسامه المسلوبه إلى شفاه أطفالنا... أيضا
أتمنى هذا لكافة الشعوب المضطهده، منهم
الشعب الامازيغي الاصيل... شكرا على هذا اللقاء.

المجتمع الكوردي اكتست عادات دخيلة خالية
من الثقافة، لا تحترم الانثى و لا تتناسب مع
طبيعة المجتمع الكوردي و على إثرها تغيرت و
قلت مكانة الانثى الكوردي تدريجيا في المجتمع،
قرن بعد قرن، لكنها مع هذا لم تختفي نهائيا،
على سبيل المثال، في الملحمة الشعرية مم و زين
للشاعر، الأديب و الفيلسوف الكوردي المعروف
أحمدي خاني (Ehmedê Xani) الذي عاش
1707-1650) نرى بان الانثى الكوردي ما زالت
تحتفظ بشيء من مكانتها العالية في المجتمع،
حيث خاني يصف لنا في احدي مقتطفاته
عن حوار حاد يدور بين عدة رجال، من بينهم
الأمير زين الدين، أخو زين، تشدد و تتعالى
أصوات الذكور... لكن بمجرد حضور احدي
السيدات بينهم، التي تعمل في القصر و هي في
حقيقة الحال لا تنتمي إلى العائلة، تقوم السيدة
بخلع الوشاح الصغير الذي كان الإناث الكورد
يضعونه على رأسهم بغرض الزينة و ليس
بغرض التحجب، عندما تخلع وشاحها لترميها
على الأرض، احتراما لها يسكت جميع الرجال
و بدل أن يتطور الخلاف بينهم إلى مرحلة أكثر
مستعصية... ينسون خلافهم و كل واحد منهم
يحاول أن يمسك بوشاح السیده قبل أن يقع
على الأرض... بهذا الحدث البسيط يحاول خاني
أن يخبرنا عن مكانة الانثى في المجتمع الكورد.

* كيف ترى الشاعرة إيمان واقع المرأة الكردية والدور الذي لعبته في خدمة القضية؟

*** بشكل عام واقع المرأة الكوردي، لا يخلو من
عادات دخيلة فرضها الاستعمار، هذه الرواسب
للأسف نجدها في الحياة اليومية الاجتماعية
وباء يشكو منه المجتمع بشكل عام و المرأة
بشكل خاص، لكن مع هذا تبقى الانثى أو المرأة
الكوردية مميزة في المنطقة، و السبب يعود إلى
عقود الازدهار التي عاشها المجتمع الكوردي، قبل
الغزو و الاحتلال الإسلامي لكوردستان، هناك
نجد بان المرأة الكوردية كانت تحظى بمكانة
مقدسة اقرب إلى مكانة الرب عند البشر، لكن بعد
الاحتلال الإسلامي لكوردستان، مكانة المرأة في

عروس كوردستان هل أيقضك صراخ المسيات؟
أم نعم رصاص الكوبانيات؟ بنات الشمس
أختارو عقد ضفائرهم بصفائرك و هكذا
تعانقت الأمجاد قبل كل شيء أخلفك بكوباني...
بشكال بصراخ المسيات بجمع الفرمانات و
الأنفال بكل بقعة أرض سقيت بإجلال دمءاء
الكورد الأبرار أن لا تحزني... لا تحزني أعلمي أن
رسالتنا ما زالت عظمتي بأمثالك صامدة يا ابنة
أرضينا لا أكثر، وأود أن أضيف :

* كمشاعرة بلماذا تشعرين وأنت ترين المرأة الكردية في جبهات القتال؟

*** تتنابى مشاعر عدة منها الفخر والامتنان...
اشعر أني مدينة لهن بالكثير... ليس فقط لأنهن
يقاتلن أعداء الكورد... بل لأنهن يقولن لأعداء
الكورد نحن ليس انتم... يضعون حد فاصل و
قطعي بين الانثى الكوردية و بقية إناث المنطقة
بشكل خاص و إناث العالم بشكل عام، بمعنى
أخر، الانثى الكوردية المقاتلة و مكانتها في
المجتمع الكوردي، ما هو إلا دليل ملموس لمن
يحاول أن يجردنا من هويتنا القومية، الثقافية
و حتى التاريخية على أننا شعب مختلف و بعيد
كل البعد عن الترك، الفرس و العرب... لا تربطنا
بهم إلا عادات دخيلة بالية سببها استعمارهم
لأرضينا لا أكثر، وأود أن أضيف :

فيدرالية رابطة حقوق النساء يجران المسؤولين مسؤولية تفعيل دستور 2011 ومبدأ المناصفة ومكافحة جميع أشكال

التمييز

خصوصا والبلد على مشارف الاستحقاقات التشريعية
المقبلة التي تشكل محكا لوجود إرادة حقيقية من
عدمها بالرقمي بالتمثيلية السياسية للنساء.

وتداركا للوضع دعت فيدرالية رابطة حقوق النساء
البرلمانيات والبرلمانيين والفرق والأحزاب السياسية
أن تعمل على الترجمة الفعلية لمقتضيات الدستور
التي من شأنها الرفع من التمثيلية السياسية للنساء
بوضع قوانين تنظيمية منسجمة معه واتخاذ
تدابير وإجراءات عملية لمحاربة الفساد الانتخابي
وإرجاع المصادقية للعمل السياسي وتجديد النخب
وتصكين النساء والشباب وكل الكفاءات من المشاركة
السياسية لتحقيق الديمقراطية والتنمية. مع العلم
أن الرفع من تمثيلية النساء في مراكز صنع القرار لا
يتطلب فقط تعديل التشريعات ولكن يحتاج أيضا
إلى مقاربة سياسية شاملة، وكذا تغيير الثقافة
المجتمعية والحزبية وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان.

ووجهت فيدرالية رابطة حقوق النساء، نداءها إلى
البرلمانيين والبرلمانيات والأحزاب السياسية إلى عدم
التوافق ضد المكتسبات والمقتضيات الدستورية
والالتزامات الحقوقية للمغرب واعتبار مذكراتها
بشأن المناصفة والرفع من التمثيلية السياسية للنساء
وكذلك مقترحات مختلف مكونات الحركة النسائية،
وبشكل ملح وعاجل إدراج مقترحاتها في المشروع
من خلال اعتماد التقطيع الانتخابي الجهوي للرفع
من تمثيلية النساء، والتنصيص بالنسبة للاقتراع
باللائحة على عدم جواز تضمين لوائح الترشيح برسم
الدوائر الانتخابية المحلية اسمين متتابعين من نفس
الجنس مع إدراج المناصفة كآلية والثالث كنتيجة.
بالإضافة إلى اعتماد الاقتراع الثنائي (امرأة رجل)
عوض الاقتراع الفردي، مع إلزام الأحزاب السياسية
بضرورة تفعيل مقتضى الفصل 19 من الدستور
بشأن "السعي إلى تحقيق المناصفة" كالالتزام لكل
حزب في اختيار مرشحاته ومرشحيه.

* س.ف

وجهت فيدرالية رابطة حقوق النساء نداء عاجلا
إلى البرلمانيات والبرلمانيين والأحزاب السياسية من
أجل تحمل للمسؤولية لتفعيل دستور 2011 ومبدأ
المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز.

وأشارت الفيدرالية في بلاغ لها، توصلت الجريدة
بنسخة منه، إلى استعداد مجلس النواب، في غضون
الأيام المقبلة، للتصويت على مشروع القانون
التنظيمي رقم 16-20 الذي يقضي بتغيير وتتميم
القانون التنظيمي رقم 27-11 المتعلق بمجلس
النواب.

وتضيف الفيدرالية، في بيانها، بأن هذا المشروع قد
نوقش داخل لجنة الداخلية والجماعات الترابية
والسكنى وسياسية المدينة بتاريخ 12 يوليو 2016
دون الخروج بتبني تدابير تحفيزية وتأكيدي واضحة
للرفع من التمثيلية النسائية في المؤسسة التشريعية،
والأدهى حسب فيدرالية رابطة حقوق النساء إلى
أن ذلك تم بدون الأخذ بمقترحات الحركة النسائية
والحقوقية، مما يؤكد حسبها بالفعل المنحى التراجعي
الخطير عن المكتسبات التي راكمها المغرب عبر مسار
طويل من التضحيات، وذلك بمحاولة الالتفاف على
ما أقره دستور 2011 في ديباجته وعدد من فصوله
سيما الفصل 19، من مبادئ وحقوق تنتصر لقضايا
المساواة والمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز
والتي أقرتها المواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب
والتزم بتفعيلها على حد تعبير بلاغ الفيدرالية.

واعتبرت فيدرالية رابطة حقوق النساء أن التكتف
الشديد الذي رافق إخراج ومناقشة المشروع السالف
الذكر وعدم تعميمه في المواقع الإلكترونية الرسمية
كما هو الشأن بالنسبة لباقى مشاريع القوانين،
يعطل الدور الدستوري والتشاركي للمجتمع المدني
في بلورة الاقتراحات التشريعية والسياسية وتتبعها
ومراقبتها. كما استنكرت بشدة محاولات تمرير هذا
القانون الفارغ من محتواه الدستوري والحقوقية
(الفصول 6 - 7 - 19 - 30 من دستور 2011)،

سعاد تيزا.. صنعت لنفسها بصمتها الخاصة في الزي التقليدي وعصرنته



أدمنت التميز وتعودت على الإبداع فكانت مصممة
جبات الكثير من الفنانات التي فتحت عبرهن
أبواب النجاح أمامها، لتفوز بلقب الأول في
مسابقة الجبة القبائلية سنة 2015 وذلك لزي
تقليدي استعملت فيه قماش لا يخطر على بال
وهو كيس «الخيشا» أو المعروف بالشكارة وهي
أكياس تعبأ فيها الخضار والبقوليات، استطاعت
أن تعطيها نفسا جديدا وروحا أخرى أخرجتها من
عالم الاستغلال الفلاحي، إلى عالم الموضة والأزياء،
وتفتحت لها أبواب الشهرة والتميز.

الإبداع والابتكار والخروج بالجبة القبائلية إلى
المحافل الدولية وإلباسها لغبر القبائليات عبر
استقطابهن بنماذج عصرية لا تخل من اللمسات
التقليدية، يعد هدف هذه الحرفية الصغيرة
ومساعها في مشارها.

* ش.ج

حين تحافظ الموضة على اللمسة الأمازيغية

الأصيلة وتساهم في الأعمال الخيرية

عشقت الزي التقليدي القبائلي وورثته عن والدتها

منذ نعومة أظفارها، التحقت بعالم الموضة

والأزياء ووجدت لنفسها مكانة وسط محترفات

الخبياطة وسيدات الجبة القبائلية، استطاعت

بحبها وشغفها أن تصنع لنفسها بصمتها

الخاصة في الزي التقليدي القبائلي الذي ورغم

رياح العصرية تمكنت من إبقاء اللمسة التقليدية

عليها، فتحت أبواب التشغيل لعشرات الماكينات

في البيت، لتتخل عن المادة الأولية المستوردة من

الصين وتصنع جبة مائة بالمائة قبائلية، باعتماد

شرايط مصنوعة يدويا من قبل ربات البيوت،

لتكون بذلك كل جبة تصنعها، نموذجا فريدا وأولا

من نوعه، هكذا كتبت جريدة الشروق الجزائرية

عن سعاد تيزا، مصممة الأزياء الشابة بمنطقة

افليس الساحلية في ولاية تيزي وزو.

فتحت أبواب النجاح أمامها وتسليط الأضواء على

هذه الفتاة الشابة، لم يمنح سعاد «ثيفليست»

البالغة من العمر 26 سنة، من الاهتمام بالأعمال

الخيرية والوقوف إلى جانب الشرائح المعوزة من

مرضى ومحتاجين، إنها تستجيب لكل استغاثة

وتكون في الموعد عند الحاجة، توظف حرفتها

لتمتع المحسنين وخدمة المحتاجين.

وعند زيارتك لها في ورشتها الكائنة في منطقة اقني

موسي بافليس، والتي لا تختلف كثيرا عن خلية

نحل، عمل دؤوب وفتيات ينهمكن في خياطة الزي

التقليدي القبائلي، فتيات في مقتبل العمر تمكن

بقياة هذه الفتاة الطموحة أن يفتكن وينافسن

أكبر وأقدم الحرفيات بالمنطقة.

عن سر نجاحها وعلاقتها بهذا المجال تؤكد

ثيفليست أنها ورثت الحرفة من والدتها وظهرت

ميولتها في سن مبكر، حيث كانت تقوم برسم

الجيب القبائلية والدمي بدل انتباهها للدروس،

وهو الأمر الذي أشبعها ضرا وعقابا من قبل

معلمتها، التي أصبحت اليوم من زبوناتاها الوفيات.

غادرت مقاعد الدراسة في وقت مبكر لتلتحق

بمركز التكوين المهني وتحصل على شهادة في

تعليم الخياطة، فتحت ورشتها وصممت على

إعطاء بصمتها الخاصة في كل جبة تصنعها،

جمعية أدرار كرسيف تنظم المهرجان الوطني للثقافة الأمازيغية في دورته العاشرة

تمشيا وفلسفة الجمعية الساعية إلى المساهمة في إشعاع الثقافة الأمازيغية وترقيتها لتقوم بدورها كمكون رئيس من مكونات الهوية الوطنية وتكريسا لمكانتها في الدستور المغربي، وإيماننا منا بدور الثقافة في تكريس القيم الإنسانية الإيجابية من تعدد، اختلاف وتسامح ونبذا لكل الظواهر الشاذة والدخيلة على الإنسان بشمال إفريقيا عامة والمغرب خاصة عبر التاريخ من تطرف وتعصب وإرهاب، وفي إطار بلوغه عقدا من الزمن نظمت جمعية أدرار كرسيف فعاليات الدورة العاشرة للمهرجان الوطني للثقافة الأمازيغية تحت موضوع « من أجل مغرب التعدد، الاختلاف والتعايش » وذلك ما بين 19 و 21 يوليوز 2016 بمدينة كرسيف وذلك بمشاركة مجموعة من الفرق الفنية، الإعلاميين والأكاديميين، الأساتذة الباحثين، الجمعيات والتعاونيات، الشعراء والمنشطين ... يمثلون إحدى عشر إقليما من خمس جهات. ويهدف هذا المهرجان الذي نظم بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وكالة تنمية أقاليم الشمال وبدعم من وزارة الثقافة، عمالة إقليم كرسيف، الجماعة الحضرية لكرسيف ومجلس جهة الشرق إلى مجموعة من الأهداف نذكر منها: تشجيع قيم التعدد والاختلاف والتعايش في الوطن الواحد، المساهمة في التعريف بالمؤهلات الثقافية والفنية الأمازيغية، تشجيع الفرق الفنية من خلال المشاركة للتعريف بها وتكريمها خلال فعاليات المهرجان، خلق أنشطة فنية ترفيهية لسكان المدينة والإقليم، المساهمة في نشر ثقافة التسامح ومحاربة كل أشكال العنف والتطرف والإرهاب والمساهمة في تشجيع السياحة الثقافية. وتضمن برنامج هذه الدورة مجموعة من الأنشطة الثقافية، الفنية والفكرية منها: معارض للمنتجات الأمازيغية (النسيج، منتجات الحلفاء، الكسكس، الكتاب، الملابس التقليدية، التحف القديمة، العسل ومشققاته، الزربية، المنتجات الحجرية، المنتجات

عالم الآثار الأمازيغي يوسف بوكبوت يكرم بفرنسا



حمادي بوكبوت، مدير التراث (السنغال) يوسف بوكبوت، أستاذ الأركيولوجيا بالمعهد الوطني للعلوم الآثار والتراث، وزارة الثقافة المغرب أليسون بروكس، أستاذة الأثروبولوجيا بجامعة جورج واشنطن (الولايات المتحدة الأمريكية) سوزان ماكينتوش، أستاذة الأثروبولوجيا بجامعة رايس في هيوستن (تكساس - الولايات المتحدة الأمريكية)

تم تكريم المغرب بمدينة تولوز بفرنسا بتاريخ 27 يونيو 2016، في الندوة الدولية المنظمة من طرف جمعية علماء الآثار العاملين في إفريقيا، تحت شعار « ما هو ماضي إفريقيا؟ ». وقد شارك في هذه الندوة أكثر من 600 عالم آثار من القارات الخمس، ويعد هذا أكبر تجمع عالمي لعلماء الآثار العاملين في إفريقيا. بلدية مدينة تولوز وجمعية علماء الآثار العاملين في إفريقيا، نظما يوم 27 يونيو مساء في القاعة المرموقة «المشاهير» ببلدية مدينة تولوز، حفلا لتكريم أربعة علماء آثار بارزين، من بينهم عالم آثار مغربي. قدم رئيس بلدية تولوز ميداليات الشرف لمدينة تولوز إلى علماء الآثار العاملين في إفريقيا:

فاس تحفي بالأمازيغية وثقافات المتوسط



وسيقوم المهرجان أيضا بتكريم فنانين مرموقين آخرين ومجموعة من رموز الإعلام بجهة فاس-مكناس. ومن بين الأسماء البارزة والكتاب والشعراء والصحفيين المشاركين في هذه التظاهرة الكبرى: جان ماري سيمون والمعطي قبيل (فرنسا)؛ سعد الدين إبراهيم (مصر)، ألفونسو دو طورو (ألمانيا)، أنا ماري دي طولو (إيطاليا)، شريفة زهور (لبنان)، زكي أبو الحلوة (فلسطين)، أحمد صعيد، موحى سواك، محمد نضاي، محمد الطائي (المغرب) وآخرون!

وباختصار، ستكون الطبعة الثانية عشرة لمهرجان فاس الدولي للثقافة الأمازيغية فرصة لسكان جهة فاس-مكناس للتمتع بعطلة نهاية أسبوع غنية ومتنوعة لتلقي فيها الموسيقى بالثقافة في قلب فاس، المدينة التاريخية بامتياز.

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس ينعقد بفاس من 15 إلى 17 يوليوز المهرجان الدولي للثقافة الأمازيغية في طبعته الثانية عشرة. وسيجري المهرجان حفلات موسيقية متميزة بالمجان في ساحة باب المكيمة التاريخية تحت وقع النغم الساحر بألوانه المتعددة في برنامج متنوع مهدي لمحبي الموسيقى الأمازيغية والمتوسطة بمشاركة فنانين مغاربة ودوليين، وتجوم الأغنية الأمازيغية مثل مجموعة الشريفة التي ستفتتح المهرجان مساء يوم 15 يوليوز. ويستضيف المهرجان مساء اليوم الثاني مجموعة أحيادوس للمرحوم الفنان موحى أو الحسين أشيبان الذي سيكرم المهرجان روحه الزكية، وكذا فنانين شباب مثل بدر سلطان ونجاة الرجوي.

وسيجري حفل الاختتام يوم الأحد 17 يوليوز كل من المجموعة الإيطالية لابارازا والفنان الكبير نعمان لحلو والفنان المتميز صالح أولباشا اللذان سيكرمهما المهرجان.

أما بالنسبة للمنتدى الدولي، فسيكون مناسبة لمناقشة ثقافات المتوسط والعيش المشترك. وسوف تركز المداخلات على دور الحوار بين الثقافات والتعايش في تعزيز التنمية البشرية والسلام والتماسك الاجتماعي. وفي موازاة مع ذلك، سينظم المهرجان ورشات للقصة القصيرة والكتابة والرسم، وكذا قراءات شعرية، ومعارض فنية ومعرض للكتب ومعرض للزربية الأمازيغية.

وسيكون المنتدى فرصة سانحة للخبراء والباحثين وفعاليات المجتمع المدني لمناقشة القضايا المتعلقة بالسلام والحوار والتنوع الثقافي ودورها في توطيد الثقافة الديمقراطية والتعايش والتسامح والتضامن. وسيشهد حفل افتتاح المهرجان يوم الجمعة 15 يوليوز تكريم الناشطة الكبيرة عائشة الشنا رئيسة جمعية التضامن النسائي والأكاديمي البارز المختص في الدراسات الأمازيغية الجليلي السائب عرفانا لما أسدياه للتنمية الاجتماعية والثقافية. وفي مساء، ستعقد ثلاث حفلات موسيقية، تحييها مجموعة ناس الغيوان الخالدة والمجموعة الكتلانية بهاري برشلونة.

تيميزاريف أكبر باب مرصع بالفضة في مفاجئة الدورة السابعة

بالإضافة إلى تقنية "الفيلغرام" وتتراوح مدة التخطيط من الفكرة إلى التصميم وختاما إلى التطبيق لما يناهز ستة أشهر، ضمت ف معظمها حرفيين مهنيين في الخشب والصياغة الفضية، تحت إشراف منسق التحفة المعلم أحمد الكرش، الحاصل على الجائزة الوطنية لامهر صانع في دورتها الثانية.

كما يهدف المهرجان، المنظم من طرف جمعية تيميزار وبدعم من المجالس المنتخبة وعدد من الشركاء العموميين والخواص، إلى تشجيع الحرف اليدوية المحلية، خاصة صياغة الفضة، التي تعتبر موروثا تاريخيا وحضاريا، ورمزا للقيم الجمالية والإبداع بالمنطقة، ورافدا تنمويا يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.

ويكسر مهرجان "تيميزار" مدينة تيزنيت كعاصمة لصياغة الفضة بالمغرب، إذ تتميز عن باقي المدن بصناعة الحلي بأشكالها التقليدية وبتجلياتها الثقافية العميقة، ولعل هذا البعد الرمزي للفضة هو ما يعطى قيمة مضافة للصانع التقليديين المحليين المعروفين بمهارتهم وإبداعاتهم الخلاقة، كما يوجد بمدينة تيزنيت حاليا ما يفوق 150 محلا لبيع الحلي، موزعة على عدد من القيساريات المركزية بساحة المنشور الشهيرة، وكذا مجمع الصناعة التقليدية.

أعلنت إدارة جمعية مهرجان تيميزار بالفضة، بشراكة مع المجلس البلدي لتيزنيت عن احتضان المدينة للنسخة السابعة لمهرجان الفضة في الفترة الممتدة ما بين 28 يوليوز المقبل والفاصح من غشت 2016، وذلك تزامنا مع احتفالات الشعب المغربي بذكرى عيد العرش المجيد، تحت شعار: "الصياغة الفضية.. هوية، إبداع وتنمية".

وتتميز نسخة هذه السنة بإعلان إدارة المهرجان عن مفاجئة النسخة السابعة، والتي اختارت لها أكبر باب مرصع بالفضة، سيرا على نهج المهرجان بتخصيص مفاجئة كل سنة، بدءا من أكبر خنجر مرصع بالفضة، وأكبر قفطان مرصع بالفضة، وأكبر خلالة "تزرزيت" مرصعة بالفضة، لتختار النسخة السابعة الاعتراف بالموروث العمراني لمدينة تيزنيت والتي تعد الأبواب السبعة المشكلة له إحدى أبرز الخصائص الثقافية والعمرية للمدينة.

ويشكل باب الفضة، المصنوع من الخشب بطول مترين وعرض متر واحد والذي يحتوي على أكثر من 5 كيلوغرامات من الفضة، تحفة فضية استعمل في إنتاجها عدد من التقنيات "كالتخرام" و"النقش" والطلاء الزجاجي وتقنية "النيال" الذي انتجت إدارة المهرجان شريطا توثيقيا للتعريف بها لكونها تقنية عربية ارتبط وجودها بالمنطقة بوجود اليهود المغاربة، حيث تعرضت للنسيان نتيجة هجرة اليهود المغاربة، وعدم نقلها للحرفيين المغاربة.

الأدب الأمازيغي بالريف يفقد اثنين من أعظم شعرائه

الديوان الثالث: أين الأمل أواخر الثمانينات. الديوان الرابع: كلمات متعمدة بداية التسعينات. المؤلفات بالأمازيغية: [Raz, Thuçayant] [d Tawra zi Yitaan] سنة 1995، مترجم إلى اللغة الهولندية. Rez tabu ad d] [teffey tfukt سنة 1997.

شاعت الأقدار أن تكون بداية صيف 2016 موجعة للأدب الأمازيغي الريفى، ففي أقل من شهر فقد الريف اثنين من أعظم من أبداعوا في الأدب والشعر الأمازيغي، يتعلق الأمر بكل من الشاعر الكبير محمد شاشا الذي وافته المنية يوم الأربعاء 29 يونيو 2016، عن عمر يناهز

61 سنة، بإحدى مصحات العاصمة الهولندية أمستردام بعد صراع طويل مع المرض، وبعد أسبوعين عن رحيل شاشا عاد الموت مجددا في نفس يوم الأربعاء، 13 يوليوز هذه المرة، ليأخذ الشاعر والمناضل الكبير أحمد الزياتي بعدما واجه المرض بعزيمة نادرة.

بطاقة تعريفية عن الشاعر محمد شاشا أعدها الكاتب الأمازيغي محمد بوداري:

ولد الراحل محمد شاشا سنة 1955 في قرية "قابو يوا" قبيلة إشبندان التي تنتمي إلى قبائل الريف الشرقي نواحي الناظور، وهاجر بشكل نهائي في عمر مبكر (عام 1977) صوب هولندا التي اتخذها مكانا لعيش بقية حياته. عرف "شاشا" لدى الرعي الأول من المهاجرين الريفيين بهولندا وبلجيكا وألمانيا وفرنسا وإسبانيا كشاعر، تعددت اهتمامات وإسهاماته ما بين الموسيقى والأدب والرواية باللغتين الأمازيغية والعربية.

وتمتاز أعمال الراحل بجرأة نادرة، إذ تأثر كثيرا ببعض الكتاب والروائيين الغربيين، ويتجلى ذلك من خلال أعماله الروائية التي اتسمت بالصق والوصف الدقيق، والعبارة الحادة، بالإضافة إلى تأثيره الكبير بالحكي الريفى التقليدي الذي كان يقام في الأفراح والمناسبات الاجتماعية.

قدم إلى مدى قرابة أربعة عقود من الزمن، إسهامات وكتب مهمة ومتميزة جدا باللغة الأمازيغية والعربية أغنت المكتبة الريفية في حقل الشعر والأدب، منها باللغة العربية: الديوان الأول: المغرب الجديد سنة 1979. الديوان الثاني: قصائد الفقراء سنة 1985.

حفلة توقيع ألبوم «أريف» للفنان نوري حميدي

نظمت جمعية أمزيان بدعم من المندوبية الإقليمية لوزارة الثقافة بالناظور حفل توقيع الألبوم الجديد «أريف» للفنان نوري حميدي وذلك يوم 16 يوليوز الحالي بالمركب الثقافي بالناظور.

الألبوم الجديد من كلمات محمد العوفي،

حليم مجاهدي، مصطفى البوزياني، رشيد البوزياني، نوري حميدي، ناصر الوعزي، سيلييا محمد نوميديا. والموسيقي لنوري حميدي، ياسين أكرف، جواد التتوتى، سميح الجباري و الوافي تفيور.

"إينو مازيغ" تتألق في عمل موسيقي جديد بالريف

أصدرت مؤخرا مجموعة "إينو مازيغ"، أغنية أمازيغية ملتزمة، تضم عدة رسائل وتحدث عن قضايا الإنسان والمجتمع في الريف، وقدمت المجموعة عملها الأخير الذي كان عبارة عن فيديو كليب، بطريقة احترافية ولقي إقبالا كبيرا من لدن جمهور النث. وتعتبر هذه الفرقة الموسيقية

من بين الفرق الشاببة بالمنطقة والتي تحاول إنتاج مجموعة من الأعمال المحترفة، سواء على مستوى الألوسيقى والكلمات وحتى كيفية تقديمها، خصوصا أن الفرقة إختارت اسم "إينو مازيغ" لربطها بفرقة نشأت بنفس الاسم في أواخر السبعينات لتمزج بين موسيقى الأمس واليوم.

ΣΗΞΗ. | | +ϞΟΣ
 .Λ Χ%Η.Ι Υ%Ο%Ι



ZoneBleue DBF

.Λ Χ%Η.Ι Υ%Ο%Ι ΣΗΞΗ.Ι | +ϞΟΣ Θ %ΓΟΠ.Ε ΗΓ.ΥΟΞΘ : .Χ.Γ Χ %ΛΥ. .+ΞΗΞΗΞϞ%Ι
 ΣΥ%Λ.Ι ΚΣΧ.Ι .ΞΗΞΘ.Ι Χ .Ι+ΞΟΙΣ+ Θ %ϞΛΛ%ϑ Σ ΚΣΧ.Ι | ΓΟΚΟ%+ΞΙ .
 ΚΓΓΓ + .Γ.Ε.Η .ΙΛΟ.Η Θ ΣΗΞΗ.Ι %ΓΟΠ.Ε ΗΓ.ΥΟΞΘ .Ι+ΞΟΙΣ+ ΞΗΘΟ%ΟΙ ΚΣΧ.Ι
 ΞΗΗ.Ι Χ %ΓΟΠ.Ε ΗΓ.ΥΟΞΘ



**FIBRE
 OPTIQUE**
 MAROC TELECOM

**100
 MEGA**

© 2014 Maroc Telecom. All rights reserved. For more information, visit www.iam.ma